الأمن القومي العربي وتهديدات دول الجوار الآسيوي

(2013 – 2002)

Arab National Security and threats of Asian Neighboring Countries

(2002 – 2013)

إعداد الطالبة : عائشة سالم الجبر

الرقم الجامعي :401120111

الأستاذ المشرف

الدكتور محمد بني عيسى

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

2014

تفويض

أنا الطالبة عائشة سالم الجبر أفوّض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنيّة بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها .

الاسم : عائشة سالم الجبر

التاريخ : 8 / 3 / 2014

التوقيع :

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها : " الأمن القومي العربي وتهديدات دول الجوار الآسيوي (2002 – 2013) "، وأجيزت بتاريخ 8 / 3 / 2014 .

- أعضاء لجنة المناقشة : –

أ. الدكتور محمد بني عيسى مشرفاً التوقيع .....

ب. الدكتور محمد القطاطشة رئيساً التوقيع .....

ج. الدكتور سعد فيصل السعد ممتحناً خارجياً التوقيع .....

الشكر والتقدير

بعون من الله وتوفيقه وبعد أن أتممنا هذا العمل فلا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر وجزيل العرفان والامتنان إلى المشرف على هذه الرسالة الدكتور محمد بني عيسى الذي كان لتوجيهاته القيّمة ونصائحه السديدة وعطفه الكريم الأثر الأكبر في إخراج هذا العمل الأكاديمي إلى حيز الوجود .

وأتقدم بالشكر الجزيل والعرفان والتقدير إلى الأساتذة الكرام رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الذين اقتطعوا من وقتهم الثمين شيئاً كثيراً في قراءة الرسالة ووضع ملاحظاتهم السديدة بشأنها ومناقشاتهم الحكيمة التي أثرت الدراسة، وإلى الذين نهلت من علمهم أساتذتي في قسم العلوم السياسية في جامعة الشرق الأوسط ، أقدم الشكر والاحترام لما بذلوه من جهود خلال السنة التحضيرية التي مكنتني من الوصول إلى هذه المرحلة في جانب البحث العلمي... و الشكر موصول للدراسات العليا و إلى إدارة جامعة الشرق الأوسط... وإلى كل من أسدى لي نصيحة أو قدّم لي معلومة تخص الدراسة وتخدمها ، إلى كل هؤلاء وغيرهم الشكر وبالغ التقدير والرفعة .

عائشة سالم الجبر

الإهداء

أهدي جهدي الأكاديمي المتواضع

- إلى شعبي الغالي في دولة الكويت العامرة دام حفظ الباري لهما...
- إلى أميرنا المفدى أعزّه القدير وأعلى شأنه ...
- إلى والدي من زرع في نفسي حب العلم والعمل وعلمني قيم المواطنة أدام الله ظله على بيتنا السعيد ...
- إلى والدتي جزاها الله كل الخير على دعمها ومساندتها وصبرها وتحملها الكبير .. أطال الله عمرها وأحسن خاتمتها ...
- إلى شقيقي وتوأم روحي أخي محمد .. أحاطه الودود بالرضا...
- إلى أصدقائي وزملائي في الدراسة والعمل مكّنَهم الحق المبين ...

عائشة سالم الجبر

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
عنوان الرسالة	أ
التفويض	ب
قرار لجنة المناقشة	ج
الشكر والتقدير	د
الإهداء.....	هـ
قائمة المحتويات	و
قائمة الجداول	ي
الملخص باللغة العربية	ك
الملخص باللغة الإنجليزية	ل
الفصل الأول **الإطار العام للدراسة**	
المقدمة	2
مشكلة الدراسة وأسئلتها	3
أهداف الدراسة	4
أهمية الدراسة	4
فرضية الدراسة	4
حدود الدراسة	5
المصطلحات والمفاهيم الإجرائية.....	5
الإطار النظري والدراسات السابقة	
أ . الإطار النظري	10

ب. الدراسات السابقة	**13**
ج. ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة	**21**
منهجية الدراسة	**22**
مجتمع الدراسة	**22**
أدوات الدراسة	**23**
الفصل الثاني **بيئة الأمن القومي العربي**	
المبحث الأول: تحديات بيئة الأمن القومي العربي	**27**
المطلب الأول : التحديات السياسية	**28**
المطلب الثاني : التحديات الأمنية	**37**
المطلب الثالث : التحديات الاقتصادية	**46**
المبحث الثاني : العوامل المؤثرة على بيئة الأمن القومي العربي.....	**53**
المطلب الأول : العوامل المحلية.....	**54**
المطلب الثاني : العوامل الإقليمية	**61**
المطلب الثالث : العوامل الدولية.....	**69**
الفصل الثالث **التهديدات التركية تجاه بيئة الأمن القومي العربي**	

المبحث الأول: التهديدات التركية التاريخية والأجتماعية 77

المطلب الأول : التهديدات التاريخية **78**

المطلب الثاني : التهديدات الأجتماعية **87**

المبحث الثاني :التهديدات الاستراتيجية 96

المطلب الأول: التهديدات السياسية..... **97**

المطلب الثاني: التهديدات الاقتصادية..... **106**

الفصل الرابع

تهديدات المشروع الإيراني لبيئة الأمن القومي العربي

المبحث الأول : مرتكزات المشروع الإيراني المهددة لبيئة الأمن القومي العربي..... 117

المطلب الأول : المرتكزات الآيديولوجية..... **118**

المطلب الثاني : المرتكزات الاستراتيجية **130**

المبحث الثاني : أدوات المشروع الإيراني 140

المطلب الأول : أدوات ايديولوجية..... **141**

المطلب الثاني: أدوات القوة والنفوذ **154**

الفصل الخامس

التهديدات الإسرائيلية الاستراتيجية لبيئة الأمن القومي العربي

المبحث الأول : طبيعة الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه بيئة الأمن القومي العربي 168

المطلب الأول : منطلقات الإستراتيجية الإسرائيلية **169**

المطلب الثاني : دور المؤسسة العسكرية في الإستراتيجية الإسرائيلية **179**

المبحث الثاني : تطورات الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه بيئة الأمن القومي العربي..... 190

المطلب الأول : الإستراتيجية الإسرائيلية في ظل تحولات الصراع العربي الإسرائيلي.... **191**

المطلب الثاني : الإستراتيجية الإسرائيلية وإعادة ترتيب الأولويات الإسرائيلية **202**

الفصل السادس

الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات

الخاتمة 213

الاستنتاجات 218

التوصيات 219

قائمة المصادر والمراجع 220

الملاحـــق 250

قائمة الجداول

التسلسل	رقم الجدول	المحتويات	رقم الصفحة
1	جدول رقم 1	أعداد الأكراد موزعون على دول المنطقة	90

الملخص

الأمن القومي العربي وتهديدات دول الجوار الآسيوي

(2002 – 2013)

إعداد الطالب: عائشة سالم الجبر

أشراف الدكتور: محمد بني عيسى

هدفت الدراسة التعرف على التهديدات التركية تجاه الأمن القومي العربي، والتهديدات الإيرانية وتأثيرها في بيئة الأمن القومي العربي ، والتهديدات الإستراتيجية الإسرائيلية في بيئة الأمن القومي العربي .

وقد دارت مشكلة الدراسة حول التساؤل الرئيس المتعلق بكيفية تأثير تهديـــدات دول الجوار الأسيوية (إسرائيل – إيران – تركيا) في بيئة الأمن القومي العربي، ومن خلال هذا التساؤل برز عدد من الأسئلة الفرعية .

أما فرضية الدراسة فقد أشارت إلى تهديدات دول الجوار الأسيوي للأمن القومي العربي تعد من العوامل المؤثرة في عدم تحقيق الاستقرار السياسي في الدول العربية .

وللتحقق من صحة الفرضية والإجابة عن أسئلة الدراسة فقد تم استخدام المنهج التاريخي والمنهج التحليلي الوصفي ، فهي المناهج الأنسب في تناول مثل هذه الدراسات، وقد وصلت الدراسة إلى صحة فرضيتها ، واستوجبت الدراسة عدة توصيات أهمها : صياغة إستراتيجية أمنية عربية موحدة للتعامل مع المتغيرات الإقليمية وفق تصورات المصلحة الوطنية لدول المنطقة العربية ، ومواجهة التهديدات التركية لبيئة الأمن القومي العربي من خلال إفهام صناع القرار السياسي في تركيا من أجل منع التدخل بالشؤون الداخلية لأي دولة عربية ، والتصدي للمشروع الإيراني تجاه الدول العربية ورفض التوجهات المذهبية والإثنية والعرقية في المشروع الإيراني، القائم على نظرية اعتبار جميع

الشيعة جزءاً من المشروع الإيراني، وتوحيد الجهود العربية من أجل مواجهة السياسة الإسرائيلية في المنطقة العربية، وفضح نوايا إسرائيل القائمة على أسس دينية وعنصرية .

Summary

Arab National Security & Threatens of Asian Neighbor Countries

(2002-2013)

Prepared by

Student Aisha Salem Aljabor

Supervised by

Ph, Dr. Mohammad Bani Essa

This study aims to recognize Turkish threats against Arab national security, and Iranian threats that have an impact on Arab national security environment, and the effect on Israeli strategy threats on Arab National security environment.

The problem of the study is that the main question related to how the threats of Asian neighbor countries (Israel - Iran - Turkey) impact the Arab national security, through which many related questions have been raised.

The hypothesis of the study indicates that, threatens of Asian neighbor countries are considered of the factors affecting adversely the political stability in Arab countries.

To verify the validity of the hypothesis and to answer the questions of the study, the historical approach and the descriptive analysis approach since such approaches are appropriate for a study of this kind. The study has verified its hypothesis and the most important of its recommendations are: there should be in place a unified Arab national security strategy to deal with the regional changes consistent with the national interests of the Arabic countries; and to face the Turkish threatens against Arabic national security through explaining to the political decision makers in Turkey that they are not allowed to interfere in the internal affairs of any Arabic country; and to face the Iranian project and refuse all of its ethnic, doctrinal or race directions in such project based on considering all

Shiais as a part of the Iranian project; and to coordinate the Arabic efforts in the face of the Israeli policy in the Arab region and disclose its intents built on religious and race bases.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة

تعرضت الدول العربية إلى تهديدات حقيقية لأمنها القومي خلال عقد الأربعينيات من القرن الماضي، ومرت بفترات حرجة تميزت بعدة سمات ، أهمها : تعرض الأمة العربية لأبشع مؤامرة دبرت ضدها ، إذ دبرت الصهيونية بالتعاون مع الإمبريالية العالمية عملية اغتصاب أرض فلسطين وزرع الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي عام 1948 م، وشهدت المنطقة العربية تصارع كل من الاتحاد السوفييتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية ومعها الدول الغربية في محاولة السيطرة عليها ضمن ما سمي بمناطق النفوذ خلال مرحلة الحرب الباردة ، أو على الأقل الاحتفاظ بعلاقات قوية ومتينة مع الدول العربية بما يضمن تدفق النفط والمحافظة على المصالح الخاصة بالدول الكبرى في المنطقـــة .

وقد كان للمتغيرات الدولية والأقليمية التي شهدها العالم الأثر الواضح في شكل وطبيعة النظام الدولي بشكل عام ، وفي المنطقة العربية بشكل خاص، كان من أبرزها : انهيار النظام الإقليمي العربي في أعقاب الغزو العراقي لدولة الكويت عام 1990 م ، وانهيار الاتحاد السوفييتي ، وتنامي الطموح الأمريكي بتشييد النظام العالمي الجديد ، الذي جرى تحويله إلى الإستراتيجية الغربية (الأمريكية والإسرائيلية) ، التي أخذت تتبنى مفهوم الشرق الأوسط الكبير كمشروع أمني واقتصادي وسياسي .

وفي ضوء هذه المتغيرات عاشت المنطقة العربية في ظروف استثنائية قاسية وبات من الواضح أن الأمن القومي العربي أصبح مجرد مفهوم غير موجود من الوجهتين العملية والواقعية منذ عام

1991 م ، ومن هنا ينبغي أن ينظر إلى هذه الدراسة بوصفها تحليل فكري عن تطورات حقيقية وأحداث متغيرة تعيشها المنطقة العربية .

وتأتي هذه الدراسة لتتناول موضوع الأمن القومي العربي وتهديدات دول الجوار الآسيوي خلال الفترة 2002 – 2013 م ، من خلال عرض تلك التهديدات التي تمثلها الإستراتيجيات الإقليمية لكل من تركيا وإيران وإسرائيل وسياساتها تجاه الدول العربية ضمن المحددات التي تقوم عليها الدراسة ، مستندة إلى الفرضية التي قامت عليها .

لذا ؛ تنطوي هذه الدراسة على أهمية تنم أولا ، عن إيمان عميق بمقدرات الشعب والأمة، وأمل طامح بغد مشرق ومستقبل أفضل، مع عدم التخلي عن إرادة الصراع والتنازل نهائيا عن حق البقاء والبناء والارتقاء. وثانيا، لان الحكمة والضرورة والمصلحة تقتضي في مواجهة المستقبل، حتى لو كان بعيد في المدى غير المنظور، خاصة بعد تعرض الأمن القومي العربي لتهديدات حقيقية خلال الفترة التي تغطيها هذه الدراسة ، من دول الجوار الآسيوي التي تبنت استراتيجيات إقليمية كانت تستهدف المنطقة العربية بوجه خاص ، وتسعى من خلالها لتحقيق أهدافها وأطماعها التوسعية ، وتنفيذ أهداف سياساتها الخارجية في هذه المنطقة بالغة الحيوية للمصالح الدولية .

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تكمن مشكلة هذه الدراسة في التساؤل الرئيس المتعلق بكيفية تأثير تهديدات دول الجوار الأسيوية في بيئة الأمن القومي العربي . ومن خلال هذا التساؤل برز عدد من الأسئلة التي تحاول الدراسة الإجابـــة عنها وهـــي كالآتي :-

1. ما طبيعة التهديدات التركية تجاه بيئة الأمن القومي العربي ؟

2. ما تهديدات المشروع الإيراني لبيئة الأمن القومي العربي ؟
3. ما تهديدات الإستراتيجية الإسرائيلية لبيئة الأمن القومي العربي ؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل بالاتي:

1. التعرف على طبيعة التهديدات التركية تجاه الأمن القومي العربي .
2. تسليط الضوء على المشروع الإيراني وتأثيره في بيئة الأمن القومي العربي .
3. بيان مدى تأثير الإستراتيجية الإسرائيلية في بيئة الأمن القومي العربي .

أهمية الدراسة

1. تكمن الأهمية النظرية للدراسة بكونها تسهم في تعميق الفهم لدى الباحثين السياسيين حول موضوع الأمن القومي العربي وتهديدات دول الجوار الأسيوي .
2. تقدم الدراسة خيارات عدة مبنية على أسس ذات فائدة لصانع القرار والمحلل السياسي في المنطقة ، وللمهتمين والمتابعين للشأن الدولي للاطلاع على تهديدات الإستراتيجية الإقليمية التركية ، والمشروع الإيراني، والاستراتيجية الإسرائيلية ، تجاه الأمن القومي العربي.

فرضية الدراسة

تقوم الدراسة على فرضية رئيسة مفادها : تعد تهديدات دول الجوار الأسيوي للأمن القومي العربي ، من العوامل المؤثرة في عدم تحقيق الاستقرار السياسي في الدول العربية .

حدود الدراسة

الحدود الزمانية : 2002 – 2013 م ، وهي الفترة التي انطلقت فيها تهديدات الأمن القومي بعد أن تشكلت الأستراتيجيات الأقليمية الجديدة لكل من إيران وتركيا وإسرائيل ، إذ تولى حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا بعد فوزه بالانتخابات البرلمانية في 3 تشرين الثاني 2002 م ، وتم الكشف عن أسرار جديدة عن البرنامج النووي الإيراني في 9 شباط 2002 م ، واتباع الكيان الإسرائيلي لإستراتيجية جديدة بعد إعلان المبادرة العربية في مؤتمر القمة العربية المنعقد في العاصمة اللبنانية بيروت عام 2002 م.

الحدود المكانية : الدول العربية (ككتلة واحدة) .

الحدود البشرية : شعوب الدول العربية (ككتلة واحدة) .

المصطلحات والمفاهيم الإجرائية

استكمالا للمنهجية اللازمة لإتمام العملية البحثية لا بد من تحديد المفاهيم والمصطلحات التي قامت عليها هذه الدراسة وهي:

التهديدات :

يعود أصل المصطلح إلى كلمة (هدد) أي وَجَّهَ تَهْدِيداً ": إنْذَاراً ، وَعِيداً ، و(هَدَّ) البناء كسره وضعضعه وبابه رَدّ، و(التهديد) التخويف (الرازي ، 2005 : 337) .

- وتعرف التهديدات بأنها : الحالة التي شهدتها المنطقة العربية والتي كانت تستهدف الجانب الامني سواء ما يتعلق بإندلاع الأزمات، والارهاب، والجريمة المنظمة، والتي تحولت إلى

تحديات حقيقية أمام الأمن القومي لدول المنطقة، فضلاً عما تشكله من ضغوط ضد اقتصاديات هذه الدول، إذ أضحت جميع أنواع الجريمة المنظمة العابرة للحدود تضرب بالاقتصاد الوطني لدول المنطقة وخارجها، والأهم من ذلك فهي تشكل خطراً على الاستقرارالسياسي لها، مما يؤثر في أمن شعوبها (زلماط ، صحيفة صحراء تايمز، في 12 حزيران2012، الموقع الإلكتروني :

http://ar.sahara-times.com/1_a2453.html

أما التعريف الإجرائي لمفهوم التهديدات فهي : تلك الحالة التي تقوم على ممارسة الأعمال الارهابية التي تسهم في تدمير العنصر البشري ، ومؤسسات الدول ورموزها ، وتستهدف زعزعة الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي لدول المنطقة، الامر الذي ينعكس سلبا على الحياة العامة في الدول المستهدفة ، ويقلل من حركة السياحة فيها جراء استهداف السياح الذين يتوافدون على دول المنطقة ، سواء من خلال اختطافهم ومساومة الدول التي يحملون جنسيتها بفدية كبيرة مقابل طلاق سراحهم ، وبالتالي يؤثر ذلك في تراجع عائدات السياحة على خزينة الدول؛ بالإضافة الى تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية في المنطقة بسبب حالة عدم الاستقرار، أما المحصلة النهائية لهذه التهديدات فهي متفاوتة من دولة الى أخرى فتتمثل في إعاقة عملية الانفتاح السياسي لدول المنطقة وإحداث انتكاسة بالجهود التنموية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.

الأمن القومي:

يترادف مفهوم الأمن القومي مع مفهوم الأمن الإقليمي، كونهما يتعلقان بحالة الأمن في عدد من الدول ضمن منطقة جغرافية معينة ، ورغم تعدد تعريفات مفهوم الأمن القومي وتنوعها ، كغيره من المفاهيم التي تصب في مجال العلاقات الدولية، إلا أن تلك التعريفات تلتقي في أنه يتناول حالة الأمن

التي تقع ما بين الأمن الوطني لدولة واحدة والأمن الدولـــي الجماعي ، أما الأمن القومي لإقليم معـــين فهو الذي يمكن قياسه بمؤشرات حدة الصراعات الداخلية والخارجية التي تشهدها وحدات هذا الإقليم ، وحجم المـــوارد التي يتم تخصيصها للشؤون الدفاعية ، ومدى وجود تحالفات أمنية رسمية وإجـــراءات جماعية ، ولغرض تطبيق تلك المؤشرات على بلدان إي إقليم ، لا بد مـــن تحقيق عـــدد من الـــشروط التي من أبرزها : إدراك وحدات النظام الإقليمي تكلفة الصراعات ؛ واتفاق هذه الوحدات على معـــايير عدم الاعتداء ؛ وشمول النظام الأمني الإقليمي كافة وحدات الإقليم ، إذ إن الأمن الإقليمي يرتبط بنظيره الدولي من خلال ما يمثله الأمن الإقليمي من تفاعلات محلية بين أطراف الإقليم التي تعد من المـــصالح الإستراتيجية للأطراف الدولية ما يجعله دائماً محط أنظار الـــدول الكبـــرى (كشك ، 2012 : 16).

أما التعريف الإجرائي للأمن القومي العربي بحسب رؤية الباحثة ، فهو : قدرة الدول العربية في الدفاع عن أمنها الوطني والقومي ، من التهديدات التي تستهدف حقوقها واستقلالها وسيادتها علـــى أراضـــيها وقيمها ، أو تعريض شعوبها للخطر الذي يعني التهديد الشامل لقدراتها الاقتصادية، ومواردها البشرية ، ويوثر سلباً على وضعها السياسي والاجتماعي .

الإستراتيجية :

يعود أصل مصطلح الإستراتيجية إلى الجانب العسكري ، فهي تعني فن قيادة وإدارة الجيش. وارتبط لفظ الإستراتيجية تاريخيا بفن الحرب وإدارتها. وقد كانت أغلب التعاريف التي تناولها عدد من المختصين تصب في منظور العمليات العسكرية، ومن أبرزها:

- تعريف كارل فون كلازوفيتز الذي ورد في كتاب" في الحرب" على أنها : " فن إعداد ووضع الخطط العامة للحرب" (Clausewitz,1968 : 165).
- تعريف الجنرال أندريه بوفر في كتاب " مدخل إلى الإستراتيجية العسكرية " أنها : فن استخدام القوة للوصول إلى أهداف سياسية (بوفر ، 1970 : 80) .
- تعريف نيكولا ميكافيلي في كتاب "فن الحرب" أن : مفهوم الإستراتيجية أصبح يعني الحرب لتحقيق مصالح الأمة ، كما وضع ميكافيلي اطاراً للمبادىء الرئيسة للإستراتيجية السياسية، وسعى لتأسيس علاقة بين السلطة العسكرية وبين التنظيم السياسي وأكد في نظريته ضرورة التخطيط والإعداد للحرب على مستوى الدولة (Granett,1987 : 9).
- تعريف ليدل هارت للإستراتيجية أنها : " فن توزيع واستخدام الوسائل العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية " (Hart, 1966 : 334) .

فيما تناول آخرون الإستراتيجية باعتبارها تتألف من مجموع القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية والعسكرية وهي تستعمل ضمن مخطط منظم هادف إلى تحقيق المصلحة القومية ، لذا فأنها:

- علم وفن استخدام الوسائل والقدرات المتاحة ، وفي إطار عملية متكاملة يتم إعدادها والتخطيط لها ، بهدف خلق هامش من حرية العمل يعين صناع القرار على تحقيق أهداف سياستهم العليا في أوقات السلم والحرب (فهمي ، 2011 : 27) .
- فن توزيع وتشغيل القوى المتوفرة في الوحدة السياسية لإتمام أهداف مصلحتها القومية (العكرة ، 1981 : 114).

- خطة طويلة المدى تتعامل بفعالية مع الفرص والمخاطر في ضوء القوة والضعف والتي تتضمن تحديد المهام والأهداف وتكون لها استراتيجيات أخرى (توماس، 1990 : 36).
- خطة عمل الهدف منها تحقيق غايات معينة مع وجود نظام خاص من الإجـراءات لتنفيذهـا (خماس ، 1987 : 99) .

ومن خلال ما سبق يلاحظ أن مفهوم الإستراتيجية لم يعد مقتصراً على استخدام القوة بـل إنـه تحول إلى منهج عمل او خطة شاملة لتنفيذ الغايات كافة وهذه الغايات تحددها السياسة او النهج الذي تضعه المؤسسة كأهداف تسعى لتحقيقها.

أما التعريف الإجرائي للإستراتيجية الذي توصلت إليه الباحثة هو: علم إدارة الموارد والإمكانات المتاحة للوصول إلى تحقيق الغايات العليا، من خلال إيجاد توازن بين المصادر المتاحة والأهـداف الشاملة المطلوب تحقيقها.

دول الجوار العربي في قارة آسيا :

يحاط العالم العربي بمجموعات عديدة مـن دول الجوار ، ومن الطبيعي أن تختلف علاقات الدول العربية مع تلك الدول حسب أهميتها ومكانتها في نسـق العلاقات العربية والدولية. وفي شرق العالم العربي توجد دول آسيويـة أهمها تركيا وإيران إلى جانـب وجود الكيان الإسرائيلي الغاصب للأراضي العربية فـي فلسطين ومرتفعات الجولان السورية وبعض القرى اللبنانية، وتشترك هذه الدول في خلق تهديدات حقيقية للدول العربية سواء الواقعة في قارة آسيا أو في قارة أفريقيا، وستعمل هذه الدراسة على تناول تلك التهديدات الموجهة بشكل تفصيلي (نافعة، 2011: الموقع الإلكتروني: http://www.alzaytouna.net/permalink/5463.html).

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولا : الإطار النظري

يعد مفهوم الأمن حديث نسبيا في العلوم السياسية رغم الأهمية القصوى له في تحديد مسار العلاقات الدولية، إذ إن استخدام هذا المفهوم قد شاع بشكل واسع في نهاية الحرب العالمية الثانية 1945 ؛ إذ ظهر تيار من الأدبيات يبحث في كيفية تحقيق الأمن وتلافي الحرب، وكان من نتائجه بروز نظريات الردع والتوازن، ثم أنشئ مجلس الأمن القومي الأمريكي عام 1974، ومنذ ذلك التاريخ انتشر استخدام مفهوم "الأمن" بمستوياته المختلفة طبقا لطبيعة الظروف المحلية والإقليمية والدولية ، ورغم ذلك كله إلا أن هذا المفهوم اتسم بالغموض مما أثار عدة مشاكل، فلا يعد اصطلاح "الأمن" هو أفضل المصطلحات للتعبير عن الأمن الوطني للدولة المعاصرة من ناحية، كما لم يتبلور المفهوم لكي يصبح حقلاً علمياً داخل علم السياسة – منفصلا عن علوم الإستراتيجية – تطبق عليه قواعد تأسيس النظرية، بدءا من وضع الفروض وتحديد مناهج البحث الملائمة، واختيار أدوات التحقق العلمي، وقواعد الإثبات والنفي وإمكانية الوصول إلى نظرية عامة، وبالتالي الوصول إلى قانون يحكم ظاهرة "الأمن الوطني" (حسين ، 2000 : 4) .

ثم أصبح معنى مفردة الأمن في الفكر السياسي المعاصر يـــدل على التطور والتنمية، سواء منها التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حمايـــة مضمونة، وينبع الأمن الحقيقي للدولة من معرفتها العميقـــة للمصادر التي تهـــدد مختلف قدراتها ومواجهتها، لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقيـــة في كافة المجـــالات سواء فـــي الحاضر أو المستقبل (مكانمارا ، 1970 : 120) .

ومن خلال هذا المفهوم الشامل للأمن، فإن الأمن يتطلب تهيئة الظروف المناسبة والمناخ المناسب للانطلاق بالإستراتيجية المخططة للتنمية الشاملة، بهدف تأمين الدولة من الداخل والخارج، بما يدفع التهديدات باختلاف أبعادها، بالقدر الذي يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له أقصى طاقة للنهضة والتقدم (نبهان ، 2009 : 16) .

ومع تنامي الخطر الخارجي الذي أحدثته نهاية الحرب الباردة جراء الاضطراب المفاجئ في بيئة الأمن الدولي ، وانهيار توازن القوى وتشكل نظام أحادي القطبية ، وبروز بؤر جديدة للصراعات الإقليمية بفعل النزاعات الاثنية والعرقية ، حدث تغير كبير في مفهوم المحيط الدولي الذي انتهت فيه عمليات الاستقطاب الثنائي بين المعسكرين الغربي والشرقي ، سمح بظهور بحوث ودراسات جاءت لتسد الفراغ في المكتبة العربية عن قضايا الأمن القومي العربي ، وقد ظهر واضحاً أن وجهات نظر كتاب هذه الدراسات كانت متباينة بشأن بعض الأمور ومتفقة حول أمور أخرى فقد اتفقت على أن تشكل النظام الدولي الجديد الثابت ، سمح للولايات المتحدة الأمريكية أن تصبح الطرف الرئيس والفاعل الدولي المتنفذ في المنطقة العربية ، فضلاً عن دورها الواضح في عملية السلام في الشرق الأوسط ، ودليلهم في ذلك : انعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م، وتوقيع اتفاقات سلام بين العرب وإسرائيل مثل اتفاق غزة – أريحا أولاً عام 1993م مع السلطة الوطنية الفلسطينية ، واتفاقية وادي عربة عام 1994م مع الأردن (الحمد ، 1997 : 157) .

لكن تطورات الأحداث في المنطقة العربية شهدت في ظل نظام القطب الواحد أعطاء أهمية لتحقيق مفهوم الأمن الدولي الجماعي، فتوجه المجتمع الدولي نحو الولايات المتحدة الأمريكية لمعالجة الآثار الأمنية والسياسية والاقتصادية لحرب الخليج الثانية 1991م، فقامت بهندسة جملة من الاتفاقات الدفاعية عقدتها مع جميع دول منطقة الخليج العربي تمتد بما لا يقل عن عشر سنوات قابلة للتجديد،

راعت فيها حاجة دول المنطقة للأمن وحاجتها الإستراتيجية للنفط والنفوذ. وقد أجازت هذه الاتفاقيات التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة براً وبحراً وجواً مما أعاد عصرا" جديدا" من عصور " الاستعمار" بداعي الترتيبات الأمنية والسياسية بوجه " عدو " يشكل وجوده خطرا" على الأمن والسلام في المنطقة " وقد كان للقواعد الجوية والبحرية الموجودة في المنطقة والتي حصلت عليها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تستعمل لضرب ذلك "العدو" واختراق سيادته والتهديد بتقطيعه ، وهذا ما جرى لاحقاً حيث شكل العراق أحد التحديات الكبيرة للسياسة الأمريكية في المنطقة، فدخلت قواتها والدول المتحالفة معها أراضيه في شهر نيسان 2003 م على صيغة احتلال (شبلي ، 2012 : 34).

ثم جرى التسليم بأن أهداف النظام الدولي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية يتضمن تحقيق تسوية سلمية في الصراع العربي الإسرائيلي ، وباتت الدول العربية تتصرف دون تأثير شعبي رافض لقبول إسرائيل في المنطقة أو التصالح معها ، وأن تفكك المقاطعة العربية لإسرائيل كان عملياً وليس نظرياً مما جعل من عملية السلام عنصر دفع يسمح للدول العربية ، وخاصة الخليجية بأن تكون جزءاً من عملية عولمة الاقتصاديات الرأسمالية والتنموية الإقليمية عبر المساهمة في عملية السلام بعد تغير مفهوم العدو والحليف بالنسبة لدول الخليج في ظل النوايا التي برزت جراء الغزو العراقي لدولة الكويت عام 1990 م ، والنوايا الإيرانية وأطماعها تجاه دول معينة في منطقة الخليج العربي (ميرفي ، 1997 : 107) .

وفي هذا الإطار شهد الأمن القومي العربي جملة من التهديدات الصادرة من دول الجوار الآسيوي ، جراء حالة الصعود الإيراني – التركي مقابل تراجع المشروع العربي . وقد أخذ هذا الصعود يقترب من المنطقة المركزية للمجال الجيوسياسي الإسلامي لينشئ واقع جديد يفرض على

الباحثين مراجعة ما كان مستقراً من مفاهيم ونظريات تتعلق بالهيمنة الأمريكية المطلقة على منطقة الشرق الأوسط، ويدفع إلى إعادة حساب التوازن التاريخي بين العرب وجيرانهم ، ويحتاج حقاً إلى مراجعة حسابات المصالح المشتركة للعرب والإيرانيين والأتراك في الطور الجديد للصراع العربي الإسرائيلي بعد حصول فلسطين على صفة دولة مراقب غير عضو في منظمة الأمم المتحدة عام 2012 م .

وهذا ما تتناوله هذه الدراسة في فصولها البحثية التي تشتمل على مباحث ومطالب تسعى للوقوف عند قضية الأمن القومي العربي وتهديدات دول الجوار الآسيوي ، بعد اخضاع فرضية الدراسة للبحث الاستقرائي من أجل معالجة مشكلة الدراسة والاجابة عن أسئلتها.

ثانيا : الدراسات السابقة

اعتمدت هذه الدراسة على عدد من الدراسات السابقة المنشورة باللغتين العربية والإنجليزية ، وفيما يلي عرض لأهم تلك الدراسات :

1. **الدراسات العربية**

- **دراسة سليم ، محمد السيد (1994): التفاعل في(مثلث القوة) إطار فكري ومؤسساتي :** وهي ورقة مقدمة للندوة الإقليمية بعنوان (نحو حوار ثلاثي متكافئ بين البلاد العربية وإيران وتركيا)، تناولت العلاقات بين العرب والأتراك والإيرانيين وهو المثلث الذي يقع على أضلاعه قوى إسلامية ليشكل مثلث القوى في العالم الإسلامي ، وأن إطلاق مثلث القوة ينبع من اعتبارات، أهمها أنه يشكل القلب الجغرافي والثقل السكاني للعالم الإسلامي، وفي إطاره نشأ الإسلام وانتشر، ومن الناحية الجغرافية تشكل كتلته السكانية بنسبة 16% من سكان الدول الإسلامية، وتطرقت الدراسة

إلى الإطار المؤسساتي للتفاعلات بين أطراف مثلث القوى الإقليمي الذي يتمثل بمنظمة المؤتمر الإسلامي التي هي مناسبة لترجمة مفهوم الاعتماد المتبادل وتطبيقه بين أطراف هذا المثلث، واختتمت الدراسة خلاصتها بتصور ثلاثة مشاهد مستقبلية محتملة لأوضاع أطراف مثلث القوة وهي مشهد استمرار الأوضاع الراهنة ، وطبقاً له تدخل تركيا ودول المشرق العربي ومصر الترتيبات الإقليمية بشروط مواتية للمصالح الإسرائيلية وتنشأ مؤسسات شرق أوسطية بشكل تدريجي، مع احتمال حدوث صدام إيراني غربي، ومشهد الصراع العربي الإيراني التركي، الذي يفترض أن الخلافات القائمة بين إيران وكل من العرب وتركيا، والخلافات التركية العربية قد تصاعدت وأن أطراف مثلث القوة قد دخلت في حرب باردة إقليمية جديدة،ومشهد التنسيق العربي الإيراني التركي ، الذي يتبلور فيه منظور فكري بين أطراف مثلث القوة يتم التسليم فيه بتشابك مصائرها واحترام مجموعة من التقاليد السياسية في العلاقات بينها.

- **دراسة أبو جابر، إبراهيم (2006): الحراك السياسي في إسرائيل بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والأمنية** : تضمنت الدراسة الاشارة إلى استمرار إسرائيل في الإصرار على مراعاة مبدأ الأمن رغم مفاوضاتها مع الطرف الفلسطيني ودول الجوار العربي والتي أنتجت توقيع عدد من المعاهدات والاتفاقيات ، وهي اتفاقية كامب ديفيد الموقعة عام 1979م مع مصر ، واتفاقية وادي عربة الموقعة مع الأردن عام 1994م ، واتفاقيات أوسلو للحكم الذاتي الموقعة مع السلطة الفلسطينية خلال الأعوام 1993– 1994 – 1995م ، إذ تنطلق إسرائيل في إصرارها على تطبيق نظرية الأمن الإسرائيلي من مجموعة من الأسباب والمخاوف تتعلق بالخوف من وقوع هجوم مباغت تشنه الجيوش العربية بإسناد من السلطة الفلسطينية، وتحول الدولة الفلسطينية "المزعومة "

إلى دولة معادية لإسرائيل واستمرار عمليات المقاومة الفلسطينية أو ما تسميهم إسرائيل المتطرفين.

- **دراسة بركات، نظام (2007) : دور المؤسسة العسكرية في صناعة السياسة الإسرائيلية :**

تطرقت هذه الدراسة التي هي عبارة عن ورقة بحثية مقدمة إلى الندوة التي نظمها مركز دراسات الشرق الأوسط في 11أيلول 2007م ، إلى حاضر إسرائيل ومستقبلها حتى عام 2015 م ، وقد تتبعت الدراسة مسار نشأة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية التي يعود دورها إلى مرحلة ما قبل قيام إسرائيل، كما بحثت في العوامل التي أسهمت في تنامي ذلك الدور ، إذ ركزت الدراسة على المحاور الآتية :

(1) عدم اقتصار دور المؤسسة العسكرية على القوات المسلحة كما في الدول الأخرى، وانما تتعدى مهماتها لتشمل عدد من المجالات الأخرى كالسياسية مثلاً .

(2) إن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية تتمتع بدرجة كبيرة من الاستمرارية والتكيف والاستقلالية ، والتماسك والتغلغل إلى كافة نواحي الحياة الإسرائيلية.

(3) تنامي دور المؤسسة العسكرية في إسرائيل يأتي من خلال العقيدة الصهيونية والتراث الثقافي اللذين يركزان على أهمية القوة والقتال في تحقيق الأهداف الإسرائيلية .

(4) وجود عوامل تحدُّ من دور المؤسسة العسكرية ، متمثلة في استقرار النظام السياسي وقدرة المؤسسات السياسية على استيعاب العسكريين بعد إنهاء الخدمة العسكرية ، إضافة إلى انعدام الحدود بين المؤسسة العسكرية والسلطة السياسية ، وكذلك ظهور اتجاهات جديدة للسياسة الإسرائيلية في السيطرة السياسية والاقتصادية ، وأيضا" تعميق حدة الانقسام بين معسكري السلام والحرب في إسرائيل ، بخاصة بعد الانتكاسات التي منيت بها المؤسسة العسكرية في الفترة الأخيرة.

- **دراسة المرهون، محمد (2007) : أمن الخليج وقضية التسلح النووي :** تضمنت هذه الدراسة ستة فصول ، اهتم الفصل الأول بالمقومات الجيوسياسية للنظام الإقليمي الخليجي والتي كان من أبرزها المقوم الجغرافي ، والقوة الديمغرافية ، والثروة النفطية التي تمثل البعد الهيكلي على مستوى علاقة أمن الخليج بالأمن القومي العربي. وتناول الفصل الثاني المعنون بالبيئة التاريخية للنظام الإقليمي الخليجي ، من خلال التركيز على تطور هذا النظام ، والسياق التاريخي لتفاعلاته ، فيما تطرق الفصل الثالث إلى أمن الخليج في الرؤية العربية من خلال الرؤية المصرية والرؤية السورية ، والرؤى العربية الأخرى . وركز الفصل الرابع المعنون بأمن الخليج والخبرة العربية ، الحرب العراقية – الإيرانية ، والدول الداعمة للعراق مركزاً على السودان ، والدول الداعمة لإيران ومركزاً على ليبيا، كما تطرق إلى حرب الخليج الثانية عام 1991 م ، وحرب اليمن عام 1994 م ، وموقف الجامعة العربية من حرب اليمن ، والغزو الأمريكي للعراق عام 2003 م ، والموقفين السوري والمصري المعارضين لهذا الغزو . وتضمن الفصل الخامس المعنون اتجاهات الدفاع والتسلح في الخليج وموقع النظام الإقليمي العربي منها ، خمسة اتجاهات هي : الإنفاق العسكري ؛ وأنظمة التسلح ؛ والتصنيع العسكري المشترك ؛ ونشر القوات العسكرية في اليمن عام 1961 م وفي الكويت عام 1990 م ، وفرص السيطرة على التسلح الإقليمي . وتناول الفصل السادس المعنون بالملف النووي الإيراني والنظام الإقليمي العربي ، مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني والمقاربات الأمريكية والروسية والإسرائيلية، وموقف المجتمع الدولي من هذا الملف .

- **دراسة اللباد، مصطفى (2007): قراءة في مشروع إيران الاستراتيجي تجاه المنطقة العربية:** تناولت هذه الدراسة المشروع الإيراني تجاه المنطقة العربية باعتبارها دولة إقليمية كبيرة في

المنطقة ، وتمتلك المقومات الأساسية للعب دور إقليمي من كتلة بشرية ضخمة وموقع جغرافي وامتداد تاريخي وتأثير معنوي متواصل على جوارها الجغرافي ، وتندرج الأزمة النووية الإيرانية ضمن هذا السياق لأن الهدف الأساس وراء برنامجها النووي يكمن في تعزيز طموحاتها في منطقة تتوافر فيها أطراف نووية فاعلة تمتلك السلاح النووي كالهند وباكستان وإسرائيل، لكن الطموحات النووية الإيرانية تختلف عن طموحات الدول المذكورة في نقطة أساسية وهي أن مجالات التطبيق العملي لطموحات إيران تتحقق في منطقة الخليج العربي ، وهي إحدى أهم المناطق في الاستراتيجيات العالمية ، وتطرقت الدراسة إلى البناء الاستراتيجي للمشروع الإيراني الذي يتضمن عناصر ومحددات متباينة جغرافية وتاريخية وبشرية وسياسية واقتصادية وحتى طائفية وأيديولوجية ، كما عرجت الدراسة على تناول منطقة الخليج في الإستراتيجية الإيرانية التي تحاول استغلال عناصر القوة الناعمة مثل العامل الثقافي الحاضر بشدة في الثقافة العربية وبالأخص في منطقة الخليج ، بفعل التكوين الديموغرافي لشريحة كبيرة من السكان في دول الخليج التي تنتمي جذورها العائلية إلى أصول إيرانية ، ثم انتقلت الدراسة إلى بيان القدرات العسكرية النووية وموقعها في مشروع إيران الاستراتيجي في ظل الأزمة القائمة بين إيران والولايات المتحدة التي تتواجد أعداد من قواتها في جوار إيران الإقليمي ، وتناولت خاتمة الدراسة السقف الأعلى للمشروع الاستراتيجي الإيراني تجاه المنطقة الذي يتمثل بالقدرات العسكرية والنووية الإيرانية التي بها ستحقق إستراتيجيتها بالمنطقة .

- **دراسة شحاتة، رضا أحمد (2007) : إيران والخليج خيارات القوة واحتمالات السلام :** تحتوي هذه الدراسة على مقدمة وسبعة فصول وخاتمة ، إذ حاولت في الفصل الأول رصد وتحليل الثوابت والمتغيرات في المقاربات الدولية والإقليمية نحو مختلف أبعاد أزمة البرنامج النووي الإيراني بكل

متغيراتها الإقليمية من زوايا تتصل بالمناخ الدولي والإقليمي السائد ، وعبر المقاربتين الأوروبية والأمريكية ، بالاستناد على قرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ومجلس الأمن الدولي .

أما المقاربة الخليجية وخصائصها قبل وبعد عام 2006 م فقد جاءت في الفصل الثاني ، فيما تناول الفصل الثالث متغيرات المقاربات الأمريكية والخليجية والإيرانية، وتطرق الفصل الرابع إلى المناخ الدولي في ضوء قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1737)، وتكثيف التحرك الأمريكي والإقليمي ، وجاء في الفصل الخامس التطرق لإستراتيجية المسار المزدوج في التعامل مع أزمة البرنامج النووي الإيراني .

وتناول الفصل السادس التفاعل الإيراني مع التوجهات المتعلقة باستخدام القوة والحوار والوفاق ، كما تطرق هذا الفصل إلى الموقف السعودي ، واحتمالات استخدام القوة ، وردة الفعل الإيرانية تجاه هذا الخيار .

أما الفصل السابع الموسوم حدود الخيارات الثلاثة : القوة والحوار والوفاق ، فتطرق إلى الخيار الأمريكي ، وإلى المنظور الإقليمي ، والمواءمة العربية الخليجية مع مظاهر التحول . وأخيراً الخاتمة التي تناولت المناخ الذي غلب عليه القلق والتوتر وقدر من التشاؤم تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني التي دفعت الدول الخليجية للسير باتجاه بلورة مقاربة خاصة بها قد تتقاطع مع المقاربة الأوروبية ، والأمريكية من أجل الدفاع عن أمنها .

- **دراسة العيطة، سمير وآخرون (2012): العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل** : جرى تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة أقسام ، تضمنت عدداً من الفصول ، بلغت ثلاثة وعشرين فصلا قام عدد من الباحثين بتناول هذه الفصول ، فقد خصص القسم الأول للفصول التي تتناول

الإرث التاريخي السياسي والاجتماعي للدولة العثمانية والحركة الكمالية والتكوين التاريخي والسياسي الحديث للمشكلة الكردية ، فيما جاء في القسم الثاني المعنون بالمصالح المتبادلة (الاقتصاد وموارد الطاقة) ، عدد من الفصول التي تناولت قضايا تتعلق بالعلاقات الاقتصادية العربية – التركية كمنظمة التجارة الحرة بين الطرفين ، والنفط كمرتكز للعلاقات ، ومشروع الغاز بوصفة بنية ارتكازية للعلاقات ، والمياه ودورها في الخلافات العربية – التركية ، وجرى تخصيص القسم الثالث للبعد الاستراتيجي في العلاقات العربية – التركية حيث تم تناول الأدوار التركية في الوطن العربي ، والخيارات التركية الإستراتيجية ، وتحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية ، ومحددات الموقف التركي من الأزمة السورية ، والمؤسسة العسكرية التركية ، وواقع العلاقات التركية – الإسرائيلية ، وفي القسم الرابع تم تناول التحديات المستقبلية الخاصة بالجانب التركي ، ومنها العرب والدور المستقبلي لتركيا ، وتركيا والاتحاد الأوروبي، ومحور التواصل أو التأزم في محور العرب في تركيا ، وسياسات ما بعد الكمالية بماذا تفيد العرب ، في ظل ما يمثله رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان كاتجاه جديد في الفكر السياسي الإسلامي المحافظ في تركيا منذ انفصاله عن الشخصية السياسية التركية البارزة أربكان، حيث استفاد أردوغان منذ توليه السلطة من الورقة الأوروبية ، فأدخل مجموعة من الإصلاحات كسب فيها مزيدا من الشعبية.

2. **الدراسات الأنجليزية**

- **دراسة (Bensahel,2004) : "The Future Security Environment in the Middle East "** "**بيئة الأمن المستقبلية في الشرق الأوسط**" ، الصادرة باللغة الإنجليزية عن مؤسسة راند لمشاريع القوة الجوية بأشراف سلاح الطيران في الولايات المتحدة الأمريكية بمصادقة إدارة

التخطيط الاستراتيجي بمجلس إدارة الخطط ، تناولت الدراسة جملة مفاهيم سياسية تتضمن النزاع ، والاستقرار، والمتغيرات السياسية .

ركزت الدراسة على التهديدات الأمنية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في أعقاب حرب الخليج الثانية 1991م ، مما أدى إلى عدم استقرار المنطقة وخلق فوضى سياسية وأزمات اقتصادية وإنسانية الأمر الذي زاد من التهديدات المضادة للولايات المتحدة ، ثم أوصل الحال إلى تعرضها للهجوم الإرهابي في شهر سبتمبر عام 2001 م . كما تناولت الدراسة ما شهدته المنطقة من تغييرات في قيادات بعض دولها فبات الزعماء الجدد أضعف وأقل احتمالية للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية ، خاصة بعد التغييرات التي شهدتها كل من إيران والجزائر والبحرين والأردن والمغرب وسوريا ، كون زعماء هذه البلدان بحاجة للتركيز على الدعم الشعبي أكثر من حاجاتهم للتعاون مع الولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب أو التوجه نحو السلام مع إسرائيل في المستقبل القريب .

وتوصلت الدراسة إلى أن الأزمات التي برزت في الشرق الأوسط تدفع الولايات المتحدة الأمريكية للأخذ بعين الاعتبار الحذر من مختلف السياسات المحتملة وذلك بغية الوصول للأفضل نحو القضية الحاسمة التي تسعى الولايات المتحدة لتحقيقها التي تتعلق بتعزيز الاستقرار السياسي بعد الأخذ بالديمقراطية كونها أحد أبرز أساليب النزاع مع الدول الأخرى في الشرق الأوسط.

- **دراسة شاميل (Shmuel, 2009): Iranian Terrorist Policy and Export of Revolution** " **سياسة الإرهاب الإيراني وتصدير الثورة** " : أشارت الدراسة إلى أن النظام الإيراني منذ استلامه السلطة عام 1979 م تبنى سياسة الجهاد ومبدأ تصدير الثورة للدول العربية والإسلامية ومقاومة إسرائيل والغرب ، وقد لعبت تلك الشعارات والمبادىء التي أعلنها النظام

الإيراني في تقويته ، وعدت سلاحاً ضد أعدائه أيضاً إذ أسهمت تلك الشعارات في إظهار صورة الثورة الإيرانية بأنها ثورة إسلامية تدافع عن حقوق العالم الإسلامي ، وبينت الدراسة الدوافع والأهداف التي جعلت إيران تتبنى مبدأ تصدير الثورة إلى دول الجوار العربية في منطقة الخليج العربي واليمن .

ثالثا : ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تختلف هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة إذ أنها :

1. تقوم بالتركيز على موضوع الاستراتيجيات التركية والإيرانية والإسرائيلية تجاه المنطقة العربية للفترة 2002– 2013 م، وهي فترة مهمة حصلت خلالها تغييرات مهمة في الواقع الإقليمي للشرق الأوسط، في ظل محدودية الدراسات التي تناولت هذه الفترة المهمة.
2. تحاول تتبع التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي العربي من دول الجوار الآسيوي، ومدى تأثير تلك التهديدات في مجرى العلاقات بين الأطراف المعنية ، وما يمكن أن تلعبه في مصير عدد من الأنظمة السياسية العربية كالعلاقات السورية– التركية ، والعراقية – التركية ، والعراقية – الإيرانية ، والسورية – الإيرانية ، وذلك لندرة الدراسات التي تناولت هذه الموضوع نظراً لحداثتها ، وسرعة المتغيرات فيها .
3. تقدم الدراسة تحليل الأحداث على الساحة العربية في هذه الفترة المهمة .

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي الذي يعمل على جمع الحقائق وترتيبها ومن ثم يساعد في تحليل الأحداث التاريخية وتفسيرها، تلك التي جرت في هذه الحقبة الزمنية التي تتعلق بتهديدات الأمن القومي العربي من دو ل الجوار الآسيوي ، وكذلك اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي

الذي يهتم بدراسة الظواهر ووصفها وصفا موضوعيا دقيقا من خلال وصف ظاهرة التهديدات وتوضيح خصائصها كيفيا أو كميا.

مجتمع الدراسة

تركز الدراسة في تناولها لموضوع الأمن القومي العربي وتهديدات دول الجوار الآسيوي على المجتمع المكون من شعوب الدول العربية وجوارها في الدول الآسيوية الآتية :

1. **الجمهورية التركية :** أوجد التغيير الحاصل في نظام الحكم التركي بعد وصول حزب العدالة والتنمية عام 2002م ، تهديدات كبيرة لدول الجوار العربي
2. **الجمهورية الإسلامية الإيرانية :** جاء الإعلان عن وجود توجهات إيرانية لتطوير قدراتها العسكرية ضمن برنامجها النووي لتشكل إستراتيجية إيرانية تجاه دول الجوار العربي .
3. **الكيان الإسرائيلي :** اتبع النظام السياسي في الكيان الإسرائيلي إستراتيجية جديدة تجاه الدول العربية بعد طرح مؤتمر القمة العربية في بيروت عام 2002م للمبادرة العربية .
4. **شعوب الدول العربية في كل من دول الخليج العربي، والعراق ، والأردن ، ومصر ، وسوريا ، وفلسطين المحتلة.** هذه الشعوب التي تأثرت بعدد من المتغيرات الإقليمية ، التي كان من أبرزها : التهديدات الناجمة عن تواجد قوات عسكرية تابعة لعدد من الدول الأجنبية في دول الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق . وتنامي القدرات الإيرانية العسكرية التقليدية ، والكشف عن قدرات عسكرية غير تقليدية ضمن البرنامج النووي الإيراني . ومن ثم الاحتلال الأمريكي للعراق وما رافقها من تداعيات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية وعلى الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية كافة. فضلاً عن استمرار الصراع العربي الإسرائيلي .

أدوات الدراسة

تعتمد الدراسة على عدد من الأدوات لغرض إتمام العملية البحثية وهي :

1. المصادر الأساسية للدراسة من الوثائق والكتب والأبحاث العلمية المنشورة.
2. التقارير الرسمية الصادرة عن مراكز البحوث والدراسات .
3. خطابات الرؤساء وأحاديث أبرز المسؤولين في حكومات مجتمع الدراسة .
4. الاسترشاد بالأدبيات السابقة كمصادر ثانوية والتي تكفل الاستفادة منها عبر أسلوب القراءة الدقيقة المتفحصة لمحتوى المعلومات .
5. الإحصائيات المنشورة في الشبكة العنكبوتية العالمية (الانترنت) من خلال إعادة ترتيب البيانات الواردة فيها بغية توظيفها في العديد من المطالب التي تتناولها الدراسة.

الفصل الثاني

بيئة الأمن القومي العربي

الفصل الثاني

بيئة الأمن القومي العربي

تعد تحديات الأمن القومي من الأمور المهمة التي تتصدر أولويات الأمم وإن اختلفت في قوتها وحجم الأخطار التي تتعرض لها ، حيث يقاس نجاح أي أمة بقدر ما توفره لشعبها من أمن ، ولقد برز تعبير الأمن القومي على الصعيد السياسي واضحا في العصر الحديث، وارتبط بالأحداث العسكرية على وجه الخصوص وبالتوازنات الاستراتيجية وصراعات القوى.

وقد أبدت الدول العربية اهتماما متزايدا بالعوامل المؤثرة في بيئة الأمن القومي العربي وبقضايا الأمن الإقليمي والدولي وقضايا ضبط التسلح ونزع السلاح على الساحة الدولية لما لهذه القضايا من انعكاسات واضحة على استقرار المنطقة العربية وأمنها القومي.

وبالنظر إلى أن البيئة الأمنية الدولية قد تغيرت بشكل حاد وأفرزت استراتيجيات أمنية خطيرة، أستهدف كثير منها النظام الإقليمي العربي عامة، وفي بيئته المتعلقة بالأمن القومي في جزئه الآسيوي خاصة، الذي يفتقر إلى آلية قوية تتيح له مواجهة تلك الاستراتيجيات في ظل ضعف النظام العربي للأمن القومي وفقا للمعطيات الظاهرة على أرض الواقع التي أشار ميثاق جامعة الدول العربية إلى أن هذا النظام يعاني من الوهن إلى حد كبير.

يتناول الفصل الثاني بيئة الأمن القومي العربي من خلال المبحثين الآتيين : –

المبحث الأول : تحديات بيئة الأمن القومي العربي .

المبحث الثاني : العوامل المؤثرة على بيئة الأمن القومي العربي .

المبحث الأول

تحديات بيئة الأمن القومي العربي

تركت التحولات السياسية التي شهدها العالم ومنطقة الشرق الأوسط خلال العقد الأخير من القرن العشرين ، آثارا على النظام الإقليمي العربي جعلته يبدو ممزق الأهواء والاتجاهات والآراء حول ما حدث، إذ أوقعت حرب الخليج الثانية وانهيار المعسكر الشرقي عام 1991م هزيمة عسكرية ونفسية على دول النظام الإقليمي العربي، بعد أن فرضت الولايات المتحدة الأمريكية هيمنتها على القرار العربي في التصرف وباستغلال القانون وشريعة الأمم المتحدة لتحقيق ما تريد ، إذ إنها جعلت العالم برمته ساحة لعب مفتوحة لها مع التركيز على المنطقة العربية باعتبارها مركزا مهما لمصالحها وتطلعاتها ، مع فرض النموذج الأمريكي على العالم والمنطقة بالاستناد إلى قاعدة النظام الرأسمالي الأمريكي وهو (نهاية التاريخ) كما وصفه (فرانسيس فوكوياما) في كتابه (نهاية التاريخ) .

وكذلك تعرض النظام الإقليمي العربي إلى الخطر جراء تهميش وأضعاف الثوابت القومية العربية مما أتاح للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها رسم صورة هادئة لملامح المستقبل في ظل ترتيبات إقليمية ، فرضت على المنطقة العربية وشعوبها تحديات عديدة لبيئة الأمن القومي العربي. ويتناول المبحث الأول تحديات بيئة الأمن القومي العربي من خلال المطالب الثلاثة الآتية:-

المطلب الأول : التحديات السياسية .

المطلب الثاني : التحديات الأمنية.

المطلب الثالث : التحديات الاقتصادية.

المطلب الأول

التحديات السياسية

ظلت البلاد العربية خلال فترة الحكم العثماني منذ القرن السادس عشر لغاية القرن العشرين بعيدة عن التماسك الحقيقي الا أنها حافظت على درجة من الوحدة عبرت عنها مظاهر محددة يأتي في مقدمتها: بقاء الولاء للدولة العثمانية، بالإضافة الى وحدة البناء الاقتصادي داخلها ، مع وجود الوحدة الثقافية . ويلاحظ أن بيئة الأمن القومي في الولايات العربية ظلت مستقرة لأنها كانت خاضعة لدولة واحدة لا تفصل بينها أية حواجز وأن جميع مواطنيها يحملون جنسية واحدة ويتحركون بين الولايات بحرية تامة في أطار الهوية العثمانية ، ترتب على ذلك بقاء الولاء في مختلف المراحل الى الدولة وذلك لأن غالبية المواطنين العرب هم من المسلمين الذين يدينون بالولاء للدولة العثمانية ويشعرون بها دولتهم وهذا الامر أكده الاعتبار الديني ، وحتى المسيحيون لم يفكروا في الخروج عنها رغم عدم شعورهم بالولاء الحقيقي للدولة العثمانية. لذا تعد السيطرة الاستعمارية العامل المباشر في التمزق الذي أصاب البلاد العربية ، وما أن جاء الاحتلال الاوروبي للوطن العربي حيث تم تجزئته بين القوى الاوربية واختفت بذلك مظاهر الوحدة التي ظلت قائمة طيلة الحكم العثماني (تيم ، 1988 : 159) .

وقد ظهر أثر السيطرة الاجنبية على البلاد العربية وتحديدا على بيئة الأمن القومي إذ سعت الدول الغربية للتأثير في هذه البيئة من خلال أزمات ونكبات كثيرة، عمدت لوضع العراقيل والعقبات أمامه للحيلولة دون تقدمه ، وباتت تلك العقبات تشكل تحديات سياسية ، كان من أبرزها التحدي الاستعماري ، الذي يُعّرف بأنه : " فرض دولة أو دول قوية هيمنتها العسكرية أو السياسية أو

الاقتصادية أو الفكرية أو جميعها معا سيطرتها على دولة أو دول أقل قوة منها " (الهزايمـــة، 2007 : 211) .

لذلك فقد وضعت الدول الاستعمارية الوطن العربي ضمن اهتماماتها بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عام 1918م ، بعد أن أدى الواقع السيء الذي كانت الولايات العربية تعيشه تحت الحكم العثماني إلى تكالب الدول الاوروبية على نشر نفوذها في هذه الأقطار التي تتمتع بمزايا نموذجية من وجهة نظر المصالح الاستراتيجية لتلك الدول ، فضلا عن ظروف التجزئة والنزاعات الداخلية التي سهلت للـــدول الاجنبية من توسيع استغلالها في أقطار الوطن العربي، مما أسهم في انهيـــار وتـــصدع التـــصورات والافكار التي كانت سائدة في المجتمعات العربية ، بالإضافة لشيوع المنجزات العلمية والتقنيـــة التـــي حصلت في أوروبا والتي أخذت تنشر في الاقطار العربية أفكارا غربية بدأت تغزو العقول العربيـــة (مكطوف ، 2001 : 71) .

ولو أستثنيت الخطوات الاستعمارية الاولى التي قامت بها كل من البرتغال وإسبانيا ، فقد جاءت النشاطات المنفردة والمشتركة لكل من بريطانيا وفرنسا وايطاليا في أعقاب الحرب العالمية الأولـــى ، للاستحواذ على الممتلكات العثمانية من المناطق العربية لتمعن في تمزيق الوطن العربي في ظل ضعف الدولة العثمانية وتردي الاوضاع في الاقطار العربية ، فعمدت للتوسع السياسي في تلك الاقطار بعد أن سبقه تغلغلا اقتصاديا واسعا في البعض منها .

ثم أحاطت تحديات جديدة بالوطن العربي خلال العقود المتأخرة من القرن العـــشرين ، لعبـــت دورا واضحا في أعادة قراءة الاتفاقيات السابقة الموقعة بين دول النظام الإقليمي العربي والدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، المتعلقة بالجغرافية السياسية التي كانت تتلاءم وسياسات القطـــب المهيمن وتتيح له التحكم بالمفاتيح المركزية للمنطقة، وفـــي أعادة رسم السياسات الداخلية والخارجيـــة

لدول النظام الإقليمي العربي وبما يخدم تحقيق مصالح إسرائيل باعتبارها الحليف الرئيس للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة وبما لا يتعارض مع مصالحها ، وفي هذا الشأن تعرض الواقع السياسي العربي لعدد من التحديات السياسية بعد انتهاء الحرب الباردة بين القطبين الرأسمالي والاشتراكي ، كان من أبرزها التحديات الآتية (السعدون، 2001 : 126):

1. تسويق مفهوم (الشرق أوسطية) الذي سبق أن طرحه شيمون بيريز كإطار عام لتحالف إقليمي على المستويين السياسي والاقتصادي لدول المنطقة المعنية بالصراع العربي الإسرائيلي ودفع الثوابت القومية إلى التهميش والإهمال .
2. زيادة تواجد القوات العسكرية الأجنبية في أجزاء هامة من الوطن العربي بدعوى الحماية والدفاع .
3. التعاون والتنسيق المباشر بين الدول العربية والقوات المسلحة المتواجدة على الأرض العربية وتبادل المعلومات معها واعتبار أمنها جزء من الأمن القومي العربي .
4. تشتيت الجهد العربي في معارك جانبية وهامشية وأضعاف جبهة المواجهة مع العدو الإسرائيلي بعد أضعاف الموقف العربي داخليا وخارجيا.
5. انعدام التنسيق العربي في أدق الظروف التي تمر بها الأمة العربية وتعرض التضامن العربي للشلل التام.
6. إعطاء النظام العالمي الجديد موقع متميز في مقدرات الأمة العربية.
7. بروز ظاهرة العداء والتنكر للعروبة ولفكرة القومية العربية بين مختلف فئات الشعب العربي خاصة في العراق وسوريا ودول الخليج العربي، وتطويق وعزل القوى الوطنية والقومية

وأبعادها عن لعب دور مؤثر في أحداث المنطقة كونها ترفض الوجود الإسـرائيلي والهيمنـة الأمريكية على المنطقة.

8. الإبقاء على التفوق الإسرائيلي على المستوى العسكري والعمل علـى تهمـيش دور القـوات المسلحة العربية من ناحية التسليح والتجهيز والتدريب .
9. العمل على استقرار الأنظمة العربية الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية وبما يضمن اسـتمرار تدفق النفط إليها من خلال تعزيز أمن واستقرار تلك الأنظمة .

وفي ضوء ذلك بلغت عبثية المشهد السياسي العربي منذ مطلع القرن الحادي والعشرين حالة من التدهور والانهيار إلى الحد الذي لم يتوقعه أكثر الناس تشاؤما ، وذلك على نحو ما أظهرته الصورة في العراق ولبنان والأراضي الفلسطينية ، ناهيك عما حدث في الصومال والسودان ، فبدت أزمات المنطقة العربية كما لو كانت استنساخا لمركب واحد يجري تكراره في أكثر من بلد ، يبدأ بعدم الاتفاق الداخلي على مشروع وطني للبناء ، ثم يتحول الأمر إلى صراع سياسي ، لا يلبث أن يعقبه انفلات عسكري ، ثم في النهاية اقتتال داخلي يدفع المواطن العربي ثمنه من دمه وماله وأهلـه (افتتاحية مجلة السياسة الدولية ،العدد 169 ، 2007 : 6) وما أن جاءت التغيرات الاستراتيجيـة الكبرى التي شهدتهـا منطقـة الشرق الأوسـط وتحديدا المنطقة العربية في السنوات الخمس الأولى من القرن الحادي والعشرين ، والتي تشكـل بدورها البيئة الماديـة لإحياء المبادرة العربية التي أطلقتها قمـة بيروت العربية فـي آذار 2002م ، والتي أُعيد تأكيدها في قمـة الرياض التي عقدت نهايـة آذار 2007م ، إذ جـرت بيـن هذين التاريخين مياه كثيرة فـي نهر العلاقات العربية – العربية ، والعلاقات العربية – الدولية، وعلى هذا النحو برزت

عناوين مهمة في مجرى العلاقات الدولية والإقليمية والمحليـــة ، على النحو التالي (أبو طالب ، 2007 : 31) :

أ. احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق عام 2003م ، وما تمخض عنه من نتائج مفزعة عربيا وأمريكيا ، منها الاضطراب الأمريكي في معالجة التدهور المتصاعد في كل من العراق والقضية الفلسطينية ، وما رافقه من فوز الديمقراطيين في الانتخابات التشريعية وسيطرتهم على مجلسي النواب والشيوخ ، وزيادة الضغط على الرئيس بوش الأبن للإسراع بالانسحاب من العراق .

ب. تنامي النفوذ الإيراني الإقليمي ، نتيجة الفراغ الذي حدث في العراق ، وما تبع ذلك من دور إيراني مؤثر في العديد من القضايا والأزمات العربية والإقليمية ، فضلا عن تصاعد أزمة البرنامج النووي الإيراني مع الولايات المتحدة الأمريكية ، التي تتمسك بوقف دورة التخصيب ، وإلا واجهت إيران عقوبات اقتصادية وضربات عسكرية .

ج. زيادة حجم التشرذم الفلسطيني ، والصراع بين حركتي فتح وحمـــاس إلى حـــد الاقتتال المتكرر، ومحدودية نجاح المساعي العربية المختلفة لإعادة التوافق بين هذين التنظيمين الكبيرين، في وقت استمر فيه الحصار الدولي على الحكومة الفلسطينية التي كانت تسيرها حماس منفردة ، وكذلك حكومة الوحدة الوطنية التي شكلت بناء على اتفاق مكة الموقع عليه في شباط 2007م .

د. الخروج العسكري السوري من لبنان في 26 نيسان 2005م بعد اغتيال رفيق الحريري فـــي 14 شباط 2005م رئيس وزراء لبنان الأسبق ، وما تلاه من تعميق الأزمة الداخلية في لبنان

إلى حد جمود عمل المؤسسات الدستورية وفشل المحاولات العربية لتطويق تلك الأزمة وإيجاد حل توافقي لها .

هـ. استمرار الضغوط الأمريكية على سوريا بحجة دورها في تعميق الأزمة الأمنيـــة في العراق، ودورها المعطل للتسوية على خلفية علاقات دمشق مع عدد من الفصائل الفلسطينية الرافضة لنهج التسوية بالطريقة الأمريكية – الإسرائيلية .

و. الفشل الإسرائيلي في تحقيق أهداف العدوان على لبنان صيف 2006 م ، وتأثيراته السلبية على الداخل الإسرائيلي ، لاسيما ضعف موقف حكومة إيهود أولمرت آنذاك ، واضطراب الخيارات الاستراتيجية بشأن الموقف من المفاوضات مع كل من الفلسطينيين وسوريا .

ز. جمود عملية السلام تماما ، وفشل الرباعية الدولية المتعمد نتيجة الدور الأمريكي في تحقيق أي تطور ملموس على الأرض ، وتحولها أداة لعقاب الفلسطينيين على ديمقراطيتهم التي أنتجت فوز حماس وإقصاء حركة فتح عن الحكومة .

ح. ضعف الدور العربي ، وقلة الحيلة في مساندة الفلسطينيين في مواجهة الهجمة الشرسة التي يقودها الاحتلال بمساندة أمريكية فاضحة .

ط. زيادة مؤشرات الفوضى الإقليمية، وبروز دور جماعات القاعدة، كما يحدث في فلسطين ولبنان والعراق، فضلا عما تشكله من تهديد كأمن لبلدان عربية كالسعودية والجزائر والمغرب .

فيما أفرزت البيئة الأمنية الدولية تغيرات حادة سمحت بظهور استراتيجيات وسياسات أمنية خطيرة للنظام الإقليمي العربـــي، الأمر الذي فرض مهمة دراسة المستجـــدات والمتغيرات التي أفضت إلى حـــدوث مثل هذه التحولات وتحليل أسبابها مـــن خلال منظور شامل ومتعدد الجوانـــب ، وذلك بهدف التوصـــل إلى كيفيـــة التعامل معها بشكل يضمـــن الحفاظ على الأمن القومـــي العربي ، وتطلب ذلك بدوره تحديـــد المصادر الرئيسيـــة التي تهدد الأمن القومي العربي والتي تتمثل في : إسرائيل ؛ وأطماع دول الجوار الجغرافي ؛ ومشكلة المياه ؛ والوجود العسكري الأجنبي ؛ وعدم قدرة الأنظمة السياسية العربية على التكيف سياسيا واجتماعيا ، وفي ذات الاتجـــاه ، فإن ذلك الأمـــر تطلب دراسة نظام الأمـــن القومي العربـــي وفقا لما ورد في المواثيق العربية

المرجعيـــة والتي تتمثل في : ميثاق جامعة الدول العربيـــة ؛ ومعاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي المبرمة عام 1950 م ؛ والاستراتيجية الأمنية العربية التي أقرها مجلس وزراء الداخلية العرب عام 1983م ؛ والاتفاقيـــة العربيـــة لمكافحة الإرهاب والتي تم إقرارها عام 1998م (بيبرس ، 2007 : 160) .

وقد أشيع بين الناس بعد نجاح ثورات عدد من الشعوب العـــربية على حكامهم ، أن هذه الثورات كانت من صنع المخابرات الغربية ، وكان الهدف من ذلك هو التأثير السلبي في نفوس تلك الشعوب ، وإشعارهم بمرارة العجز عن فعل أي شيء إيجابي فـــي زمـــن التكتلات البشريـــة الكبيـــرة الذي تعيشه المنطقة والعالـــم ، فقد أشاع أعـــداء الإسلام أن هذه الثورات العربية هـــي من إنتاج نظرية الفوضى الخلاقة التي كانت قد أطلقتها منذ سنوات وزيرة الخارجية الأمريكيـــة السابقـــة كوندليزا رايس (النجار ، 2013 : 263) .

كشفت ثورات الربيع العربي مدى ضعف الفكرة الديمقراطية في العالم العربي، وحصول ارتباطا قد يبدو عشوائيا ، ولكنه أصبح أمرا واقعا يتمثل في الارتباط العضوي بين الفوضى والديمقراطيـــة ، وإذا كانت هذه الفكرة قد جرى تداولها خلال الخمسين عاما الماضية ، أما لعدم الاكتراث بها من قبـــل الأنظمة السلطوية ، وأما لتقاطعها مع البنية الثقافية للعقل العربي ، إلا أنها تواجه الآن مأزقا مزدوجـــا طرفه الأول استمرار الرفض الرسمي لآلياتها ، وطرفه الثاني ضعف البنية المجتمعية العربية على تقبل نتائجها ، وتبقى حالات الفوضى والاحتقان الداخلي في أكثر من بلد عربـــي شـــهد مـــؤخرا تجـــارب انتخابات قيل عنها شفافة ونزيهة ، تمثل دليلا قائما على هذه الفرضية (العناني ، 2007 : 78) .

ترى الباحثة أن التحديات السياسية لبيئة الأمن القومي العربي قد زاد من الضغوط التي تعرض لها النظام الإقليمي العربي بشكل واضح ، إذ ظهر أن التحولات الكبرى التي حدثت في المنطقة العربية بعد اندلاع ثورات الربيع العربي ، قد غابت عنها قضايا السياسة الخارجية والأمن القومي، وعن أجندة

المطالب الثورية التي رفعت في ميادين تلك الثورات ، فلم يكن متصورا استمرار غياب تلك القضايا، بعد أن فرض الاهتمام بها وطأة التحديات الإقليمية والدولية التي واجهتها دول الربيع العربي في فترة ما بعد الربيع ، وهنا بدأ الحديث عن كيفية معالجة تلك القضايا ليس فقط فيما يتعلق بالأمن القومي، وإنما ضمن آليات التعامل مع تلك التحديات فبرز الحديث عن دور الإعلام في ذلك الإطار، لاسيما وأن العلاقة بين الإعلام والأمن القومي بمعناه الواسع ظلت إحدى الإشكاليات الكبرى التي تواجه الدول في ظل الثورة الإعلامية، وما واكبها من حريات غير مسبوقة تمتعت بها وسائل الإعلام خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. فالانفتاح الإعلامي وانعدام القدرة على مراقبة المحتوى الإعلامي أصبح أحد التحديات التي تتعرض لها بيئة الأمن القومي العربي ، إذ أتاح ذلك المحتوى الإعلامي المجال واسعا لاستغلال الإعلام من قبل أطراف عديدة داخلية وخارجية لاستهداف دول ومجتمعات بشكل سلبي يهدد أمنها ومصالحها الوطنية. فقد كشفت وثائق موقع "ويكيليكس" في شباط 2011م عن خفايا كثيرة لعبت الدور المحوري في تنفيذ الخطط المعدة سلفا ، عن طريق اللعب بمشاعر الشعوب العربية لإحداث هذه الفوضى.

المطلب الثاني

التحديات الأمنية

يعد الأمن القومي العربي بمثابة أمن إقليمي ناتج عن تفاعلات محلية بين أطراف الإقليم العربي ، ويرتبط هذا الأمن الإقليمي بنظيره العالمي بعلاقة لا تنفصل ، وبخاصة أن في الإقليم العربي من المصالح الاستراتيجية للأطراف العالمية ما يجعله دائما محط أنظار الدول الكبرى ، بل ساحة لتنافسها . إذ أن هناك أقاليم تؤثر في الأمن العالمي وأخرى تتأثر بالتحول في طبيعة هذا الأمن ، ويتميز الأمن القومي العربي بسمتي التأثير في الأمن العالمي والتأثر بالتحول في طبيعة هذا الأمن ، الناجم عن تغيرات ميزان القوى العالمي في الوقت ذاته ، وذلك بالنظر لعدد من الاعتبارات التي من أبرزها (كشك ، 2012 : 17) :

1. إمكانيات الإقليم العربي الهائلة ، وبخاصة النفطية منها ، إذ لا توازيها قوة عسكريـــة لحمايتها .
2. المصالح الدولية في المنطقة العربية ، وهي المصالح التي عبّرت عن ذاتها بتدخل عسكري غربي في عامي 1991 – 2003م للحيلولة دون تهديدها .
3. الموقع الاستراتيجي المهم الذي من شأنه أن يصوغ العلاقة بين الأمن القومي العربي ونظيره العالمي .
4. الصراعات الإقليمية– الإقليمية، والإقليمية – العالمية في المنطقة، وهي تتخذ طابعا صفريا، أي من يحمي المنطقة دون الآخر ، الأمر الذي يتطلب دراسة بيئة الأمن القومي العربي .

وقد ظهر تطور في بيئة الأمن القومي العربي بالتزامن مع الإحداث المتسارعة التـــي شـــهدتها مسيرة العلاقات الدولية في ظل نظام القطب الواحد بعد انهيار نظام توازن القوى والحرب الباردة ، إذ أصبح العالم يعطي أهمية لتحقيق مفهوم الأمن الدولي أو الجماعي، فتوجه المجتمع الـــدولي لمعالجـــة الآثار الأمنية والسياسية والاقتصادية الناجمة عن حرب الخليج الثانية عام 1991م من خلال النظر إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي قامت بعقد جملـــة من الاتفاقيـــات الدفاعية مـــع جميـــع دول منطقـــة الخليج العربي تمتد لمدد لا تقل عـــن عشر سنوات قابلة للتجديد ، وقـــد راعت فيها الولايات المتحـــدة الأمريكية حاجة دول المنطقـــة للأمـــن وحاجتها الاستراتيجيـــة للنفـــط والنفـــوذ (شـــبلي ، 2012 : 48) .

وبموجب هذه الاتفاقيات أصبح التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة برا وبحرا وجوا مبررا له ، مما أعاد صفة جديدة مـــن صفات الاستعمار بحجة الترتيبات الأمنية والسياسية بوجـــــه العـــراق (العدو) يشكل وجوده خطرا على الأمن والسلام في المنطقة ، وقد كـــان للقواعـــد الجويـــة والبحريـــة المتواجدة في المنطقة والتي حصلت عليها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تستعمل لضرب ذلـــك العدو واختراق سيادته والتهديد بتقطيعه (السعدون ، 2001 :142).

وهذا ما جرى لاحقا إذ شكل العراق أحد التحديات الكبيرة للسياسة الأمريكية في المنطقة ، فدخلت قواتها والدول المتحالفة معها أراضيه فـــي شهر نيسان 2003 م على صيغـــة احتـــــلال (شـــبلي ، 2012 : 48) .

وأصبح لبيئة الأمن القومي العربي بعد عام 2003 م تحديات أمنية كبيرة ظهرت من خلال عدد من الملامح الأساسية التي من أبرزها:

أ. **التغير في السياسات الدفاعية للدول العربية** : سعت بعض الدول العربية الواقعة في قارة آسيا إلى اعتماد سياسات دفاعية منفردة خلال السنوات العشرة الأخيرة ، وذلك بعد أن استشرفت واقع الأمن الإقليمي والدولي فوجدت بأن اهتماماتها بالقضايا التي لها انعكاسات واضحة على استقرار المنطقة وأمنها ، لم يكن بمستوى طموحات شعوبها ، فقد كانت تلك الاهتمامات تجري في إطار جامعة الدول العربية فاتخذت اتجاهين واضحين ، يتمثل الاتجاه الأول في تنامي الاهتمام بقضية الحد من أسلحة الدمار الشامل في إطار المبادرة العربية الخاصة بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ، أما الاتجاه الثاني فيتمثل في إنشاء آليات عمل وعدد من اجهزة أسند إليها مهمة معالجة قضايا الأمن ونزع السلاح وأبرزها مجلس السلم والأمن العربي (بيبرس ، 2007 : 161) .

فيما عززت دولا أخرى ومنها دول مجلس التعاون الخليجي البعد الذاتي عبر الاعتماد على قوات درع الجزيرة التي شكلتها دول المجلس من أجل الدفاع المشترك عنها، إلا أن ذلك الخيار لم يكن فعالا ، وذلك للأسباب الآتية (كشك ، 2012 : 18) :

أولا: ارتباط رؤية دول المجلس لماهية هذه القوات بطبيعة المجلس ذاته الذي لم ترد أطرافه أن يكون تنظيما فوقيا .

ثانيا : محدودية القدرات العسكرية الخليجية ، وتأثير ذلك في دور قوات درع الجزيرة.

ثالثا: إخفاق قوات درع الجزيرة في تحقيق الردع ضد الأزمات الإقليمية التي شهدتها المنطقة .

رابعا: تسارع وتيرة التسلح الخليجي بعد عام 2003 م ، وهو ما لم يكن مرتبطا بالاحتياجات الحقيقية لدول مجلس التعاون الخليجي بقدر ارتباطه بالتطورات الإقليمية .

خامسا: حالت السياسات الأمريكية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي على المستويات الاقتصادية والأمنية والسياسية ، دون بلورة دول مجلس التعاون هوية أمنية تمثل خيارا أمنيا ذاتيا ، بعيدا عن المظلة الغربية .

ب. **خروج العراق من معادلة التوازن الإقليمي :** سبق أن كانت سبل التسلح في العراق على درجة من اليسر ، فقد أعطى الاتحاد السوفيتي السابق العراقيين أفضل ما تنتجه مصانعه ، وكان أن أصبح العراق في عقد الثمانينيات ، قد قاربت قواته وتفوقت في جوانب عدة على جيوش المنطقة ومنها الجيش السوري والجيش المصـــري، كما توافرت للجيش العراقي بالإضافة إلى الأسلحة السوفياتية أسلحة فرنسية اعتمد عليها خاصة في مجال القوة الجوية والرادارات وطائرات الهليكوبتر، كما كان له دعم عربي واسع من مصر والمغرب والسودان ، وكان الأردن بوابة أسلحته (العجمي ، 2011 : 545) .

وفي ظل التحولات التي شهدها العراق بعد عام 2003 م ، يمكن القول إن حالة التردي الأمني والاقتصادي وعدم الاتفاق على مشروع سياسي وطني بين القوى السياسية العراقية ، عززا مقولة (توماس هوبز) " حرب الكل ضد الكل " ، بما يعني استمرار حالة التناحر بين التيارات السياسية فـــي العراق هذا من ناحيـــة ، ومن ناحيـــة أخرى فقـــد كانت القوات المسلحة العراقية قبل التاسع من نيسان 2003 م تمثل الثقل الأساسي في توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط ، لكن الغزو الأمريكي للعـــراق استهدف أولا تدمير تلك القدرات

العسكرية ، فتحول العراق إلى ما يسمى الدولة الفاشلة ، بما تعنيه هذه التسمية من إمكانية نشوب حرب أهلية أو تقسيم العراق إلى ثلاثة أقاليم : كردي ؛ وسني ؛ وشيعي ، وما يرتبه ذلك من تهديد مباشر للأطراف الإقليمية الأخرى (كشك ، 2012 : 18) .

ج . **تنامي دور إيران الإقليمي :** سعت إيران منذ انتعاش نظام حكمها الجمهوري بعد أن استردت أنفاسها في أعقاب حرب الثمان سنوات التي جمعتها مع العراق للفترة 1980 – 1988م ، لأداء دور إقليمي في منطقة الشرق الأوسط وذلك من خلال بلورة رؤية جديدة عن أهمية المنطقة العربية عامة ، ومنطقة الخليج العربي خاصة ، تقوم على عدد من الوسائل التي شرعت إيران لاستخدامها من أجل السيطرة على الأمن في منطقة الخليج ، فقامت ببناء قوة عسكرية بحرية اعتقدت أنها الأقوى في المنطقة ، بعد أن أدت عملية حماية ناقلات النفط الكويتية عامي 1987–1988م التي سميت بعملية النوايا الحميدة ، ورفع الأعلام الأمريكية على تلك الناقلات ، انطباعا لدى إيران بأن التصور القائل أن القوة البحرية الإيرانية هي الأقوى في الخليج العربي لم يكن سوى حلم ترسخ لمدة طويلة في عقول الإيرانيين ، فقد هيمن الأمريكيون على ما كان يعده الإيرانيون منطقة نفوذ خلفية (Davis,1993: 21) ، وأن لديها الإمكانيات والقدرات التي تؤهلها لتحريم المرور أو عرقلة حركة الشحن عبر مضيق هرمز ، الذي تعبر من خلاله 20% من نفط العالم متى ما رأت أن ذلك يخدم مصالحها القومية العليا (الراوي ، 2006 : 75) .

ثم ارتكز دور إيران الإقليمي على معطيات جغرافية وأيديولوجية ومصلحية ، وهو ما انعكس على تعاظم ذلك الدور ، سواء في العراق بعد عام 2003 م ، حين قبلت الولايات المتحدة الأمريكية إجراء محادثات مباشرة مع إيران بشأن العراق ، فضلا عن التحالفات

الإيرانية التي أجرتها مع أطراف عديدة في المنطقة ، سواء مع الدول أو مع الجماعات دون الدول ، بغض النظر عن توجهاتها الأيديولوجية ، بالإضافة لاتساع نفوذها الطبيعي في أوساط الشيعة في دول مجلس التعاون الخليجي ، وهو النفوذ الذي رتب نتائج عديدة ليس أقلها عرقلة السياسة الأمريكية بشأن السعي إلى تغيير النظام الإيراني ، وقد ارتكزت السياسة الإقليمية لإيران على اهتمام كبير ليس بالتسلح التقليدي، الذي لم يكن للعقوبات تأثير في استمراريته ، بل وتنوعه ، ليتعدى إلى التسلح غير التقليدي ، وذلك بالاعتماد على الانفاق العسكـــري الذي بات يشكل أحد الأركان المهمة في العقيدة الاستراتيجيـــة لإيـــران (كشك ، 2012 : 19) .

د. **الصعود التركي :** لقد مَثّل الصعود التركي أحد التهديدات المهمة للأمن القومي العربي كونـــه كان عاملاً من العوامل المؤثرة في التوازن الإقليمي في هذه المنطقة ، كون تركيا تتشارك مع العرب عموماً ، والعراق وسوريا خصوصاً ، بقواسم مشتركة ، منها عوامل التاريخ والجغرافية والدين والحدود والمياه والمصالح الاقتصادية والتجارية ؛ لكن يبقى العامل الكردي من بين أهم وأقوى العوامل والمتغيرات المؤثرة في سياسة الطرفين التركي والعربي ، إذ يمثل الأكراد أحد أكبر المكونات السكانية والأساسية في منطقة الشرق الأوسط ، يقطنون في أكثر مـــن نـــصف إجمالي مساحة تركيا التي تضم نصف أكراد العالم ، بحيث أصبح تأثير تركيا ودورها في رسم مستقبل الأكراد في بقية الدول المجاورة لا يمكن تجاهله ، نظراً إلى المقومات التـــي تمتلكهـــا تركيا من موقع جيوستراتيجي وجيوسياسي وطبيعة نظامها الديمقراطي ودورها الفاعـــل فـــي السياسة الإقليمية والدولية (عثمان ، 2012 : 180) . بموجب هذا الصعود فإن تركيا يمكـــن أن تلعب دوراً هاماً في مستقبل التوازن الإقليمي بالاعتماد على إمكانياتها الاقتصادية والعسكرية

ورصيدها لدى الرأي العام العربي والإسلامي ووزنها السياسي الناجم عن حالة انفتاحها علـــى دول المنطقة بموجب علاقات متميزة .

هـــ. **الطبيعة الاستيطانية للكيان الإسرائيلي في فلسطين :** تمثل إسرائيل المصدر الرئيس والخصم الجوهري والتحدي الأمني الأبرز لبيئة الأمن القومي العربي ، وذلك نظرا للطبيعة الاستيطانية لتجمعها في الأراضي الفلسطينية ، ولا يقتصر المفهوم الإسرائيلي للأمن على إثبات القدرة على مواجهة مصادر التهديد الخارجية والداخلية والحفاظ على كيان الدولة وبقائها فحسب ، وإنما يمتد ليشمل محاولة التأثير في نمط التفاعلات الإقليمية بما يكرس من دورها العسكري والسياسي، فهي تعمل على توظيف تفوقها العسكري من أجل تحقيق التوازن مع بقية القدرات العربية وتحقيق الاستقرار بالمنطقة، ويرتبط مفهوم الاستقرار لديها بالـــردع والقدرة على التهديد ومن ثم إجبار العـــرب على الاستجابـــة لما تراه مناسبا لهـــا (المشاط ، 1985 : 164) .

كما تنظر إسرائيل إلى أن عدم الاستقرار الذي تشهده المنطقة العربية قد أسهم في إيجاد تحديين آخرين ، من وجهة نظرها ، الأمر الذي يفسر رغبتها في الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو) ، وهما :

أولا : التهديدات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط من الجماعات الإرهابية التي تهدد المصالح الغربية في المنطقة ، الأمر الذي حدا بإسرائيل إلى تقديم نفسها باعتبارها الدولة ذات الخبرة الممتدة في التعامل مع تلك التهديـــدات (عكاشة ، 2007 : 105)

.

ثانيا : رغبة إسرائيل في الحصول على دعم حلف الناتو حال حدوث مواجهة مع أي طرف في المنطقة ، الأمر الذي دفع إسرائيل إلى تعيين ضابط اتصال إسرائيلي في مقر قيادة حلف الناتو في مدينة نابولي الإيطالية (كشك ، 2007 : 250).

ترى الباحثة إن التحديات الأمنية لبيئة الأمن القومي العربي تكمن في التهديد الخارجي من قبل دول الجوار والمتمثل بالاستراتيجيات الأمنية لكل من إيران وتركيا وإسرائيل ، وفقا للتصورات الآتية :

- فشلت إيران في تقديم نفسها برؤية إسلامية معاصرة ، جراء استمرارها في احتلال الجزر العربية الثلاث : طنب الكبرى ، وطنب الصغرى ، وأبـــو موسى ، كما أن تلويحها بين الحين والآخر بأطماعها في عدد من الدول الخليجية يأتي متزامنا مع تطوير قدراتها النووية التي باتت تشكل تهديد حقيقي لدول المنطقة .
- تحاول تركيا تقديم نفسها على أنها صديق العرب التاريخي بالرغم من استمرار سيطرتها على لواء الاسكندرونة وسلخه عن سوريا عام 1939م من خلال مؤامرة دبرتها مع فرنسا ، فضلا عن عقدها للتحالف استراتيجي مع الكيان الإسرائيلي عام 1996م الذي شكل اختراقا للمنظومة الأمنية العربية مع دول الجوار.
- تسعى إسرائيل لإعادة إخراج مشروعها الذي لم يتوقف ، وذلك لإقناع الأجيال القادمة به ، ودفع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بشكل عام على شن الحروب في المنطقة ، بهدف تجنب التركيز على ما تقوم به إسرائيل ، وخلق فرص لها ، وإضعاف القوى الإقليمية العربية والمسلمة التي بدأت خطوات التمكين وبناء قدراتها الذاتية ، لأن ذلك يظهر ضعف المشروع الإسرائيلي .

المطلب الثالث

التحديات الاقتصادية

منذ استخدام الدول العربية لسلاح النفط في عام 1973م جراء الدعم الأمريكي اللامحدود للكيان الإسرائيلي ، في الحرب العربية – الإسرائيلية التي نشبت في 6 تشرين الأول1973م ، أضحى تـــأمين مصادر الطاقة القضية الرئيسية في سياق سياسات الدول الغربية عموما تجاه مناطق منابع النفط ، ووفقا للمفهوم الأمريكي الرسمي لأمن الطاقة في عهد الرئيس بوش الأبن، فقد عبّر عنه ما يعـــرف بتقريـــر تشيني ، بقوله أنه يعني " استمرار الإمدادات من مصادر موثوقة بأسعار معقولة بشكل مقبول بيئيـــا "، وقد عكس ذلك التقرير أهمية النفط العربي – خاصة الخليجي – بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تأكيد التقرير أنها تحرص على استقرار إمدادات الطاقة من منطقة الخليج العربي ، وتعد ذلك من مصالحها الاستراتيجية ؛ بل لا تترد في استخدام جميع الوسائل المتاحة لديها لضمان استمرار تدفق النفط (كشك ، 2012 : 242).

وقد تم التعبير عن ذلك من خلال مبدأ كارتر عام 1980م [*]، ووفقا لهذا المبـــدأ ، اســـتخدمت الولايات المتحدة الأمريكية القوة في عامي 1987–1988م لحماية ناقلات النفط الكويتية من الصواريخ الإيرانية (Klare,2004:88) .

وانطلاقا من المخاطر الكثيرة التي شهدتها منطقة الخليج العربي ، أضحى تأمين سلامة منابع النفط في هذه المنطقة هدفا أساسيا في الاستراتيجيات الغربية كافة في ما يتعلق بقضايا الأمن القومي

---

[*] **مبدأ كارتر : في 23 كانون الثاني 1980 أعلن الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر الاستراتيجية الأميركية الجديدة لأمن الخليج، أطلق عليها «مبدأ كارتر»، وهو المبدأ المعتمد لحد الآن للحفاظ على أمن الخليج. وينص هذا المبدأ على أن أميركا «سوف تعتبر أي محاولة من قبل أي قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج اعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأميركية، وسيتم صد مثل هذا الاعتداء بأي وسيلة ضرورية، بما في ذلك القوة العسكرية». وجاء الاعلان بعد الغزو السوفياتي لأفغانستان في 24 كانون الأول 1979، وبعد انتصار الثورة الإسلامية في ايران في 11 شباط 1979 (محمود ، 1992 : 60) .**

عموما ، وباتت منطقة الخليج العربي تعد من أهم المناطق والبؤر الاستراتيجية على مستوى العالم نتيجة لمخزونها النفطي الكبير وموقعها الاستراتيجي ، مما جعل منها محط أنظار العالم والقوى المتنفذة فيه ، إلا أن تلك الأهمية الاستراتيجية ارتبطت بقدرة دول المنطقة الغنية بالنفط على استثمار عائداته وتوظيفها في تنمية مرافق هذه الدول ومحاولة النهوض سياسيا واقتصاديا واجتماعيا بالاعتماد على "الطفرة" الكبيرة في أسعار النفط في الآونة الأخيرة. كما أن لموقع منطقة الخليج العربي الجيوستراتيجي الهام على منافذ بحرية وتأثير ذلك في السياسة الدولية والصراع القائم بين القوى الكبرى التي تسعى لتحقيق مصالحها القومية في مناطق العالم المختلفة ، فضلا عن كون المنطقة سوقا استهلاكيا كبيرا للمنتجات الأجنبية ، وارتباط الأنظمة السياسية واقتصاداتها بروابط متعددة مع دول الجوار الجغرافي ومع الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا والعالم ، كل هذه العوامل أكسبت المنطقة أهمية في الصراع الدولي وجعلت من الدول الإقليمية والدولية تمنحها اهتماما خاصا ، ودفعتها لرسم سياسات أمنية محددة تقع ضمن أهداف جرى الإعلان عنها مرارا منذ عقود خلت (نهار ، 2008 : 57) .

ثم أصبحت المنطقة تواجه التحديات الاقتصادية الآتية :

1. تحديات النظام العالمي الجديد والعولمة والانفتاح فقد جاء ظهور العولمة بشكل واضح وجلي بعد الثورة المعلوماتية والاتصالاتية، وتعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات التي أصبحت تمتلك قدرات مادية كبيرة وتتحكم بالجوانب الرئيسية للاقتصاد العالمي ، إلا أن لهذه الظاهرة أبعادا سياسية وثقافية وعسكرية ومعرفية ، ولكل من هذه الأبعاد آثارا تلقيها على الأطراف أو البلدان المتلقية وأصبحت البيئة العربية طرفا متلقيا للآثار السلبية للعولمة بكل جوانبها(الخزرجي ، 2004 : 113) .

ثم جاءت المؤلفات التي أصدرها عدد من الباحثين والمفكرين الغربيين التي تتحدد في الصراع الحضاري والفكري الذي سيطغي على العالم خلال القرن الواحد والعشرين ومن أبرز تلك المؤلفات كتاب (نهاية التاريخ) 1992م لمؤلفه فرانسيس فوكوياما ، المستشار السابق في وزارة الخارجية الأمريكية الذي أعتقد فيه نهاية الأيديولوجية وأن التاريخ انتهى عند النموذج الحضاري الغربي وخصوصا النموذج الأمريكي وأنه سيعم العالم ويخترق كل الحدود ، وصدر كتاب ثالث بعنوان (الاندماج المالي العالمي : نهاية الجغرافيا) 1993 م لمؤلفه ريتشارد أوبراين الذي كان يعمل رئيسا للقسم الاقتصادي لمصرف أمريكان اكسبرس ، ذهب فيه إلى القول أن تزايد درجة الاندماج والتداخل المالي بين معظم بلدان العالم ، بشقيه المتقدم والمتخلف ، سوف يترتب عليه ذوبان الحدود الجغرافية القائمة بين البلدان ، وتآكل مفهوم السيادة القومية للدول ، ومثل هذه المؤلفات تعكس كثير منها عمق التصور بالانتصار والتفوق الأمريكي الذي تحول إلى تبشير بالعولمة الثقافية وفق النموذج الأمريكي (الأصبحي ، 2000 : 1889).

وراج في ذات الفترة ما أدلى به (صاموئيل هنتنغتون1927 – 2008 م) أستاذ العلوم السياسية السابق بجامعة هارفارد في مؤلفه (صدام الحضارات) 1996م الذي أشار فيه إلى **أن** العالم سيشهد صراع الحضارات في القرن الحادي والعشرين ، وأنه سيشهد بروز ثقافات متصارعة وغير متساوية وهي : الغربية ، والسلافية – الأرثوذكسية ، والإسلامية ، واليابانية ، والهندوسية ، والكونفوشيوسية ، واللاتينو– أمريكية ، وقد زعم أن أخطر هذه الثقافات على الغرب هما الكنفوشيوسية والإسلامية (الأصبحي ، 2000 : 1888) .

من هنا برز الخطر الذي يتعرض له الأمن القومي العربي والذي تمركز بالدرجة الأولى في نقطة مركزية تتلخص بتهميش وإضعاف الثوابت القومية ، الأمر الذي أتاح للولايات المتحدة الأمريكية أن وضع مشاريعها للمستقبل في ظل ترتيبات إقليمية فرضت على المنطقة العربية بالتعاون مع الكيان الإسرائيلي (السعدون ، 2001 : 126) .

وقد استند مروجوا العولمة إلى عدد من الأساليب التي حاولوا من خلالها اختراق بيئة الأمن القومي العربي، إذ استهدفت محاولاتهم بعدين أساسيين هما (بيريز ، 1994 : 79) :

أ . البعد الجغرافي : يبرز في مساعي قوى العولمة المهيمنة على مقدرات العالم لإقامة بنية اقتصادية إقليمية تشمل العرب و إسرائيل مع إضافة تركيا على أن تلعب إسرائيل دور الفاعل الرئيس فيه أو المفتاح الأساسي وهذا ما توجه التحالف الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل عام 1996م .

ب. البعد الاقتصادي : يتركز حول أبعاد التعاون الاقتصادي الإقليمي الذي يدعو لتنمية التعاون في المجالات العلمية والتكنولوجية مع تطوير المصادر المائية لدول المنطقة مع تجاوز المشكلات التي تعرقل العلاقات ، مثل الصراع العربي الإسرائيلي ، وخلق بيئة اقتصادية وفتح أسواق دول المنطقة على بعضها بغية أحداث تغيير حقيقي وواسع في بنية الشرق الأوسط في مرحلة لاحقة .

2 . تحديات مشروع السوق الشرق أوسطية الذي نادى به الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز الحالي ، بعد انتهاء حرب الخليج الثانية عام 1991 م وتصاعد الدور الأمريكي في المنطقة

العربية، يعد تلازما وتطابقا في البعدين الذين يشكلان تحديا اقتصاديا لبيئة الأمن القومي العربي (المخادمي ، 2005 : 40) .

ويقوم هذا المشروع استنادا إلى النظام الشرق أوسطية الذي يهدف في بعده الاقتصادي الى ربط شرايين الحياة الاقتصادية : المياه، والطاقة، والسياحة ، والثقافة بالاقتصاد الاسرائيلي ، فالكيان الاسرائيلي يمتلك الخبرة التكنولوجية المتقدمة ، والتفوق النووي والمعلوماتي والشراكة الاستراتيجية الاقتصادية واللوجستية مع الولايات المتحدة الأمريكية والعالم الغربي عموما (الخزرجي ، 2004 : 138) .

3 . التحديات الناجمة عن السيطرة الأمريكية على النفط العربي من المنبع حتى تحميله وبيعه في الأسواق العالمية مع قيام بعض الدول الخليجية ببيع نفطها للولايات المتحدة الأمريكية بحدود أسعار التكلفة يعد أمرا ومؤثرا سلبيا على اقتصاديات دول المنطقة (مجدوب ، 2001 : 337).

4 . تحديات عدم توظيف الفائض المالي الهائل الذي تحصل عليه الدول العربية المنتجة للنفط لبناء قاعدة صناعية قادرة على التنافس في الأسواق العالمية مثلما فعلتها دول النمور الأسيوية، بل على العكس فأن ذلك الفائض كان يذهب دوما لشراء الأسلحة وتكديسها دون وجود حاجة فعلية لاستعمالها أو تجربتها (ملحق 3 – التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، 1994 : 266) .

5 . تحديات عدم قدرة الدول العربية وخاصة النفطية منها في جعل النفط رديفا في مجمل الدخل القومي مع نجاح السياسة الأمريكيـــة التي تحتل الأرض والثـــروات في أن تجعل سياســـة هذه المادة الاستراتيجيـــة التي يحتاجها العالـــم باستمرار مرتبطـــة بعجلة السياسة المتنفـــذة والمهيمنة دون تدخـــل مـــن مالكيها الحقيقييـــن (السعدون ، 2001 : 161).

6 . تحديات الاحتلال الأمريكي للعراق في مطلع عام 2003م وما شكله من تهديد وهدم للبنية الأساسية التي كان يرتكز عليها النظام الإقليمي العربي وتحكمها بمقدرات الشعب العربي من جراء هذا الاحتلال وتواجد قواته العسكرية للفترة 2003–2011م بعد الإطاحة بنظام الحكم السياسي في العراق ، وما شكله هذا الاحتلال من استنزاف لقدرات العراق وقدرات دول المنطقة الاقتصادية ، فضلا عن كل ذلك شكل الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة عنصر ردع لأية قوة عسكرية مناوئة لإسرائيل من ناحية ، وإضعاف أية دولة تهدد أمن إسرائيل من ناحية أخرى ، وهذا ما حدث حينما انهت الولايات المتحدة الأمريكية أي دور فاعل لمقاومة إسرائيل من المشرق العربي (المشاط ، 2008 : 32).

ترى الباحثة أن المنطقة العربية ظلت منطقة مهمـــة اســـتراتيجيا واقتـــصاديا فـــي أي مـــشروع استراتيجي إقليمي وأوروبي وأمريكي ، نظرا لعناصر الأهمية المتوفرة لهذه المنطقة ، ويمكن أن تزداد الأهمية الاقتصادية للمنطقة العربية وعلى وجه الخصوص دول الخليج العربي ، مع زيـــادة الحاجة إلى دعم الاستقرار والتوازن فيها ، ونظرا لتنامي حاجة الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية والصين المتزايدة للطاقة من دول الخليج العربي ، وذلك في ظل اســـتمرار العقوبـــات الدولية على إيران جراء استمرار أزمة برنامجها النووي ، وإن هذه الأزمة قد أوجدت تحديا

مضافا لتحديات بيئة الأمن القومي العربي ، التي برزت مع عدم توفر أية ضمانات أو رادع يمنع قيام إسرائيل بهجوم استباقي مفاجيء على المفاعلات النووية الإيرانية. الأمر الذي يدفع الولايات المتحدة الأمريكية للدخول في النزاع المحتمل لأن حماية إسرائيل وضمان وجودها هي مسؤولية أمريكية ذات أهمية استراتيجية ودينية . وأن مثل هذا الاحتمال، قد جعل من المنطقة العربية تبدو كفوهة بركات قابلة للانفجار في أية لحظة ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن تحديات بيئة الأمن القومي العربي المشار إليها آنفا قد زادت من تأثير عدد من العوامل في بيئة الأمن القومي العربي.

المبحث الثاني

العوامل المؤثرة على بيئة الأمن القومي العربي

تتأثر بيئة الأمن القومي العربي بعوامل عدة نابعة من غياب الاستراتيجية الأمنية العربية الموحدة من ناحية ، وتنامي القوى السياسية لدول المنطقة العربية بسرعة من ناحية أخرى، وميل كل منها نحو صناعة عمق استراتيجي لقوتها من ناحية ثالثة ، الأمر الذي كان له الأثر البالغ في تقسيم التوجهات الأمنية في العمق العربي الكبير إلى وحدات إقليمية أصغر، مما ساعد على توفير المناخ المناسب للأطراف الإقليمية في الجوار الجغرافي الآسيوي كإيران وتركيا وإسرائيل لوضع استراتيجيات إقليمية كان لها تأثير مباشر في بيئة الأمن القومي العربي .

فقد قامت إيران بالضغط على الجناح الشرقي للمنطقة العربية ، كما تحاول تركيا بعد فترة إهمال طويلة، الضغط على الشمال الشرقي للمنطقة العربية لصناعة عمق استراتيجي لها، وتقوم إسرائيل بتعقيد خريطة الصراع على العمق الدفاعي والاستراتيجي عبر استغلال الخلافات والصراعات من أجل تنفيذ نظرية الأمن الإسرائيلي .

يتناول المبحث الثاني العوامل المؤثرة على بيئة الأمن القومي العربي من خلال المطالب الثلاثة الآتية :

المطلب الأول : العوامل المحلية.

المطلب الثاني : العوامل الإقليمية.

المطلب الثالث : العوامل الدولية.

المطلب الأول

العوامل المحلية

تعد المنطقة العربية في جزئها الواقع في قارة آسيا أحدى أهم المناطق الاستراتيجية في العالم ، إذ إنها تمثل موقعا متوسطا بين الشرق والغرب ، وتشكل منطقة التقاء لطرق المواصلات بين آسيا وأفريقيا وأوروبا ، وتؤلف الحدود الشرقية للوطن العربي ، كما يمتلك الجزء الواقع على الخليج العربي مجموعة من الجزر التي مثلت ، وما تزال تمثل بؤرا للتنافس والصراع الإقليمي والدولي على حد سواء ، وبالتالي فإن لهذه المنطقة أهمية استراتيجية على الساحة الدولية وخاصة للولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية ، إذ تكمن تلك الأهمية في ربطها لقارات العالم الثلاث (آسيا وافريقيا وأوروبا) وما تحويها من قواعد عسكرية تمتد من جنوب شرق آسيا إلى جنوب أوروبا الغربية .

ومع انتهاء الاستقطاب الدولي الثنائي ، أضحى الأمن القومي العربي أكثر ظهورا وتأثيرا ، وذلك لارتباطه بالأمن الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط ، وأمن دول البحر الأبيض المتوسط ، وأمن جنوب شرق آسيا ، وهذا لا يعني أن مفهوم الأمن القومي العربي جديد ، بل يعني أنه أكتسب أبعادا وهياكل جديدة تضمنت الوجود السياسي المباشر لقوى كبرى في تركيبة الهياكل الإقليمية للأمن ، وهو الأمر الذي كان له تأثير سلبي في تطور بيئة الأمن القومي العربي ؛ إذ إن تنظيمات التعاون الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط بين إيران وتركيا وإسرائيل تستهدف على المدى البعيد إنشاء جماعة أمنية إقليمية متمايزة ، فإن من شأن التدخل من جانب قوى غير عربية عرقلة بيئة الأمن القومي العربي (حازمي ، 2005 : 67) .

ويترادف مفهوم الأمن القومي مع مصطلح الأمن الإقليمي، الذي يقوم على عدد من المحددات التي تناولتها مقولات المدرسة الواقعية والليبرالية ، إذ تنسحب هذه المحددات بدورها على بيئة الأمن القومي ، هذا المفهوم الذي تناولته الدراسات من خلال مدرستين ، الأولى هي المدرسة الاستراتيجية التي تركز على الجانب العسكري والتهديد الخارجي ، والثانية هي المدرسة المعاصرة أو التنموية التي ترى أن مصادر التهديد لا تقتصر فقط على التهديد الخارجي وإنما أيضا على التهديد الداخلـــي الذي يشمـــل أبعادا اقتصاديـــة واجتماعية وثقافيـــة (المغازي ، 2012 : 5) .

وعلى وجه العموم ، فإن بيئة الأمن القومي العربي ترتبط بشكل مباشر بطبيعة النظام الإقليمي العربي الذي هو عبارة عن : " نمط منتظم من التفاعلات ، بين وحدات سياسية مستقلة داخل إقليم جغرافي معيّن يفترض أنه يتسم بنمطية وكثافة التفاعلات ، بما يجعل التغير في جزء منه يؤثر في بقية الأجزاء ، وبما يؤدي أو يحمل ضمنا اعترافا داخليا وخارجيا بهذا النظام كنمط مميز (إدريس ، 2001: 19) .

وبهذا فإن بيئة الأمن القومي العربي قد تعرضت لعدد من العوامل المؤثرة برزت نتيجة غياب المنظور الشامل لمحتوى الأمن الذي يتجاوز العناصر المادية للأمن ، وصولا إلى العوامل الثقافية والاقتصادية والبيئية ، وقد كان من أبرزها العوامل الآتية :

1. غياب الاستراتيجيات الأمنية لدول النظام الإقليمي العربي النابع من ضعف النظـــام الـــسياسي العربي الواضح ، تلك الاستراتيجيات التي من خلالها تتم عملية المحافظة على فاعليـــة هـــذا النظام ومكتسباته التي هي محصلة فاعلية أعضائه وقوتهم الذاتية ، فالعالم العربي تسوده ظاهرة الدوائر المتقاطعة الجزئية ، من دون بناء جسور تربط بينها جميعا في منظومة إقليميـــة قويـــة عصرية متقدمة، تمتلك آلية حركية فاعلة ومنظمة للعلاقات بينها ، بل يشهد عدة انقسامات على

المستوى الأفقي والرأسي ، انقسامات حول العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ، وأخرى حول سياسة التعامل مع إيران ، ومواقف متباينة من الأحداث في سوريا ، ومن المقاومة اللبنانية والفلسطينية ، وإثارة انقسامات مذهبية وطائفية (سنية وشيعية) حول قضايا خلافية لم تحسم ، هدفها تسيس الخلافات المذهبية وإشعال الفتنة ، لفتح الباب أمام حروب أهلية في أكثر من منطقة عربية (مرسي ، 2007 : 61) .

2. ضعف بيئة الأمن القومي العربي الناجم عن عدم الاستقرار والاضطراب الذي تتعرض له منطقة الشرق الأوسط عامة ، والمنطقة العربية خاصة على امتداد أكثر من ثلاثين عاما ، الأمر الذي جعل المنطقة العربية تصبح مسرحا لحروب وصراعات كثيرة ، واستمرار معاناة شعوبها جراء الاحتلال والتدخلات والضغوط الأجنبية ، وبروز العديد من الأزمات بين بعض الدول فيما بينها ، والمشاكل الداخلية المتفاقمة في العديد من الدول التي تعاني الكبت واحتكار السلطة وتدني المستوى الاقتصادي ، واستمرار حالة التباعد بين مشرق العالم العربي ومغربه ، وفتح دول المغرب العربي لمجالها الحيوي اتجاه أوروبا والبحر المتوسط (بركات، 2012 :11) .

3. تنامي دور القوى المحلية الفاعلة من غير الدول وأثرها في عدم الاستقرار الأمني جراء ما تملكه من قدرات عسكرية وأمنية ، ودخولها في نزاعات مع الدولة المركزية بالاعتماد على ما تملكه من قدرات قد تفوق قدرات الدولة في أحيان كثيرة ، ومنها حركات المقاومة المسلحة على منوال حزب الله اللبناني ، وحركة حماس الفلسطينية ، والحركة الحوثية في اليمن، واحتلال هذه الحركات المكان الأبرز في ساحة التفاعلات العربية وفي تحفيز الأحداث وصناعة

المواقف ، وإثارة الاهتمام لدى الشارع السياسي ، هذا البروز كان أحد الأسباب التي أضافت إلى القوى الحية في العالم العربي قوة جديدة خصوصا في القضايا المثارة مع إيران فيما يتعلق بالحركة الحوثية ، وإسرائيل فيما يتعلق بحزب الله وحركة حماس ، كونهما قد شغلا فراغا فعليا قائما من ناحية ، لكنه من ناحية أخرى زاد من شراسة ردة فعل الكيان الإسرائيلي وهمجيته التي ليس لها حدود وقيــود على استخدام آلته العسكرية الضخمة كما بدى الأمر في العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006 م ، وفي محرقــة غزة أواخر عام 2008 م ، والعدوان الثاني على غزة عام 2012 م ، مما جعل من بروز تلك الحركات أمرا ايجابيا في مقــدرات الشعبين الفلسطيني واللبنانـــي كما يراه بعض المتفائلين ، أو سلبيا كما يراه بعض المتشائمين (سالم ، 2010 : 142) .

4. تنامي ظاهرة الإصلاح والديمقراطية: تأثرت المنطقة العربية بعد أحداث أيلول 2001 م بالتحولات السياسية الدولية ، التي أسهمت في نمو ظاهرة الإصلاح السياسي ، ثم تسارعت وتيرة الإصلاح بشكل لافت بعد حرب احتلال العراق عام 2003 م ، شرعت في ضوء تلك الظاهرة عدد من الدول العربية في إعادة النظر بمناهج التعليم، وخاصة بمناهج التعليم الديني، كما نظرت إلى حقوق المرأة بشكل جدي عبر منحها مزيدا من الحقوق السياسية، وجرى تفعيل دور السلطة التشريعية ، وإنشاء العديد من اللجان الوطنية لتعزيز أوضاع حقوق الإنسان ، إلا أن هذا التوجه بدأ بالتراجع ، بعد تخلي بعض الدول العربية عن تعهداتها الخاصة بالإصلاح ، خاصة بعد السجال الذي حصل في العلاقة بين الحكومة الكويتية والمجلس النيابي الكويتـــي منذ عام 2005 م ، إذ إن عدم الاستقرار في تلك العلاقة أخذ يربك الساحة السياسية، ويدعو البعض

5. إلى التشكيك في جدية التوجه نحو إصلاح حقيقي. ويرتبط هذا التطور السلبي بتراجع رغبة الولايات المتحدة الأمريكية بموضوع الديمقراطية بعدما فشل النموذج العراقي الذي أرادته منطلقا للتغيير في كل دول المنطقة، وسقطت أطروحة التغيير من الخارج وما ارتبط بها من ضغوطات أمريكية شديدة في الوقت نفسه، وتراجعت ضغوطها من أجل الإصلاح في المنطقة بشكل عام، إذ توصلت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن أي ديمقراطية في المنطقة العربية سوف تأتي بالإسلاميين إلى الحكم، ولهذا فإنها عادت مرة أخرى إلى سياستها القديمة التي تعلو فيها قيمة الاستقرار على الديمقراطية (Haass , 2006: 41)، وهذا ما صرحه كذلك (Samuel Hubtington).

6. تأثر الأمن القومي المحلي ببيئة الأمن القومي العربي ، ومن خلالها يمكن تفسير التوجهات الأمنية المحلية لأي دولة ، إذ برز عدد من التحديات الأمنية الداخلية التي هي لا تنفصل عن التحديات السابقة ومنها :

أ. تنامي المد الأصولي في المنطقة ، سواء لجهة بروز جماعات راديكالية جديدة أو ظهور ما يسمى بالخلايا النائمة التي ترتبط تنظيميا بالقاعدة ، وهي أحد تداعيات الغزو الأمريكي للعراق، الذي استغله تنظيم القاعدة لحشد العناصر المتطرفة وجمعها في العراق تحت دعوى الجهاد ضد القوات الأمريكية المحتلة (عبد الرحمن ، 2003 : 47) .

ب. تعرض دول المنطقة لموجة من أعمال العنف، بدأت بعد حرب أفغانستان عام 2002م، إذ شهدت بعض دول المنطقة العربية أعمال عنف عديدة ، ثم تصاعدت وتيرة هذه الأعمال عقب الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م، وقد برزت الخطورة بعد تحول العراق إلى قاعدة للعديد من الجماعات المتطرفة في المنطقة ، وأصبح منطلقا لعملياتها في دول تلك الجماعات ، وخير مثال على ذلك تفجيرات الرياض عامي 2003 – 2004م

وتفجير البقيق في 24 شباط 2006 م ، فيما نجحت أجهزة الأمن الكويتية في تفكيك شبكة لتهريب السلاح من العراق إلى السعودية عبر الكويت(العيسوي، 2007 : الموقع الإلكتروني لإسلام أون لاين : http://www.islamonline.net) .

ج. تسيس الطائفية ، فقد أضحت الطائفية أحد مهددات الأمن القومي العربي والاستقرار في المنطقة ، ولا يمكن فصل هذا التطور الجديد عن السياسة الأمريكية في العراق ، فالولايات المتحدة الأمريكية استخدمت الشيعة في البداية لتحقيق مصالحها الخاصة بتثبيت وجودها في العراق ، وكان ذلك على حساب الطائفة السنية ، وبمرور الوقت ، استفحل نفوذ الطائفة الشيعية إلى الحد الذي بدأت تدرك معه الولايات المتحدة الأمريكية أن ذلك يمثل خطرا على مصالحها، واتجهت من جديد إلى استقطاب الطائفة السنية (Haass , 2006: 43)، وهكذا ، أدى تسيس الطائفية في العراق إلى تعميق الصراع بين الطائفتين ، وانعكس ذلك في أعمال العنف المتبادلة التي يشهدها العراق ، خاصة أن إيران قد دخلت على خط الصراع الطائفي بعد أن وجدت الساحة العراقية مهيأة لاستعادة نفوذها ودعم الشيعة ، أملا في إقامة جمهورية إسلامية في العراق على غرار الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، لا سيما إذا ما تم الأخذ في عين الاعتبار أن المرجعية الدينية في العراق ، والمتمثلة في شخص السيد علي السيستاني تنتمي لأصول إيرانية .

ترى الباحثة أن العوامل المحلية ستبقى مؤثرة بشكل فاعل في بيئة الأمن القومي ، لأنها تمثل الهاجس الذي يؤرق دول المنطقة ، فالتحديات التي تواجهها هذه الدول ، وإن اختلفت درجة خطورتها ، إلا أن معظمها قابل للانفجار ، وأن تداعيات ذلك لها تأثير مباشر على حالة الأمن والاستقرار في جميع دول المنطقة ، كما أن معظم هذه التحديات قابل للتحريك ، سواء من جانب قوى إقليمية أو دولية ، إذ يمكن تلمس ذلك بوضوح في العديد من القضايا وفي كثير من دول المنطقة ، حتى لم يعد التفاعل البسيط من قبل هذه الدول مع تلك القضايا هو الأسلوب الملائم جراء تأثيرات العوامل الإقليمية في بيئة الأمن القومي العربي ، بسبب سعي القوى الإقليمية إلى جعل المنطقة تعيش في حلقة مفرغة من التوتر وعدم الاستقرار .

المطلب الثاني

العوامل الإقليمية

فرض الأمن الإقليمي دوره في بيئة الأمن القومي العربي ، وذلك نتيجة عدد من العوامل الإقليمية ، وذلك لأن الأمن يعد غاية أساسية لجميع الدول ، شأنه كشأن المفاهيم الاجتماعية الأخرى، وارتبط مفهوم الأمن بتطور العلاقات الدولية عموما ، والإقليمية خصوصا ، وبرزت ثلاثة اتجاه تناولت مفهوم الأمن ، إذ تبنى الاتجاه الأول مفهوم الأمن بمعناه العسكري خلال فترة الحرب الباردة ، وهو ما عبرت عنه المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية ، التي رأت أن الدولة هي محور الأمن القومي ، ومن ثم ارتبط الأمن بكيفية استخدام الدولة لقوتها من أجل حماية استقلالها في مواجهة الدول الأخرى ، أما الاتجاه الثاني للأمن فقد نمى بعد ظهور أزمة الطاقة ؛ إذ تم تحديد عناصر الأمن في تأمين الموارد الاقتصادية المهمة ، ثم الوظيفة الاقتصادية للحرب ، وصولا إلى التنمية كجوهر للأمن ، وكان أهم رواد هذا الاتجاه : روبرت ماكنمارا ولورنسو كروز وجوزيف ناي (كشك ، 2012 : 37) .

ومثلت المدرسة المجتمعية الشاملة الاتجاه الثالث في وجهات النظر التي تناولت مفهوم الأمن ، إذ تناولت هذه المدرسة الأمن في جوانبه المتعددة ، سياسيا وعسكريا واقتصاديا واجتماعيا، ويرى أنصار هذا الاتجاه أن الأمن القومي يكمن في قدرة الدولة على التصدي للأخطار التي تواجه مكوناتها الثلاثة الإقليم والسكان والسلطة (سيد ، 2008 : 23) .

وانطلاقا من الارتباط الوثيق بين تطور العلاقات الدولية ونظريات دراستها ، كان انتهاء الحرب الباردة هو التحدي الأهم لمفهوم الأمن ، إذ تعززت أدوار الفاعلين المحليين من غير الدول، مع الضعف النسبي لمكانة الدولة ودورها ، بالإضافة إلى تغير التحالفات الدولية ، ففـــي الوقت الذي انهار فيه حلف وارسو الذي كان يمثل المعسكر الشرقي ، شهد حلــف الناتو الذي يمثل المعسكر الغربي توســعا مــن خلال السعي إلى ضم بعض مــن دول حلف وارسو السابــق (علوي ، 2004 : 7) .

وبهذا باتت بيئة الأمن تتأثر بعوامل عديدة ، تتناول هذه الدراسة ما يتعلق بالعوامــل الإقليميــة المؤثرة في بيئة الأمن القومي العربي التي كان من أبرزها العوامل الآتية :

1. أوجدت الطبيعة الجغرافية التي تجمع الدول العربية الواقعــة في قارة آسيا من الوطن العربــي مع دول الجوار الجغرافي لها ، عن علاقات إقليمية ذات طبيعة مختلفة عن تلك العلاقات التي تجمع دول النظام الإقليمي العربي ، وذلك بفعل الذاكــرة التاريخيــة المــشتركة المثقلــة بالحقب الإيجابية والسلبية ، والمصالــح المتوافقة أو المتناقضة بين دول المنطقة ، وفرضــت عليها السعي للوصــول إلى نوع من التوافق الإقليمي لمشاكلها المشتركة (مرســي ، 2007: 65).
2. تحولت دول الجوار الجغرافي الآسيوية في علاقاتها مع الدول العربية مــن رصــيد إنــساني وحضاري محتمل إلى مصدر تهديد استراتيجي مستديم للوطن العربي ، وبات التعامــل مــع الوقائع التي تشير إلى أن عوامل التقارب كثيرة لكن التباعد أكثر وهي التي تتحكم في العلاقات بين الدول العربية ودول الجوار الجغرافي خاصة تركيــا وإيــران ، إذ إن العلاقــات الوديــة والتعاونية قائمة ، بيد أن التوترات والأزمات هي الأكثر وضــوحا ، وهــي الــسمة البــارزة والمميزة ، فعوامل التوتر تشمل وجود قوميات عرقية متصادمة خاضت في ما بينها معــارك

تاريخية حاضرة في الذاكرة الشعبية الجماعية ، ومذاهب متحفزة ومتشككة في مصداقية بعضها البعض ، ومشكلات حدودية لم تحسم ، وخلافات مائية متصاعدة ، وطموحات توسعية ونزاعات تدخلية من أجل استعادة أمجاد قديمة ، واختلاف في موازين القوى وتباين في المصالح والعلاقات السياسية التي لا يمكن التوفيق بينها (عبد الله ، 2010 : 132) .

3. نجحت دول الجوار الجغرافي من خارج النظام الإقليمي العربي في بلورة استراتيجيات إقليمية في طبيعة تعاملها مع دول المنطقة العربية وعلى حسابها ، فيما لم تتمكن الدول العربية من وضع استراتيجية متناسقة للتعامل مع بقية دول المنطقة ، بما يحقق الحد الأدنى من المصالح العربية المشتركة ويعزز أمنها الإقليمي ، بل اتبعت سياسات متناقضة وصلت إلى حالة من الغياب السياسي إزاء التطورات الإقليمية المهمة ، والاكتفاء في معظم الأحيان بدور المشاهد أو المساند لخطط الأطراف الإقليمية والدولية ، وقد برزت لكل من تركيا وإيران وإسرائيل استراتيجيات إقليمية واعدة سمحت لها بالتدخل في أكثر من جبهة عربية ، فأصبحت لها مصالح في المنطقة فتحت لها مجالات التدخل في ظل غياب صيغ إقليمية توافقية (هويدي ، 1991 : 90) .

4. طغى التوتر وعدم الاستقرار على المشهد في بيئة الأمن القومي العربي منذ الغزو الأمريكي للعراق في آذار 2003 م ، فقد أفرز الغزو بيئة أمنية جديدة مغايرة لتلك التي كانت سائدة من قبل ، بيئة تتسم بعدم الاستقرار الذي وصل إلى حد الانفلات ، كما في الحالة العراقية ، أو بسيطرة الشك والتوجس المتبادل ، نتيجة التأثيرات المحتملة لتطورات أزمة الملف النووي الإيراني ، الذي قد ينذر في تفاعلاته بمواجهة جديدة تلقي بتداعياتها على جميع دول منطقة الشرق الأوسط ، وإن هذه الوضع السائد يدحض التصورات التي ترددت قبل الحرب على العراق بأن الإطاحة بنظام الرئيس العراقي السابق ستؤدي إلى انتفاء مصادر تهديد الأمن

القومي العربي ، والأمن الإقليمي ، وستدشن لبيئة جديدة مواتيـــة للأمـــن والاســـتقرار، لكـــن الحاصل على أرض الواقع يشير إلى أن المنطقة معرضة للانفجار، لا سيما مع غياب رؤيـــة واضحة حول مستقبل الترتيبات الأمنية للمنطقة بين دول المنطقة والقوى الكبرى من ناحيـــة ، وتصاعد حدة الأزمات الإقليمية لدرجة يصعب التنبؤ بمساراتها المستقبلية من ناحيـــة ثانيـــة ، وتنامي تهديدات التطرف والعنف من ناحية ثالثة (العيسوي، 2008 : 70) .

5. استأثرت علاقات دول النظام الإقليمي العربي بجميع دول الجوار الجغرافي بأهمية كبيـــرة، إلا أن الأولوية السياسية القصوى في المرحلة الراهنة تتجه نحو تركيا وإيران لما يتمتعان به مـــن قدرات وإمكانيات وموارد بشرية وطبيعية تساوي أو تزيد على قدرات وإمكانيات الدول العربية القريبة منها ، لذلك فإن لهاتين الدولتين دون بقية دول الجوار الجغرافي تأثيرات عميقة علـــى السياسات والقرارات والاستراتيجيات العربية الفردية والجماعية ، وهما الأكثر حـــضورا فـــي التفكير الاستراتيجي العربي ، وهما حتما الأكثر قدرة على اختراق النظام الإقليمـــي العربـــي والتأثير في أولوياتـــه خاصـــة وأن موازين القـــوى تميل بشكـــل واضح لصالحهما ، في ظل الضعف العربي ، الذي زاد بعد الغـــزو والاحتلال الأمريكي للعـــراق عام 2003م (عبد الله ، 2010 : 131) .

6. تسود الانشقاقات والانقسامات النظام الإقليمي العربي ، الأمر الذي مكن إسرائيل لأن تتعامـــل ومنذ الأيام الأولى لإنشاء كيانها مع هذا النظام ككل ، باعتباره حقيقة واقعة بما يمتلكـــه مـــن إمكانيات حتى إن لم يكن هذا الكيان قائما بالفعل ، وأعدت قواتها العسكرية على أساس التفوق على الدول العربية مجتمعة (حرب ، 1987 : 236) .

7. تعمل إسرائيل جاهدة على وأد وإجهاض أي جهود عربية – عربية للتضامن والتوحد ، فالمشروع الصهيوني في جوهره هو مشروع استيطاني ، تقوم فلسفته على استمرار الصراع لابتلاع المزيد من الأراضي العربية ، وجلب المزيد من المهاجرين من أراضي دول أخرى ، لإحلالهم محل المواطنين الفلسطينيين ، وبتمويل مـــن أطراف غربية ، وفرض هذا كأمر واقع بالابتزاز وقـــوة السلاح (إبراهيم ، 1983 :203) .
8. تتميز العلاقات التي تربط الدول العربية الواقعة في الجزء الآسيوي مع دول الجوار الجغرافي بأنها علاقات تباعد وعداء ، فيما تتمتع أغلب دول العالم المتجاورة فيما بينها بعلاقات إنـــسانية واجتماعية مشتركة وروابط تاريخية وحضارية ومصالح تجارية واقتصادية واستثمارية عميقة ، إلا دول هذه المنطقة ، وخاصة جيران العرب فإن جيرتهم صعبة وغير مريحـــة ، والـــسمة السائدة في علاقاتهم بالدول العربية سمة التباعد ، بدلا مـــن التقارب ، والعداء بدلا من حسن الجوار ، حتى أصبحت القاعدة الحاكمة للعلاقات مع دول الجوار العربي هي الصراع وليس التعاون والتعايش السلمي ، وفي المجمل فإن العلاقات باتت مؤسسة على الشك والحذر والتوتر وتغليب التناقضات والخلافات(عبد الله ، 2010 : 132) .
9. أزاح التفاوض السري للقيادة الفلسطينية مع إسرائيل تلك المسؤولية التي طالما تحملتها الـــدول العربية ، التي سمحت لبعضها التدخل السافر في الشأن الفلسطيني، وصل إلى حد تقديم الـــدعم المالي والعسكري لفصائل معينة على حساب أخرى في سابقة خطيرة تجاوزت حالة الاختلاف والخلاف ، لتصل إلى الاقتتال بين بعض الفصائل الفلسطينية، ومهما كانت طبيعـــة الأســـباب للعزوف العربي الجدي عن القضية الفلسطينية واستخدامها كوسيلة للمـــساومات والمزايـــدات الداخلية في الدول العربية ، الأمر الذي سمح بتفاقم القضية وتمدد إســـرائيل فـــــي فلـــسطين وجوارها ، وتغلغل أطـــراف إقليمية بمسار القضيـــة راح بعض الفلسطينيين يتطلعون إليهـــا

ويعلقون آمالا لانتشالهم من واقعهم البائس ، فبرز الدور الإيراني بعد أن أغراها التجاهل العربي بالتقدم وأخذ الدور، ليستأنس به بعض القوى الفلسطينية بفعل الدعم المالي والسياسي وربما التسليحي، في الوقت الذي لم يتمكن النظام العربي من انتشال الفلسطينيين المحاصرين في غزة (الأزعر ، 2007 : 149) .

10. وجود أنماط من التحالفات التي تجمع عدد من الدول العربية مع أطراف إقليمية ، تختلف ندية هذه التحالفات بين دولة وأخرى بما يؤثر على بيئة الأمن القومي العربي، إذ لا يغيب عن البال اتفاقات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل عام 1978 م ، ومعاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية عام 1994م ، واتفاقية غزة – أريحا أولا عام 1993 م بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل ، فضلا عن التحالف الاستراتيجي بين سوريا وإيران ، ولما هذه التحالفات من أولوية على ما سواها من الالتزامات بين إسرائيل وكل من مصر والأردن وإسرائيل ودول العالم الأخرى ، وهنا يبرز الأذى الذي تعرض له الأمن القومي العربي في هذا المجال بشكل واضح (القصاب ، 2008 : 23) .

11. يعد وجود الأقليات القومية والدينية في دول المشرق العربي من العوامل المؤثرة في بيئة الأمن القومي العربي نظرا لما لها من امتدادات في دول الجوار الجغرافي ، لكن وجودهما التاريخي كان أمرا طبيعيا في ظل وجود مساحة عظيمة مترامية الأطراف لعدد من هذه الدول العربية، إضافة إلى تعرض هذه البقعة من الأرض إلى هجرات وافدة من مناطق أخرى خارج حدودها عبر تاريخها الطويل ، ومع تطور المجتمعات العربية واتجاهها نحو مزيد من الحرية والديمقراطية سعت هذه الأقليات إلى أن تجاهر بمطالبها وحقوقها في الاعتراف بوجودها المستقل لغةً وعرقاً وثقافةً ودیناً (المغازي ، 2012 : 16) .

ترى الباحثة أن احتمالات الاختراق الواسعة للأمن القومي العربي كانت كبيرة خلال العقود القليلة الماضية، إذ إن بيئة الأمن القومي العربي قد وقعت في إشكاليتين خطيرتين تحدان من إمكانية تحقيق بيئة أمنية سليمة، وهاتين الإشكاليتين تكمنان في ربط الأمن القومي العربي بالمتغيرات الدولية والإقليمية وبالإمكانات المتاحة لكل دولة، وهي تطورات قد تتجاوز إمكانات الأمة ، وقد يصعب علىالدول تطبيق هذه البيئة، لأنها تكبح إرادات الدول المفردة على الانحياز لمتطلبات الأمن القومي العربي على حساب المتغيرات الدولية والإقليمية وهي حالة استمرت منذ انفراط عقد الإجماع العربي، وأخذت تلقي بثقلها على الإرادة السياسية للدول العربية المفردة لتقديم الأمن القومي العربي على الأمن الإقليمي.

فقد سبق لبيئة الأمن القومي العربية أن تعرضت لأزمات كبيرة أفرزت عن اصطفافات إقليمية شارك فيها عدد من الدول العربية تأييد لمتطلبات الحالة الإقليمية وليس وفقا لمتطلبات الأمن القومي العربي في مستوى التصرف المطلوب ، إذ شهدت هذه البيئة حالة الحرب العراقية – الإيرانية التي وقفت فيها سوريا وليبيا والجزائر إلى جانب إيران على الضد من متطلبات الأمن القومي العربي ، وكذلك نشأ مصطلح دول الضد الذي قصد به حصول اصطفاف أو تأييد أو سكوت بعض الدول العربية عن احتلال النظام العراقي غير المشروع للكويت بعد وقوف الأردن واليمن والسودان إلى جانب العراق أبان حرب الخليج الثانية عام 1991 م ، كما سحب تدويل تلك الأزمة الموقف السليم من يد الأمة العربية في إمكانية التدخل لحل الأزمة عربيا، ولعل أكثر الأمثلة وضوحا على انهيار النظام الأمني العربي هو القرار

الأمريكي بغزو العراق وتنفيذ هذا الغزو فعلا، وهنا فأن المتطلبات الدولية تطابقت مع المتطلبات الإقليمية وباتت مقدرات الأمن القومي العربي عرضة للتهديدات الخارجية وخاصة من دول الجوار الآسيوي .

المطلب الثالث

العوامل الدولية

يعتمد الأمن على عدد من الركائز المتينة التي تتمثل في ؛ إدراك التهديدات سواء الخارجية منها أو الداخلية؛ ورسم استراتيجية لتنمية قوة الدولة ؛ وتوفير القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية من خلال بناء قوة عسكرية مسلحة وتشكيلات قوى الأمن الداخلي ؛ وإعداد سيناريوهات للتهديدات الداخلية والخارجية ، واتخاذ إجراءات لمواجهتها ، ويشتمل مصطلح الأمن على مستويات عدة بدءا من أمن الفرد ضد أية أخطار تهدد حياته أو ممتلكاته أو أسرته ، مرورا بأمن الوطن ضد أية أخطار خارجية أو داخلية للدولة ، ثم الأمن القُطري أو القومي، وأخيرا الأمن الدولي (المغازي ، 2012 : 23) .

ولم تكن العوامل الدولية أحد العوامل الأساسية في بيئة الأمن القومي العربي فحسب ، بل إن نمط التدخل والتأثير من قبل عدد من القوى الدولية في سياسات ومواقف وتوجهات الدول في المنطقة العربية غالبا ما كان باتجاه التحريض أو تحفيز مواقف بعض الدول الإقليمية ضد أطراف إقليمية أخرى ، ومثال ذلك ما جرى حين بدأت العوامل الدولية بالعراق ومرت بسوريا، ثم حركة حماس، وأخيرا إيران لكن ليس التدخل كله تحريضا فهناك في المقابل المحاولات الدؤوبة من جانب إسرائيل لإقامة علاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي، وانعكست هذه المحاولات والدعم الأمريكي لها على تجزئة المواقف الخليجية من تطورات الصراع العربي الإسرائيلي، وكذلك على علاقة بعض الدول العربية بدول الخليج العربي (راشد ، 2008 : 79) .

وقد كان لمجموعة التحولات والتغيرات المتتالية التي حدثت في البيئة الإقليمية والدولية سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي في السنوات العشرة الأخيرة ، تأثير واضح في بيئة الأمن القومي العربي، إذ واجهت هذه المنطقة جملة من المشاكل والمصاعب التي ألمت بمختلف أوجه الحياة سواء على المستوى الفكري والثقافي أو على المستوى التنظيمي والمؤسسي، التي انعكست جميعا على المستوى العملي والممارسات التطبيقية على أرض الواقع، مما أدى إلى فشل معظم محاولات الإصلاح والتنمية على كافة الصعد في الدول العربية التي فقدت كثيرا من زخمها الحضاري والإنساني وشهدت تراجعا في دورها على المستوى الدولي ، في ظل سيادة مبدأ العولمة والنظام الدولي الجديد الذي يحاول فرض نمط معين من الثقافة والحضارة والسلوك على جميع الأمم ، مع الإقرار بأن هذه الحالة إنما هي نتاج مجموعة من المدخلات القادمة من البيئة الخارجية والكامنة في البيئة الداخلية (الحمد ، 2012 : 9) .

وقد لعبت العوامل الدولية دورا في التأثير على بيئة الأمن القومي العربي من خلال قيام عدد من دول العالم بوضع مشاريع لها تجاه المنطقة العربية ، وكان من أبرز تلك المشاريع :

أولا : المشروع الأمريكي

جاء تدخل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في شؤون النظم الإقليمية في المنطقة العربية ذات الحيوية البالغة لها ، مستغلة أحداث 11 أيلول 2001 م ، فقد اختار القرار الأمريكي الاستراتيجي أن يتخذ تلك الحادثة ذريعة كبرى لأداء دوره في بيئة الأمن الإقليمي العربي، بحجة تدشين حملته العالمية التي أسماها الحرب على الإرهاب ، وذلك بالاستناد إلى عدد من المعطيات التي تفسر طبيعة هذا التدخل (الدجاني ، 2012 : 85) .

وقد كان من أبرز هذه المعطيات ما يلي (إدريس ، 2001 : 117) :

1. اشتمال إقليم المنطقة العربية على مصالح اقتصادية أو استراتيجية مباشرة للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من الدول الغربية ، أو التي ترتبط بعلاقات مع أحد دول المنطقة بروابط خاصة .
2. المنافسة على مناطق النفوذ ، فقد عكست سنوات الحرب الباردة ذلك بوضوح .
3. الاستجابة لمطلب إحدى دول المنطقة بالتدخل لموازنة نفوذ وقوة دولة إقليمية أخرى تسعى إلى الهيمنة على المنطقة ، بالتدخل في شؤون الدولة التي طلبت الحماية .

وقد كان التواجد الرسمي الأمريكي في المنطقة العربية للفترة 2003 – 2011م بعد الاحتلال العسكري للعراق عام 2003م من أبرز التحولات التي حدثت في البيئة الإقليمية والدولية، ودفع هذا التواجد صانع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية لإضافة أهداف جديدة للمشروع الأمريكي الذي شرعت به تجاه المنطقة العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945 م ، إذ تتلخص تلك الأهداف الجديدة في (سليمان ، 2012 : 36) :

أ. محاربة ما يسمى بالإرهاب والتطرف الإسلامي .

ب. التهديد والتلويح بمشاريع الإصلاح والتغيير ونشر الديمقراطية كوسيلة ضغط وابتزاز للنظام الرسمي العربي .

ج. حرمان الدول العربية من تطوير البرامج النووية كذريعة للتدخل العسكري تحت عنوان الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل .

وزادت الولايات المتحدة الأمريكية من الانغماس في توزيع خطاياها فلم تعد تميز بين الإرهاب والإسلام ، ولا بين المقاومة الوطنية المشروعة ومكافحة الإرهاب ، فانطلقت تحطم كل ما ومن

يقف حتى صدفة في طريقها ، فأصبحت لا تقيم وزنا لأي شيء في الوطن العربي إلا لما فيه مصلحتها ومصلحة ربيبتها إسرائيل (عبيدات ، 2012 : 67) .

ثم سعت الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلال هذه الأهداف ، وبوتيرة مختلفة لتثبيت نفوذها بوسائل أخرى غير التدخل العسكري المباشر ، فكان من أبرز محاولاتها السعي لفرض تسويات منفردة للصراع العربي الإسرائيلي ، وجذب فائض عائدات الدول العربية النفطية لاقتصادها ، وتشجيع عمليات الخصخصة وإحداث إصلاحات اقتصادية مغايرة لاحتياجات شعوب المنطقة ، وإبرام اتفاقيات مناطق التجارة الحرة مع العديد من الدول العربية كمغريات لتسهيل وتيرة التبعية والإلحاق ، وتقديم المعونات السخية للمنظمات غير الحكومية ، واختراق عدد من وسائل الإعلام العربية ، وتجنيد كتائب من المثقفين العرب لترويج ما أطلق عليه ثقافة السلام والاعتدال ، لكن ذلك لم يمنع إدارة الرئيس بوش الأبن بأن احتلال العراق سيمكن الولايات المتحدة الأمريكية من تقديم نموذج يحتذى للتخلص من الأنظمة الاستبدادية وبناء التجربة الديمقراطية الرائدة ، ومع تعثر هذا المشروع جراء اشتداد ضربات المقاومة العراقية ، وتذمر حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية من الأوروبيين والعرب معا من حصاد المغامرة في العراق ، وتوجيه الاتهام لها بأنها لا تهتم إلا بالسيطرة على مقدرات العراق النفطية ، توجهت مرغمة نحو إطلاق مبادرة الشرق الأوسط الكبير التي عدلتها لاحقا وأضحت مبادرة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أو الشرق الأوسع (سليمان ، 2012 : 40–41) .

ثانيا : المشروع الأوروبي

وضع الاتحاد الأوروبي تصوراته عن التهديدات التي تتعرض لها بيئة الأمن القومي العربي، وركزت تلك التصورات على ضرورة دراسة أسباب التهديدات الأمنية ، ومنها ظاهرة الإرهاب ،

وكان لحلف الناتو تصورا مختلفا يتمثل في التصدي لتلك التهديدات عسكريا ، فعلى الرغم من وجود تداخل بين عضويتي كل من الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو ، إذ تنتمي 21 دولة من مجموع دول الناتو البالغ عددها 26 دولة إلى الاتحاد الأوروبي ، ويلاحظ وجود تباين في توجهات كلتا المنظمتين تجاه القضايا الأمنية ، ففي الوقت الذي ترى الولايات المتحدة الأمريكية الاستقلال الأوروبي على الصعيد الأمني يعد تحديا للحلف ، ترى فرنسا وهي من أهم أعضاء الاتحاد الأوروبي ، أنه مشروع سياسي يتعين أن يحظى بأولوية أكبر من حلف الناتو ، وإن هذا الأمـــر من شأنه الاختلاف في وجهات النظر تجاه المشكلات الأمنية التي ترى أوروبا أن خيار إدارتها هو الأفضل انطلاقا من الواقعية الناتجة مما شهدته الدول الأوروبيـــة من تجارب تاريخية أكثر تعقيدا (كشك ، 2012 : 319) .

وبالعودة للمشروع الأوروبي وما يشكله من عامل دولي مؤثر في بيئة الأمن القومي العربي ، فهو مشروع له جذوره التاريخية في المنطقة العربية ، فهو الذي قام بزرع الكيان الإسرائيلي في المنطقة العربية ، وما زال يحافظ على هذا الكيان ويتبنى سياسة خارجية تجعل منه قوة إقليمية في المنطقة ، وفتح له آفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، وبهذا فهو لا يختلف عن المشروع القديم المرتبط بمعاهـــدة سايكس بيكـــو لعام 1916 م ، إلا أن الوسائل جديدة وبثوب جديد ، فهذا المشروع يحاول احتواء الدول العربية من خلال مصالح الدول الأوروبية التي تفضل أن يكون تعاونها مع الدول العربية قائما على أسس الشراكة الأوروبية المتوسطية ، وذلك من أجل طمس الهوية العربي ، وهذا ما دعت له مبادرة الرئيس الفرنسي السابق ساركوزي الذي دعا إلى الاتحاد المتوسطي من أجل استعادة النفوذ الفرنسي وتأكيد حضورها الاقتصادي والسياسي والثقافي (نور الدين ، 2004 : 142) .

ويمثل المشروع الأوروبي المعد للمنطقة العربية في الوقت الراهن امتداد للمشروع الذي صاغته القوى الاستعمارية في بداية القرن العشرين ، وشهد تطورات متعددة مع التغير في الظروف الإقليمية

والدولية ، والمقصود بالتطورات ما يجري داخل المنطقة العربية من تحولات تؤدي إلى تمزيق المنطقة وتفتيتها إلى دويلات صغيـــرة تسمـــح بهيمنة إسرائيـــل على المنطقـــة (البرصان ، 2012 : 493) .

ترى الباحثة أن العوامل المؤثرة في بيئة الأمن القومي العربي لم تمنع ممارسة المنطقة العربية لدورها الحيوي كمنطقة منتجة ومصدرة للنفط والغاز الطبيعي ، فمنطقة الخليج العربي تحتوي لوحدها على ما يقرب من 62 % من الاحتياطي المؤكد للنفط في العالم ، والذي تتوقع أن يستمر لمدة قرن كامل على الأقل ، كما تحتوي المنطقة على نحو 40 % من الاحتياطي المؤكد للغاز الطبيعي ، فضلا عما تمثله دول المنطقة كأهم الدول المستوردة للسلاح في العالم ، يضاف إلى ذلك ترك التجارة الخارجية لدول المنطقة مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ، الأمر الذي دفع هذه الدول بلورة مشاريع استراتيجية تجاه المنطقة ، بما يخدم توجهات الكيان الإسرائيلي الذي لم يدخر جهدا في تنفيذ مخططاته عبر مشروعه الاستيطاني الذي يفوق مشاريع الدول الإقليمية الأخرى خطورة كتركيا وإيران .

الفصل الثالث

التهديدات التركية تجاه بيئة الأمن القومي العربي

الفصل الثالث

التهديدات التركية تجاه بيئة الأمن القومي العربي

وضع حزب العدالة والتنمية الذي تسلم مقاليد السلطة في تركيا عام 2002م، الاستراتيجية التركية تجاه دول العالم العربي، وفق رؤية جديدة تستند إلى عاملين أساسيين هما: العامل التاريخي، والعامل الجغرافية، وبحسب هذا التصور فقد سعى القادة الأتراك الجدد لأن تكون لتركيا علاقات قوية مع منطقة الشرق الأوسط التي تشمل غرب أسيا وشمال أفريقيا، وأن يكون التعاون قوي مع جميع الدول العربية ، مع التركيز على تطوير العلاقات مع سوريا والعراق ودول الخليج العربي من أجل جعل تلك العلاقات تكاملية لا تنافسية، وقد منحت تركيا العوامل التاريخية والجغرافية الأهمية اللازمة لتطوير العلاقات خاصة على المستوى التجاري والاقتصادي في ظل توافر الامكانات الكبيرة لدى الجانبين .

لكن ظروف الواقع العملي أملت على صناع القرار السياسي التركي تغليب المصالح الوطنية ذات التوجهات القومية القائمة على نظرة العثمانيين الجدد الذين سعوا لبناء استراتيجية إقليمية تجعل من تركيا دولة ذات نفوذ وسيطرة وفق مشروع مخطط له أوجد تهديدات تركية استراتيجية لبيئة الأمن القومي العربي .

يتناول الفصل الثالث التهديدات التركية تجاه بيئة الأمن القومي العربي من خلال المبحثين الآتيين :

المبحث الأول : التهديدات التاريخية والأجتماعية.

المبحث الثاني : التهديدات الاستراتيجية.

المبحث الأول

التهديدات التاريخية والأجتماعية

لم تعرف العلاقات العربية – التركية الضاربة عمقاً في التاريخ ، مسارا ثابتا بدءا من مرحلة الهيمنة التركية التي أعقبت الخلافة في أواخر العهد العباسي عام 1258 م ، مرورا بظهور دولة السلاجقة 1038 – 1157 م وسيطرتها على أقسام من المناطق العربية ، وصولا إلى عهد السيطرة العثمانية على امتداد أربعة قرون بين الأعوام 1516–1918 م ، وقف فيها الجانبين في وجه محاولات اسبانية وبرتغالية لاحتلال البلاد العربية بدءا من شمال أفريقيا في المغرب والجزائر وحتى سواحل البحر الأحمر بالأماكن المقدسة في مكة والمدينة المنورة، وبلغ التفاعل العربي التركي ذروته وترك مآثر بارزة في المجتمع العربي تمتد إلى الهياكل العثمانية ووجودها حتى في أصغر الشرائح الاجتماعية في المدن والأرياف العربية.

وعرفت الجمهورية التركية الحديثة طفرات انفتاح على العالم العربي بعد أن اختلفت جذريا عن العهد السابق ، لا سيما مع وجود اتجاهات إسلامية في بعض الحكومات الائتلافية التي تشكلت في العقود الممتدة من السبعينيات إلى التسعينيات ، ثم جاء التحول الأكبر في عهد حزب العدالة والتنمية الذي وصل إلى السلطة عام 2002 م ، عندها برزت التطلعات التاريخية والاجتماعية التي لم تخرج الأتراك من دائرة الشبهات والشكوك ووصلت إلى مستوى التهديدات.

ويتناول المبحث الأول التهديدات التركية التاريخية والأجتماعية لبيئة الأمن القومي العربي من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول : التهديدات التاريخية.

المطلب الثاني : التهديدات الاجتماعية.

المطلب الأول

التهديدات التاريخية

حملت أغلب الدراسات التي كتبها المؤرخون العرب التي تناولت الدولة العثمانية نظرتين ما زال مفعولهما قائما حتى اليوم تتناقضان في تقييم هذه الدولة وتشتركان في سمات وخصائص منهجية واحدة ، هي خلط المراحل التاريخية ، وإسقاط زمن تاريخي على زمـــن آخر ، هما : نظرة صيغت بتأثير الأيديولوجيا القومية التي ترى الدولة العثمانية استعمارا منع النهوض والتقدم وأسس للتخلف العربي ، ونظرة صيغت بتأثير الأيديولوجيا الإسلامية السياسية التي ترى الدولة العثمانية خلافة إسلامية شرعية ، وبين هاتين النظرتين طمست حقائق كثيرة من قبل المؤرخين الإسلاميين الذين كانت نظرتهم أحادية إلى مفهوم الخلافة والاعتقاد باستمراريتها عبر الأزمنة من دون اعتبار لضعفها واضمحلالها منذ زمن بعيد ، وحلول السلطنات وإمارات التغلب محلها ، ومن جهة المؤرخين القوميين ، حصل إسقاط لسنوات التتريك وتداعيات الثورة العربية على قرون الدولة العثمانية برمتها (كوثراني ، 2012 : 36).

وعلى العموم ؛ فإن تناول تهديدات التاريخ السياسي التركي لبيئة الأمن القومي العربي يستوجب النظر إليها من خلال التطورالتاريخي للعلاقات العربية – التركية منذ أن استطاع الأتراك تأسيس دولتهم المستقلة عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى عام 1918م ، بعد حرب قادها مصطفى كمال أتاتورك لتحرير كل الأجزاء التركية التي وقعت بأيدي الاحتلال الإنجليزي والفرنسي والإيطالي واليوناني أواخر الحرب العالمية الأولى، واستطاع أتاتورك بعد حرب دامت خمس سنوات كاملة 1918–1923 م : تمزيق اتفاقية سيفر لعام 1920 م المفروضة من قبل الحلفاء على تركيا التي تم بموجبها تجزئة الدولة العثمانية إلى ثلاث دويلات كردية وأرمنية وتركية ؛ وتوقيع معاهدة لوزان مع الدول الحليفة عام 1923

م التي تعترف باستقلال تركيا ووحدة أراضيها ، فـــي حين أن الدول العربيـــة خضعت للانتداب الفرنسي والبريطانـــي (رضوان ، 2006 : 11) .

وقد برزت تهديدات عوامل التاريخ السياسي بعد قيام الجمهورية التركية الحديثـــة عـــام 1923م ، إذ لم يوفر المشترك التاريخي والثقافي والجغرافي الذي كان يجمع العرب مع الأتراك في الدولة العثمانية، أية عوامل نفسية مساعدة للتعاون بين الجانبين ، وذلك لما شاب هذا المشترك من مجموعة العناوين الإشكالية التي وصلت أحيانا إلى حد الاتهام بالغدر أو التعاون مع العدو ، فيما أدت الرابطة الدينية دورا في تجاوز مشكلات حيوية (المياه على سبيل المثال)، لذلك لم ترسو العلاقات بين الطرفين على برّ الأمان واحتاجت دائما إلى أطر جديدة لمراعاة حالة التنظيم التي كانت أكثر من تحالفية أي اندماجية ، إذ لم تفلح أربعمائة عام من العيش المشترك في تأسيس بنية أو بيئة فكرية صلبة موحدة ومعززة للثقة المتبادلة ، تكون ممكنة لوقف المسار التاريخي في تطهير النزعة القومية التي طبعت الحراك الفكري والسياسي الذي ساد في تركيا وقبلها في عدد من دول العالم ، وذلك بما يمنع انفصال العرب عن السلطنة ، فكانوا آخر قومية تنفصل عن إسطنبول ، ومع ذلك فقد عَدّ دعاة القومية الطورانية الموقف العربي خيانة وغدرا (نور الدين ، 2012 : 23)

ونظرت الدول العربية إلى الرابطة الدينية بأهمية كافية جعلها تتجه نحو إظهار نوع من الالتزام بالخطاب الديني الذي كان سائدا فيها أبان الحكم العثماني ، لكن تركيا حاولت منذ مجيء مصطفى كمال أتاتورك ، التخلص من ارثها الديني والانكفاء إلى طورانية فيها قومية وتغريب أكثر مما فيها اتكاء على موروث الخلافة ، مما خلق عندها انفصاما في الهوية ، فثارث مساجدها على شوارعها وانقسم ريفها على مدنها ، وكان هذا ذا تأثير واضح على علاقاتها بالدول العربية المجاورة (الحضرمي ، 2010 : 181) .

وبرز اختلاف تاريخي كبير بين العرب والأتراك في طريقة التعاطي مع التخلف والتعامل مع الحكم المطلق وفق رؤية الطرفين لمفاهيم التقدم والحريات والدستور، ذلك أن العرب كانت حركاتهم فكرية ومدنية، في حين كانت للأتراك حركتهم الإجرائية العسكرية ، ولم ينظم العرب أنفسهم نخبويا في حزب أو في تيار تنظيمي ، في حين نجح الأتراك في تنظيم حركتهم، والبروز إلى العالم بمظهر القوة المعارضة ، وقد تأثر العرب بأفكار الفرنسيين تأثرا كبيرا (Hourani,1962:124) ، فيما كان تأثير إيطاليا في الأتراك (Kushner, 1977: 135).

وحدثت تطورات إيجابية بين الدول العربية عموما وتركيا في أواخر حقبة السبعينيات من القرن العشرين ، إذ انتهجت تركيا سياسة التقارب مع دول العالم الإسلامي ، فقامت حكومة بولند أجاويد في تشرين الثاني 1979م بالسماح لمنظمة التحرير الفلسطينية بفتح مكتب في أنقرة ، ثم خفض المجلس العسكري الحاكم في تركيا علاقاته مع إسرائيل أكثر من ذي قبل ، وذلك في أعقاب مؤتمر القمة الإسلامي الذي عقد في مكة المكرمة في الفترة 25–28 كانون الثاني 1981 م

(أحمد ، 1985 : 149) .

ورغم كل تلك التطورات التي حدثت فإن العلاقات العربية – التركية لم تتح نحو الاتجاه نفسه ، بل على العكس حدثت تطورات إقليمية جديدة زادت العلاقات سوءا نتيجة تعارض السياسات والتحالفات الدولية والإقليمية ، ومنها اجتياح القوات السوفييتية لأفغانستان عام 1979م ، وإسقاط نظام شاه إيران بعد نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979م ، واحتجاز الدبلوماسيين الأمريكيين كرهائن في طهران ، الأمر الذي أسهم في استئناف العمليات في المنشآت الأمريكية في تركيا من جديد ، وهي التي كان قد تم وقفها منذ صيف 1975 م، ويعد وجود 64 قاعدة أمريكية في تركيا أحد أبرز تهديدات بيئة الأمن القومي العربي ، وذلك لما لهذه القواعد من دور رئيسي في

السياسة الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية ، إذ تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي (الناتو) معا بحق استخدام هذه القواعد ، وتتمتع الولايات المتحدة الأمريكية وحدها بحق الاستخدام المباشر لست قواعد كبرى و 21 قاعدة صغرى ، ويوجد 5000 من العسكريين الأمريكيين لتشغيل هذه القواعد (هوفسبيان ، 1985: 286).

ومن أهم القواعد الأمريكية الجوية الموجودة في تركيا (رضوان ، 2010 : 158):

أ. قاعدة أنجرليك الجوية التي تقع بالقرب من مدينة أضنة في جنوب شرق تركيا.

ب. قاعدة سينوب للتجسس الإلكتروني وتقع على البحر الأسود .

ج. قاعدة ويبر ينسليك وهي محطة للرادار والاتصالات الطويلة المدى .

د. قاعدة جولياش وهي وحدة لرصد الهزات الأرضية بالقرب من أنقرة .

هـ. قاعدة الاسكندرونة ويومورتاليك وفيها يخزن 20% من وقود وإمدادات الأسطول السادس الأمريكي .

و. قاعدة أزمير وفيها القيادة الإقليمية لحلف شمال الأطلسي ، وقيادة القوة الجوية التكتيكية السادسة للحلفاء.

ثم امتدت المنطلقات الفكرية للإستراتيجية التركية إلى الدول العربية التي تشكل ميدانا للمصالح والمنافع الاقتصادية والمالية والاستثمارية والتجارية، وذلك في أثر المتغيرات التي طرأت على النظام العالمي بعد انتهاء الحرب الباردة ، إذ أعطت حرب الخليج الثانية عام 1991 م زخما جديدا للسياسة التركية تجاه الدول العربية والشرق الأوسط ، فتحركت على ثلاثة محاور: الأمن الإقليمي والمجال الاقتصادي والمياه، وفي ضوء ما تتصف به العلاقات العربية – التركية بصورة

عامة، من حذر وعدم رغبة في تصعيد التوترات وتعقيد المشكلات إلى حد استخدام القوة أو التهديد بها، فإن احتمالات الصراع المسلح محدودة، رغم الخلاف الظاهر حاليا بين سوريا وتركيا، كما أن من المستبعد في الظروف الراهنة أن يتحول النزاع على مياه الفرات بين تركيا من جهة ، وسوريا والعراق من جهة ثانية، إلى صراع مسلح (الكيلاني، 1998: مجلة المستقبل العربي العدد 227 : 53-54).

وعاشت منطقة الشرق الأوسط عموما والمنطقة العربية خصوصا خلال السنوات التي تغطيها الدراسة 2002 – 2013م مجموعة من التحولات المتتالية على جميع الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وواجهت جملة من الاضطرابات التي ألمت بمختلف أوجه الحياة سواء على المستوى الفكري والثقافي ، أو على المستوى التنظيمي والمؤسسي ، وقد انعكست نتائجها في المستوى العملي على أرض الواقع ، برزت خلالها مفاهيم لم تكن مألوفة في السابق كتلك التي تتحدث عن الإصلاح وعمليات التنمية السياسية ، والعولمة ، والارهاب ، واقتصاد السوق ، وجرى فرض نمط معين من الثقافة والسلوك على جميع الأمم ، وتوفر دلالات كثيرة بأن هذه الحالة إنما هي نتاج أو مخرج لمجموعة من المدخلات القادمة من البيئة الداخلية والخارجية (بركات ، 2012 : 9) .

وقد كانت تركيا أحدى الدول التي مرت بمرحلة التحولات السياسية في منطقة الشرق الأوسط خلال هذه الفترة الزمنية الراهنة ، إذ إن التحول الكبير الذي حدث في تركيا وبروز استراتيجية واضحة في السياسة الخارجية التركية ، ظهرت مع وصول حزب العدالة والتنمية التركي للحكم بعد فوزه في الانتخابات البرلمانية عام 2002 م مما أحدث تحول كبير في هذه الإستراتيجية وذلك بعد التوجه نحو

محيطها الجغرافي وتاريخها العثماني مع إبقاء الباب مفتوحا مع الإتحاد الأوروبي (البرصان ، 2012 : 466) .

واصبحت تركيا دولة إقليمية عظمى ، وهي من أهم دول الجوار العربي الآسيوي ، ولها علاقة وطيدة ببيئة الأمن القومي العربي ، وكذلك فيما يعرف بالأمن الحضاري ، وقد شهدت خلال السنوات الخمس الماضية تناميا واسعا ومتزايدا لقوة السياسة الخارجية التركية تجاه العالم العربي بشكل مستقل ، وقد شمل ذلك التنامي الدور على صعيد دعم القضية العربية الأولى وهي القضية الفلسطينية ، والذي مثل ذروته تسيير أسطول الحرية لفك الحصار عن غزة ، ورفض السياسات العدوانية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني ، وخاصة الحرب على قطاع غزة 2008 – 2009 م ، والانفتاح الواسع على الدول العربية والمشاركة في مؤتمرات القمة العربية وعضوية مراقبة في الجامعة العربية ، إضافة إلى زيادة مساحة التعاون الاقتصادي مع دول العالم العربي (الحمد ، 2012 : 35) .

ثم جاء نجاح حزب العدالة والتنمية في داخل تركيا ، وتجاوزه المصاعب والعقبات التي كانت الأحزاب التركية ذات التوجه الإسلامي تفشل في تخطيها سابقا ، ليسهم في بروز هذا الحزب وتسليط الضوء على فكره ونهجه في العالم العربي ، إذ رأت العديد من الأوساط الإسلامية العربية في تجربته خلاصا من المشاكل التي تواجه الحركة الإسلامية ، والأحزاب الإسلامية في العالم العربي لما أضهره الحزب من قدرة على التأقلم مع الظروف وبراجماتية عالية ونزاهة موصوفة وشعبية عارمة تثبت قدرة الإسلاميين على النجاح أيضا في الحكم (باكير ، 2012 : 64) .

وهنا برزت مواقف قادة حزب العدالة والتنمية التركي الحقيقية ، وأصبح للدبلوماسية التركية في عهد هذا الحزب تحركات مكثفة وفق ما اصطلح على تسميته " العثمانية الجديدة " * أولت خلالها تركيا الاهتمام الكبير إلى تفاعلات الأحداث في الدول العربية ، إذ ظهر هذا الاهتمام في طبيعة زيارات المسؤولين الأتراك ومستوى العلاقات المختلفـــة وحجمها التي باتت تربط تركيا بعـــدد من دول المنطقة ، فضلا عن المساحات التي أخذت تحتلها قضايا المنطقة في وسائل الأعلام، مع تزايد وتيرة الاهتمام الشعبي وطبيعته بهذه المنطقة ، على نحو جعل تركيا على الدوام بالقرب من الأحداث في معظم تفاعلاتها، إن لم تكن مركـــز هـــذه التفاعلات (عبد القادر، 2012 : 571) .

وقد عُدّ هذا النجاح الذي حققه حزب العدالة والتنمية التركي عاملا محفزا للإسلاميين للعرب من أجل الاستفادة من التجربة التركية ، التي يمكن من خلالها القبول بمبدأ تداول السلطة ووضع الدول خارج سياسات الحكم والحزب الواحد ، ومن شروط تحقيق ذلك قيام مؤسسات قوية للدولة والمجتمع المدنـــي ، كما أن نجاح الاستفادة مـــن النموذج التركي يكون بالخروج من حالة الذرائـــع – الاستعمار وإسرائيل – التي يمثلها النموذج العربـــي إلى حالة البدائل العملية فـــي تلبية مطالب المواطنين الدنيويـــة التي يمثلها النموذج التركـــي وهـــي سبب تقدمه (نور الدين ، 2012 : 31) .

وما أن جاءت التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية في أعقاب اندلاع ثورات الربيع العربي التي هي نتيجة طبيعية لفشل الأنظمة السياسية وسياساتها الداخلية ونهجها العام ، مع فشل أشكال

---

* **العثمانية الجديدة** : هي السياسة التركية التي تروج في معناها الواسع للارتباط الأكبر بالمناطق التي كانت مسبقاً تحت الحكم العثمانيين. وقد ظهر هذا المصطلح بعد الغزو التركي لقبرص عام 1974م إذ ابتكره اليونانيين حينذاك. ويستخدم المصطلح لوصف العلاقات السياسية الخارجية لتركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية ، وتعتبر العثمانية الجديدة تحولاً كبيراً مقارنة بالسياسة التركية التقليدية المتمثلة بالأيدولوجيا الكمالية. ويمكن وصف السياسة الخارجية في حكومة تورغوت أوزال على أنها أولى خطوات العثمانية الجديدة. وتطبق تركيا الأيدولوجيا العثمانية الجديدة في كل من ألبانيا وكوسوفو والبوسنة والهرسك وبعض الدول الأخرى التي كانت تمثل جزء من الإمبراطورية العثمانية (الموسوعة الحرة ، الموقع الإلكتروني : http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%D8% %AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9) .

المعارضة السابقة بمختلف ألوانها في تقديم طرح عملي وموضوعي يخرج المجتمعات من الأزمة التي أدخلتها إليها هذه الأنظمة ، بالتزامن مع تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ، وهو ما انعكس على شكل انفجار أدى إلى تغيير المشهد السياسي في أغلب الدول العربية سواء اندلعت بها الثورة أم ما زالت تنتظر اندلاع شرارتها ، ومع الإطاحة ببعض الأنظمة تصدى الإسلاميون للحكم ، فكانت التجربة التركية أقرب هذه التجارب وأكثرها حضورا في النقاشات العامة والخاصة بالمقارنة مع التجارب الأخرى والنماذج المتنوعة مـــن أنظمة الحكم ، خاصة في المجال الأقتصادي واحتواء الطرف الآخر والتدرج في تغيير الدولة ، وخفض منسوب الأزمات والصراعات المحيطة (باكير ، 2012 : 68) .

وترى الباحثة أن ثورات الربيع العربي قد أفضت عن تهديدات تركية لبيئة الأمن القومي العربي ، برزت عبر المواقف الآتية :

أ. إتباع تركيا أسلوب غير مباشر للترويج لنظامها السياسي باعتباره يمكن أن يغدو نموذج للنظم السياسية العربية الجديدة ، وقد اتضحت المحاولات التركية للترويج إلى نموذجها من خلال :

- تنظيم عدد كبير من المؤتمرات التي تصب في صالح تركيا.
- زيادة نطاق الكتابات التركية التي تشير إلى كيفية التأثير في المنطقة العربية.
- الترويج إلى مفهوم العلمانية التركية التي لا تتعارض مع الإسلام، غير أن مشكلة تركيا الرئيسية في هذا الإطار أنها مازالت تتعامل مع التيارات الإسلامية العربية وكأنها نسيج

واحد، كما أنها تعتقد أن أعضاء حزب العدالة يتشابهون مع إسلامي الدول العربية .

ب. تغاضي تركيا عن نهج التعايش بين الإسلام والديمقراطية والذي لم يتحقق بفضل إصلاحات حزب الحرية والعدالة السياسية، كون الإسلاميين أنفسهم قبلوا الإطار القانوني العلماني–الديمقراطي للدولة التركية.

ج. دعم ظهور طبقة جديدة في المجتمعات العربي يمكن تتحول إلى قوة أيديولوجية، تنادي بتعزيز البراجماتية السياسية والاستقرار السياسي وفق النموذج التركي .

د. تقديم الدعم إلى التيارات الإسلامية من أجل استلام الحكم في دول "الربيع العربي" الأمر الذي من شأنه أن يدعم النفوذ التركي في المنطقة، ويخدم إستراتجية "العثمانية الجديدة"، غير أن ما لا تدركه أنقرة حتى الآن أنها برزت في المنطقة باعتبارها تمثل الدولة الديمقراطية ذات الهوية الإسلامية والعلمانية، وذلك وسط منطقة يسودها علمانية قومية شمولية، بما جعل النموذج التركي يحظى بشعبية كبيرة بين الحركات الشبابية والإسلامية من صنعاء لتونس . بيد أن تحقق الرغبة التركية وظهور تيارات إسلامية عربية معتدلة قد يجعل في النهاية من تركيا ليست إلا واحدة من بين أصوات عدة في المنطقة، أبرزها القاهرة وتونس.

المطلب الثاني

التهديدات الاجتماعية

يمثل وجود العديد من الأقليات العرقية، والدينية، والطائفية، واللغوية في المنطقة العربية أحد أبرز التهديدات الاجتماعية تجاه بيئة الأمن القومي العربي ، وذلك نتيجة لتفاعلات العديد من المؤثرات التاريخية والحضارية، والتي أفرزت جماعات سياسية وأخرى ثقافية مكونة من أقليات لها مطالب خاصة تحقق مصالحها طبقا لوجهة نظرها، ولا شك أن القلاقل والاضطرابات التي تحدث مع الأقليات في المنطقة خلال الوقت الراهن، والتي تمثل وضعا مقلقا مستقبلا، إنما ترجع إلى عوامل داخلية نتيجة للمعالجة الخاطئة للقضية من ناحية، والتخلف الذي تعيش فيه تلك الأقليات من ناحية أخرى، إضافة إلى عوامل أخرى خارجية، حيث مصالح الدول الأجنبية، والتي تسعى لتغذية تمرد الأقليات بهدف تقسيم الوطن العربي إلى دويلات يسهل السيطرة عليها (الحاروني ، 2007 : دورية سلسلة الراصد العدد 49) .

وتعد قضية الأقلية الكردية أحد أبرز المشكلات التي تهدد بيئة الأمن القومي العربي بفعل كونها قضية محلية ذات أبعاد إقليمية ، جراء تأثيرها على الأوضاع السياسية في عدد من دول منطقة الشرق الأوسط والمتمثلة في كل من العراق وتركيا وإيران وسوريا ، مع وجود امتداد بشري للأكراد في عدد من الدول الأخرى مثل لبنان وإسرائيل فضلا عن وجودهم خارج نطاق منطقة الشرق الأوسط في بعض دول أسيا الوسطى (شبلي، 2012 : 89).

وتأتي عوامل التاريخ والجغرافية والدين والحدود والمياه والمصالح الاقتصادية والتجارية كقواسم متعددة تتشارك فيها تركيا والعرب عموما ، والعراق وسوريا خصوصا ، لكن العامل الكردي

من بين أهم العوامل والمتغيرات المؤثرة في سياسة كلا الطرفين تجاه الآخر وأقواها ، إذ يمثل الأكراد منذ أقدم العصور ، أحد أكبر المكونات السكانية والأساسية في المنطقة العربية والشرق الأوسط ، وأدوا دورا بارزا في تكوين تاريخ المنطقة وجغرافيتها ، لكن الأحداث والمتغيرات التي شهدتها المنطقة العربية ، عقب الحرب العالمية الأولى ، وما ترتب عنها من قيام وظهور الكيانات الجديدة لمعظم شعوب المنطقة وقومياتها ، وحرمان الشعب الكردي من الحقوق السيادية وتوزيعهم جغرافيا على الدول الناشئة حديثا ، فبدأت هذه الكيانات المستقلة تعامل الأكراد بالتجاهل حينا وبالإنكار غالبا وبوصفهم غرباء دوما ، وقد تفوقت الحكومات التركية المتعاقبة بعد تأسيس الجمهورية التركية الحديثة عام 1923 م ، على دول الجوار التي يقطنها الأكراد ، في سوء معاملة مواطنيها من الأكراد طوال عقود الزمن الماضي (عثمان ، 2012 : 179) .

وتسمى المنطقة التي يقطنها الأكراد كردستان ، وهي منطقة جبلية وعرة يبلغ ارتفاع القمم الجبلي فيها من ثلاثة ألاف قدم إلى أثني عشر إلف قدم ، وأعلى جبالها هو جبل أرارات يقع في أقصى الشمال ، كما تكثر فيها الهضاب المرتفعة مثل الهضبة الواقعة في كردستان تركيا التي تستقر فوقها بحيرة وان ، ولا يختلف الشكل العام للمنطقة في كونها ذات طبيعة جبلية سواء في شمال العراق أو في إيران أو في تركيا . ويتحدث الأكراد اللغة الكردية بالإضافة إلى اللغة العربية في العراق وسوريا والفارسية في إيران والتركية في تركيا ، وتنتمي اللغة الكردية إلى مجموعة اللغات الإيرانية التي تمثل فرعا من أسرة اللغات الهندوأوروبية وهي تضم اللغات الكردية والفارسية والأفغانية والطاجيكية(عيسى ، 1992 : 3) .

وتتضارب الإحصاءات في تقدير عدد سكان كردستان وتتنوع حسب خضوعها للتيارات السائدة في الدول التي تضم في تركيبتها الاجتماعية القومية الكردية ، حيث تنكر بعض الدول حقوق الأكراد أو

حتى تنكر عليهم وجودهم القومي وخصوصا في تركيا التي لا تسميهم أكرادا وإنما تطلق عليهم تسمية الأتراك الجبليين، كما لا تشير إيران إلى الإحصاءات الرسمية المتعلقة بأعدادهم الحقيقية ، وتمتنع عدد من العشائر وكذلك بعض الفلاحين عن التسجيل في الإحصاءات الرسمية خوفا من التجنيد والضرائب ، وتشير بعض الإحصاءات إلى أن عددهم الكلي في العالم يبلغ أربعون مليون نسمة يتوزعــون على تركيــا وفيها يقطــن عشرون مليون ، فيما يبلغ عددهم في إيران ثمانية ملايين وفي العراق سبعة ملايين والآخرون يسكنون في بقاع مختلفة مــن العالم : مثل سوريا وبعض جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابــق وشــرق أوروبا (سليمان ، 2006 : 11) .

وبموجب الإحصاءات التي أوردها موقع مشروع جوشوا للمجموعات الإثنية عام 2012، ونقلتها الموسوعة الحرة ويكيبيديا ، فإن مجموع الأكراد بشكل عام يبلغ أكثر من 27 مليون كردي موزعين كما في الجدول رقم 1 .

جدول رقم 1

أعداد الأكراد موزعون على دول المنطقة

الفئة	سوريا	العراق	إيران	تركيا	عالمياً
كرمانجي	1,661,000	3,185,000	443,000	7,919,000	14,419,000
متحدث بالتركية	-	-	-	5,732,000	5,732,000
جنوبي	-	غير معروف	3,381,000	-	3,381,000
سوراني	-	567,000	502,000	-	1,576,000
زازا–دملي	-	-	-	1,125,000	1,125,000
زازا–الفيكا	-	-	-	179,000	184,000
حركي	-	33,000	20,000	38,000	90,000
هورامي	-	28,000	26,000	-	54,000
باجلاني	-	53,000	-	-	53,000
شكاكي	-	-	26,000	23,000	49,000
شبك	-	27,000	-	-	27,000
سارلي	-	23,000	-	-	23,000
المجموع	1,661,000	3,916,000	4,398,000	15,016,000	27,380,000

ويتركز تواجد أكراد تركيا في المناطق الجبلية الشرقية حول دِيار بكر، وهم يعملون بالرعي ولا يخضعون لنِظام الدولة، ويذكر أن مساعيهم لتكوين دولتهم المستقلة تحت اسم أرض كردستان ظهرت للعيان بعد تفجير ثورتهم الأولى ضد الدولة العثمانية عام 1880م ، وكان رد الفعل العثماني هو إبادة أعداد كبيرة منهم، وجاءت ثورتهم الثانية عام 1925م خلال فترة الحكم الجمهوري ، بعد أن أثارهم إحكام أتاتورك قبضته عليهم ، فضلا عما لمسه الأكراد من الحكومة التركية التي قطعت كل صلة لها بالإسلام، واختيارها دستور بعيد كل البعد عن الشريعة الإسلامية، فأثارت هذه التحولات العلمانية الشعب الكردي المسلم المتمسك بإسلامه، فاستمرت ثوراتهم ضد الدولة في أعوام 1929، 1930، 1933م ، مطالبين بعودة الإسلام أو بالاستقلال الذاتي في كردستان التركية، مما دفع الحكومة التركية لاستخدام العنف والبطش ضد الأكراد، وإعدام زعمائهم، وتقييد حرياتهـــم، وما تزال الحكومة تستخـــدم العنف ضد الأكـــراد (العيسوي، 2012 : موقع الألوكة الثقافي:http://www.alukah.net/translations/0/) .

وبالنظر للتداخل الجغرافي بين العراق وتركيا في المنطقة التي يقطنها الأكراد فقد وجدت تركيا نفسها ، منذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين ، أمام واقع جديد فرض عليها موقفا مزدوجا في الداخل والخارج ، ففي آذار 1991 م ، شهدت تركيا وصول الآلاف من الأكراد العراقيين الذي تركوا مدنهم وقراهم في اتجاه الحدود التركية – الإيرانية ، خوفا من تعرض القوات الحكومية العراقية لهم (الصبور ، 2006 : 89) ، وذلك في أثر انسحاب القوات العراقية من الكويت ، وانتصار دول التحالف في حرب الخليج الثانية التي استعادت الأراضي الكويتية عام 1991م (شعبان ، 2000 : 29) .

وعليه ؛ لم يكن أمام الحكومة التركية إلا العمل على استغلال اعداد من هؤلاء الأكراد كورقة ضغط ضد الحكومة العراقية التي وجدت أن ذلك يشكل تهديد مباشر للأمن الوطني العراقي الذي هو جزء مـــن الأمن القومي العربـــي ، إذ تعين على حكومـــة أنقرة إقامـــة توازن دقيق بين مصالحها الأمنية والقومية العليا من جهة ، والتضامن مع التحالف الغربي من جهة أخرى ، فأصبحت تركيا الملاذ الآمـــن للأكراد على الجانب العراقـــي مـــن الحدود ، شرط تعهد الحلفاء بعدم السماح بقيام أي كيان سياسي كردي، ولقيت هـــذه الدعـــوة ترحيبا دوليا واسعا ، وأصدر مجلس الأمن الدولي قراره الرقم 688 في 25 نيسان 1991م ، الذي طالب الحكومة العراقية بوقف القمع ضد السكان المدنيين من الأكراد، والسماح بوصول المنظمات الدولية الإنسانية إلى المنطقة وتحديد منطقة الحظـــر الجوي للطيران الحربـــي العراقي في المناطق الواقعة شمال خط 36 ، وأنبثقت هـــذه العملية من قاعدة أنجرليك التركية (عبد القادر، 2007 : مجلة جامعة كويه، العدد 7).

ثم أصبحت التهديدات الاجتماعية التركية لبيئة الأمن القومي العربي علنية بعد أن بادرت الحكومة التركية بفتح اتصالات مباشرة مع القادة الأكراد في العراق ، من خلال تسمية ممثلين أو سفيرين مؤقتين يمثلان أكراد العراق في أنقرة منذ عام 1991م ، أحدهما سفيرا من الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يتزعمه مسعود البارزاني ، والآخر ممثلا للاتحاد الوطني الكردستاني الذي يتزعمه جلال الطالباني ، ونجحت تركيا في الحصول على تعهدات شخصية ورسمية من الزعيمين الكرديين البارزاني والطالباني أثناء زيارتهما لأنقرة في أيلول 1992م، بقطع الدعم عن حزب العمال الكردستاني في مقابل المساعدة التركية في إقامة علاقات سياسية مباشرة بين الأكراد والإدارة الأمريكية (سيف الدين ، 2009 : 146) .

ومرت القضية الكردية في تركيا بأحداث جســـام ، لكن الحدث الأبـــرز تمثـــل باعتقال عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني ، وأحد أهـــم الرموز الكردية في تركيا ، وذلك في العاصمة

الكينية نيروبي يوم 15 شباط 1999م مـــن قبل السلطات التركية بعملية وصفت بأنها جاءت بعـــد تنسيق مخابراتي أتهمـــت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بالتواطؤ فيها (جواد ، 2000 : 31) .

وجاء اختيار أكراد تركيا المنتمين إلى حزب العمال الكردستاني طريق النضال العسكري لنيل حقوقهم والاعتراف بهويتهم الثقافية والعرقية ، بعد أن أنهي هذا الحزب هدنة استمرت خمس سنوات، فشن الحزب هجومات عديدة في إقليم سيرناك وضعت حكومة أردوغان أمام اختبار صعب خاصة أنها تقف بين الضغوط الداخلية للمؤسسة العسكرية الساعية لاستعادة نفوذها ، والرأي العام التركي الذي يطالب بوقف هجمات حزب العمال الكردستاني وإزالة تهديده ، وبين الضغوط الأجنبية خاصة الأوربية التي ترى في الخيار العسكري بأنه يضعف من فرص أنقرة للانضمام إلى الاتحاد الأوربي ، مما دفع أردوغان لاتخاذ توجه جديد يرتكز على استيعاب الأكراد ضمن العملية السياسية والعمل على تحقيق تنمية اقتصادية في مناطقهم والسماح لهم بالبث التلفزيوني والإذاعي باللغة الكردية وفتح معاهد خاصة لتعليم اللغة الكردية ، مع عدم المجازفة بعمل عسكري كبير يستهدفهم في شمال العراق ، والاقتصار على عمليات القصف الجوي لمواقع حزب العمال وأجراء توغلات محدودة في إقليم كردستان العراق لمطاردة بعض العناصر في كهوف الجبال الوعرة التضاريس ، وتوجيه تهديدات مستمرة بشن هجوم كاسح على شمال العراق من أجل الضغط على حكومة إقليم كردستان العراق لإيقاف الدعم عن عناصر هذا الحزب (شبلي، 2012 : 103) .

وعلى أثر حدوث المتغيرات الإستراتيجية التي شهدها العالم والتي كان لها تأثير كبير على الشرق الأوسط والعالم العربي والمتمثلة في أحداث 11 أيلول 2001 م، واحتلال العراق عام 2003م ، وأتباع تركيا إستراتيجية جديدة بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في خريف 2002م الذي

انفرد بالسلطة للمرة الأولى ضمن المشهد التركي منذ بداية التسعينيات ، حيث حمل ذلك مشروعا أتاح لتركيا أن تكون موضع احترام وتقدير كبيرين في العالم ، مكنها من النجاح في عقد مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوربي وإتباع سياسة خارجية رصينة تجاه العالمين العربي والإسلامي نجحت فيها بإقامة علاقات وطيدة مع سوريا وإيران والسعودية ودول الخليج (نور الدين ، 2007 : 183) ، كما رفضت فيها وبطريقة ديمقراطية – عبر البرلمان المنتخب– في آذار2003م السماح للولايات المتحدة الأمريكية باستخدام الأراضي التركية في شن العدوان على العراق(غانم ، 2007 : 188) .

وعلى العموم؛ فإن مجال التهديدات التركية ذات الطابع الاجتماعي قد نمت كثيرا في ظل تردي العلاقات العراقية – التركية التي برزت بشكل واضح في أعقاب مذكرة الاعتقال التي أصدرتها الحكومة العراقية بحق نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي في كانون الأول2011م ، ورفض الحكومة التركية تسليم الهاشمي الموجود على أراضيها، كما وافقت تركيا على فتح قنصلية لها في أربيل التي تعيش أسوء أيام علاقاتها مع بغداد ، إذ زار رئيس اقليم كردستان العراق مسعود البارزاني تركيا في حزيران 2010 م وهي الزيارة الأولى من نوعها منذ ثماني سنوات، والتي توجت بتوقيع عدد من الاتفاقيات التجارية والاقتصادية، فيما قام وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو بزيارة إقليم كردستان ومنها زار مدينة كركوك المتنازع عليها بين الحكومة العراقية وحكومة أربيل، وهي الزيارة التي احتجت عليها بغداد بشدة (الشيمي، 2012 : موقع الألوكة الثقافي:http://www.alukah.net/translations/0/4674v).

ثم باتت الأزمة القائمة على الحدود العراقية التركية تعكس إشكالية متعددة المستويات تبرز فيها الطموحات الكردية لإنشاء دولة مستقلة ، والمخاوف التركية من تلك الطموحات ، حيث تنطلق الطموحات الكردية في السعي للانفراد بحكم إقليم كردستان في مرحلة أولى ومن ثم التفكير الجدي

بالانفصال وإعلان الاستقلال وتحقيق الحلم الكردي التاريخي الذي تمنته القيادات الكردية عبر مراحل تطورات القضية الكردية الممتدة عبر قرون طويلة ، إن هذا التفكير جاء بعد حدوث التغيير الجذري في الوضع بعد احتلال العراق والذي أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية بموجبه تدير شؤون العراق وتسيطر على ثرواته ، وهي ليست بحاجة لخدمات أي من الإطراف الإقليمية وخصوصا تركيا التي كانت تمنح واشنطن تسهيلات عسكرية كبيرة للقوات الأمريكية على مشارف الحدود مع العراق في قاعدة أنجرليك التابعة لحلف الأطلسي ، كما إن التحالف الضمني بين الولايات المتحدة الأمريكية والأكراد قد منح التطلعات الكردية غطاء دوليا منذ سنوات حكم النظام العراقي السابق، إذ وفرت الولايات المتحدة الأمريكية الحماية للأكراد عبر إنشاء منطقة الحظر الجوي على الطائرات العراقية ، فضلا عن فقدان تركيا لامتياز أداء أي دور إقليمي عسكري بدلا عن القوات الأمريكية التي أصبحت موجودة في العراق وتمارس هذا الدور بنفسها (شبلي، 2012 : 103 – 104) .

ترى الباحثة أن التصعيد الذي تشهده منطقة كردستان جراء تزايد نشاط حزب العمال الكردستاني ، دفع تركيا لاتخاذ قرار ملاحقة عناصر هذا الحزب إلى داخل الحدود العراقية بحجة مقاومة الإرهاب ، الأمر الذي تؤيده الولايات المتحدة الأمريكية كونه يتناغم مع التوجهات التي تسوقها للتدخل في شؤون دول المنطقة وبذات الحجة، فما كان من الرؤية الأمريكية إلا أن فضلت تحالفها مع الأتراك على وعودها للأكراد ، وهذا جاء بفعل البعد الاستراتيجي التركي الذي يتعلق بالقدرات العسكرية والاقتصادية والثقل الديموغرافي ونموذج النظام السياسي الحاكم في أنقرة والذي يدفع باتجاه استمرار الشراكة الأكثر منفعة لواشنطن في المنطقة .

المبحث الثاني

التهديدات الاستراتيجية

ثار جدل كبير في الوطن العربي خلال الحقبة الأولى من الألفية الثالثة حول تركيا كبديل استراتيجي محتمل ، وتركز ذلك الجدل عن مدى صلاحية النموذج التركي في الإدارة والحكم للاستفادة منه في بناء أنظمة جديدة في الدول العربية التي مرت بفترات تحول ثوري ، ومدى توافر الشروط اللازمة للبديل وأمكانية جعله الشريك الاستراتيجي ، والعوامل الدافعة والمعطلة لتركيا كبديل استراتيجي للعرب ، ومدى تأثر الدور التركي بالثورات العربية ، وصلاحية النموذج الذي بناه حزب العدالة والتنمية في تركيا منذ عام 2002م للاقتداء به ونقل خبرته إلى الوطن العربي .

وبالمقابل؛ برزت وجهة نظر أخرى تتمثل في أنه ليس من مصلحة الدول العربية الدخول مع تركيا في علاقات بديل استراتيجي لأن ذلك قد يرتب التزامات على هذه الدول لا تستطيع الوفاء بها أو تضر بمصالحها، فضلا عن التهديدات الاستراتيجية التركية المحتملة والتي تشكل في المدى البعيد تهديدات لبيئة الأمن القومي العربي على المستويين السياسي والاقتصادي وذلك لأن النموذج الاستراتيجي التركي ينصرف إلى الترتيبات المؤسسية التي طورتها تركيا ونجحت عبر فترة زمنية مناسبة من خلالها في تحقيق الأهداف الأمنية والتنموية المتوخاة.

يتناول المبحث الثاني التهديدات التركية الاستراتيجية لبيئة الأمن القومي العربي من خلال المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : التهديدات السياسية.

المطلب الثاني : التهديدات الاقتصادية.

المطلب الأول

التهديدات السياسية

لم تغب التهديدات التركية السياسية لبيئة الأمن القومي العربي طيلة مراحل التاريخ الحديث ، فقد استفادت تركيا من حالة التوافق العربي – التركي في التوجهات الثقافية والسياسية، بعد أن عاش معظم العرب في ظل الحكم العثماني نحو أربعة قرون منذ عـــام 1516 م وحتى عـــام 1918م ، وقد أدى ذلك إلى علاقات اجتماعية وثيقة بين الطرفين خصوصا مع الميراث الديني المشترك الذي يقوم على أن الدولة العثمانية كانت تحمل لواء الخلافة الإسلامية ، مما جعل العرب لا يجدون غضاضة في قبول الحكم العثماني، غير أن الأتراك لم يمتزجوا بالعرب، وحاولوا في المراحل المبكرة لحكمهم للعرب في النصف الثاني للقرن التاسع عشر تتريكهم ، وهي السياسة التي زادت حدتها مع وصول حزب الاتحاد والترقي إلى الحكـــم عـــام 1908 م ، وتحول الحكم العثماني الإسلامي إلى حكم قومي خالص ، مما سهل مهمة بريطانيا في حث القوميين العرب والشريف حسين على الثورة ضد العثمانيين في الحرب العالمية الأولى، وخلق فجوة بين العرب والأتراك ، بسبب اختلاف مصادر التهديد للطرفين ، تبعه اتجاه تركيا في العهد الجمهوري نحو الاندماج في نظام الأحلاف الغربية ضد الاتحاد السوفييتي إذ دخلت حلف شمال الأطلسي (الناتو) عام 1952 م ، واعترفت بإسرائيل عـــام 1950م ، في الوقت الذي رأى فيه العرب أن إنشاء إسرائيل بمنزلة النكبة العربية ، وسادت لديهم فكرة مقاومة نظام الأحلاف الغربية (سليم ، 2012 : 487) .

ورغم تضاعف حجم الفجوة بين العرب وتركيا خلال مرحلة الحرب الباردة الممتدة للفترة 1945 –1991م ، لكن الأمر الذي لا شك فيه بأن تركيا كانت لها مجموعة من المواقف الإيجابية تجاه الأمة العربية وعدد من قضاياها المصيرية رغم الفتور الذي بدا على سطح الأحداث في كثير من

الأحيان ، إذ يشهد التاريخ السياسي المعاصر بأن تركيا قد وقفت إلى جانب العرب في المواقف الآتية (الحضرمي ، 2010 : 195) :

1. عارضت مشروع تقسيم فلسطين في تشرين الثاني 1947م ، عبر التصويت بالضد من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي السابق ، ومعارضة إعطاء تفويض لإقامة دولة يهودية في فلسطين .
2. شجبت عدوان 1956م الثلاثي على مصر، وسحبت سفيرها من تل أبيب.
3. رفضت الانضمام إلى مجموعة الدول البحرية التي كانت تطالب بفتح خليج العقبة أمام السفن الإسرائيلية قبل حرب حزيران 1967م .
4. شجبت الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية التي احتلها بعد حـــرب حزيران 1967م، وطالبت بإعادتها وأيدت قرار مجلس الأمن 242.
5. اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا وحيدا للشعب الفلسطيني في كانون الثاني 1975 م .
6. أيدت قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في تشرين الثاني 1975 م الذي اعتبر الصهيونية شكلا من أشكال التمييز العنصري .
7. سمحت بفتح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في أنقرة في تشرين الأول 1979 م .
8. احتجت بشدة على ضم إسرائيل لمدينة القدس منتصف عام 1980 م ، وسحبت القائم بالأعمال التركي من تل أبيب .
9. شجبت تركيا القصف الإسرائيلي لمفاعل تموز العراقي في حزيران 1981م .
10. شجبت تركيا قرار إسرائيل بضم الجولان في كانون الأول 1981 م .

11. اعترفت تركيا اعترافا كاملا بالدولة الفلسطينية التي أُعلنت في الجزائر عام 1988 م .

وأدت التغييرات الدولية الهائلة ، التي أعقبت الحرب الباردة إلى إحداث إنقلاب كبير في مناخ السياسة التركية على صعيدي الأمن والعلاقات الخارجية ، ما لبث أن أضعف روابط أنقرة بحلفائها الغربيين وفرض تشددا في العلاقات مع الدول المجاورة كما في التطورات الإقليمية ، فذهبت النظرة القديمة الغارقة في السلبية إلى السياسة الخارجية التي كانت قائمة على الشعار الكمالي : (سلام في الوطن . سلام في العالم) بصورة تدريجية ، وأخلت مكانها لسياسة خارجية أكثر وعيا لذاتها ومتضمنة قدرا معينا من الاستعداد لخوض صراعات مدروسة ومحسوبة جيدا مع الدول المجاورة إذا قدّر أنها ضرورية لتحقيق مصالح تركيا القومية (كرامر، 2001 : 165) .

وتقلصت خلال هذه المرحلة المسافة بين التوجهات السياسية العربية – التركية نتيجة اختفاء الاتحاد السوفييتي المصدر الأساسي لتهديد الأمن القومي التركي ، وهو ذات السبب الذي أسهم في اتجاه مزيد من العرب نحو التوافق مع الولايات المتحدة الأمريكية ، فلم يعد العرب والأتراك في معسكرين متعارضين ، بل أصبح هناك قبول مشترك لفكرة العلاقات الاستراتيجية للطرفين مع الولايات المتحدة الأمريكية والأتحاد الأوروبي ، ودخلت جوانب الميراث السياسي العربي – التركي المشترك في حقبة ما بعد الحرب الباردة فأدت إلى حدوث التقارب الثقافي – وإن استمرت الفجوة السياسية حتى نهاية العقد الأخير من القرن العشرين– بعد أن وقف الجانبان ضد مفهومي صراع الحضارات ونهاية التاريخ ، وعدوهما إعلانا لحروب ثقافية ضد المسلمين (غانم ، صحيفة الأهرام العدد 44718 في 2009 /5/13) .

وواجهت حالة التقارب في التوجهات السياسية العربية – التركية عدد من الكوابح لمسيرة الطرف التركي التي تعطل المشاركة الاستراتيجية مع العرب ، وهي نابعة من طبيعة التفكير الإستراتيجي التركي الذي بات يشكل تهديدا سياسيا حقيقيا لبيئة الأمن القومي العربي وذلك تبعا للعوامل الآتية :

أ. **الثقافة الأمنية للنخب السياسية التركية**

يعد هذا النوع من الثقافة في تركيا مشكلة تنبع من ميل النخب إلى تبني منهج حذر من الانخراط في قضايا الشرق الأوسط ، هذه الثقافة التي تعني أسلوب تفكير النخب السياسية وتعاملها مع قضايا الأمن القومي ، وهي في تركيا تتألف من أربعة عناصر هي (Alutnisik,2007:70):

- ارساء الوضع الراهن .
- الواقعية السياسية .
- عدم الانخراط في مشكلات الشرق الأوسط ، وذلك لأن الثقافة الأمنية التركية ترى في الشرق الأوسط منطقة صراعات يجب عدم الانخراط فيها ، وأنه إذا تم هذا الانخراط فإنه يجب أن يكون للضرورة بسبب نشوء تهديدات لتركيا ذاتها .
- التعامل بحذر شديد مع الأطراف الدولية التي لها مصالح حيوية في منطقة الشرق الأوسط ، والحذر من دور هذه القوى الخارجية في تفتيت الدولـــة التركية .

ب. **الرؤية التركية للترتيبات الأمنية في الشرق الأوسط**

تحدد تركيا ارتباطاتها بالشرق الأوسط بالترتيبات الاقتصادية دون الدخول في تفاصيل الترتيبات الأمنية في الإقليم وبالذات فيما يتعلق بضبط التسلح ، فهي وبحكم عضويتها في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، فإنها جزء من الترتيبات الأمنية لهذا الحلف، لذلك فإنها ليست مستعدة

للالتزام بأي اتفاقات يجري التوصل إليها في إطار يكون خارج لجنة ضبط التسلح والتعاون الإقليمي المتفرعة من مؤتمر مدريد للسلام (معوض ، 2001 : 97) .

ج. **العلاقات التركية – الإسرائيلية**

يختلف المنهج التركي في التعامل مع إسرائيل عن المنهج الذي تتعامل به مع الدول العربية ، وذلك للاعتبارات الآتية :

- التعاون العسكري التركي الإسرائيلي بموجب الاتفاقية الموقعة بينهما عام 1996 م، والتي تشتمل على إجراء مناورات عسكرية وتوريد السلاح إلى تركيا (محمد، 2008 : 138).
- التعاون الاقتصادي التركي الإسرائيلي بموجب مشروع القرن الذي يقضي بمد الأنابيب نقل النفط والغاز والكهرباء والمياه من ميناء جيهان التركي إلى ميناء عسقلان ومنها إلى إيلات ومنها إلى جنوب آسيا (سليم ، 2012 : 496).
- لا تنظر تركيا إلى علاقاتها مع العرب بديلا عن علاقاتها مع إسرائيل ، وهي حين تدين السلوك العدواني الإسرائيلي فإنها تفعل ذلك من منطلق ليس له علاقة بالجانب السياسي (حديث رجب طيب أردوغان مع قناة الجزيرة الفضائية بتاريخ 25 تشرين الأول 2009) .
- إن تركيا ليست على استعداد لاتخاذ إجراءات للضغط على إسرائيل بما يقلل من دورها في حل الصراع العربي – الإسرائيلي (الربضي ، 2011 : 122) .

وما أن استلم حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم في تركيا حتى تغيرت وجهة النظر التركية تجاه المنطقة العربية ، وذلك بعد أن أدخلت هذه المنطقة ضمن مشروعها في منطقة الشرق الأوسط الذي كان يتطلب تحقيق تقارب مع إيران بسبب عدم الاستقرار في العراق ، نتيجة

تصاعد عمليات المقاومة العراقية ضد الاحتلال الأمريكي ، وما تحمله من مخـــاطر فقــدان الولايـــات المتحدة الأمريكية السيطرة على العــراق ، فيؤدي ذلك إلى بــروز قــوى شــيعية تتبنـــى مواقـــف مناوئة لتركيا ، ومؤيدة لإيران ، أو أن تصبح إيران قوة سائدة في العراق ، أو أن تشارك في هذا الدور كحليف رئيس للولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فإن النفوذ التركي سيكون مستبعدا (حنفي ، 2004 : 135) .

لهذا تناول نهج العمل في المشروع التركي تجاه الشرق الأوسط وضع عدد من الأهداف التـــي قامت عليها الإستراتيجية التركية الجديدة التي تبناها حزب العدالة والتنمية بتخطيط مــن منظر الحزب أحمد داود أوغلو الذي شغل منصب المستشار الأول لرئيس الوزراء للشؤون الخارجية عـــام 2002م قبل أن يصبح وزيرا للخارجية في صيف 2009 م ، فاتبع سياسة خارجية جديدة وفعالة يتحدد إطارها في التحرر من المفاهيم القديمة القائمة على أن تركيا محاطة بأعداء وعليها الدفاع عــن نفــسها فـــي مواجهتهم ، والاستعاضة عن تلك السياسة بمسارين رئيسيين هما : سياسة العمق الإســتراتيجي التـــي يكون لتركيا بموجبها قوة التأثير النابعة من موقعها الجغرافي ، وسياسة تصفير المشاكل التي تهدف إلى حل مشاكل تركيا مع جيرانها (عبد القادر، 2012 : 574).

ثم أصبح تحول الدور التركي من أبرز التغيرات التي حدثت في حالة التوازن الإقليمـــي فـــي منطقة الشرق الأوسط ، فقد قامت تركيا باحداث تحولا بارزا وقويا في إستراتيجيتها ، وتعاملها مـــع الأحداث التي تمر بدول الجوار الجغرافي لتركيا عموما ، والمنطقة العربية بشكل خاص ، تلك الأحداث المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي في ضوء العدوان الإسرائيلي الأول على غزة أواخر عام 2008م ، والعدوان الثاني أواخر عام 2012 م، أو تلك التحولات السياسية التي شهدهـــا النظام الإقليمي العربي مـــع نهاية عام 2010م ومطلع عام 2011م عقب الثورات الشعبية العربية وإســقاط أنظمـــة الحكـــم

الديكتاتورية ، التي أحدثت سلسلة من التحولات على مستوى العالم ، في ظل صياغة رؤية جديدة للسياسة الخارجية التركية التي باتت واضحة على أرض الواقع لا سيما في الجهود التركية المتعلقة بمعالجة قضايا الدول المجاورة، أو كما يسميها بعض المراقبين بالتدخلات التركية الفجة بالشأن العربي وتحديدا تجاه الأزمة السورية أو في شمال العراق (آراس ، 2012 : 7) .

وكان للدور التركي تجاه قضايا المنطقة أبعاد لها اتجاهات عديدة من أبرزها : الطابع البراجماتي للسياسة التركية أو التركيز على تحقيق المصالح الوطنية، وفقا لحسابات قصيرة الأمد ؛ وتحول السياسة الخارجية نحو الشرق في إطار استعادة تركيا لذاكرتها الحضارية الإسلامية تحت قيادة حزب ذي مرجعية إسلامية؛ واستمرار التوجه الغربي لتركيا وأدوارها بالوكالة في المنطقة مع ارتباط نشاط تركيا بمساعيها لزيادة أهميتها الإستراتيجية لتعزيز فرص انضمامها للاتحاد الأوروبي ؛ وتنامي دور الخطاب التركي الرسمي لحكومة العدالة من استرشاد السياسة التركية في عهدهم برؤية جديدة متعددة الأبعاد، الآمر الذي أثار الجدل حول طبيعة الدوافع والحقائق المحركة لتعدد هذه التوجهات ، لذلك كان على القيادة السياسية التركية ضرورة تحقيق تكامل بين جميع التوجهات السابقة من خلال العمل على توفير العناصر الأساسية الآتية (أوغلو ، 2010 : 446) :-

أ . ضرورة تنشيط الدور التركي في المنطقة بما يتجاوز حدودها المباشرة.

ب. تغليب الحوار السياسي والمبادرات الدبلوماسية في معالجة الأزمات، ورفض سياسات الحصار والعزل، وتشجيع سياسات الانخراط الإيجابي.

ج. تعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصادات المنطقة لمعالجة الخلافات.

د. ضرورة الحفاظ علي وحدة الكيانات القائمة وطابعها المتعدد في إطار تعزيز التعايش.

هـ.أهمية التنسيق الأمني ورفض سياسات المحاور وتأكيد مفهوم الأمن للجميع، مع عدم استبعاد إمكانية استخدام القوة العسكرية، لكن في إطار التوظيف لعناصر القوة التركية.

وأمام هذه الأبعاد واجهت تركيا صعوبات جمة في اختيار الطريقة الملائمة للتعامل مع ثورات الربيع العربي، فتركيا لم تتوقع تلك الثورات ، شأنها شأن باقي الدول ، لكن المعظلة أن هذه الثورات اضطرت تركيا لأول مرة إلى الاختيار بين الحكومات والشعوب ، فلكل خيار له ثمنه ، فاختيار مساندة الحكومات يحفظ مصالح تركيا الاقتصادية في الدولة التي تفشل فيها الثورة ، لكنه يفقد حزب العدالة والتنمية شعبيته لدى الاتراك والعرب في آن واحد ، كما أنه كان على تركيا الموازنة بين المصالح الاقتصادية والقيم السياسية الديمقراطية ، فاتبعت تركيا في البداية موقف الترقب الحذر من الثورات العربية ، لكنها في النهاية ساندت الشعوب وطالبت الرئيس التونسي زين العابدين بن علي والرئيس المصري محمد حسني مبارك بالتنحي بعد فترة من الصمت ، لكنها عارضت التدخل الغربي في ليبيا في البداية ، مما أدى إلى اندلاع التظاهرات ضد تركيا أمام القنصلية التركية في بنغازي مع اتهام تركيا بدعم القذافي وإحراق العلم التركي للمرة الأولى في الوطن العربي ، لذلك تحولت تركيا لتوافق على التدخل الغربي بل تدعو القذافي إلى التنحي وتغلق سفارتها في طرابلس ، كما قدمت مشروعا لحل الأزمة الليبية ، بينما تبنت منهجا حذرا تجاه الأحداث في البحرين لتداخلها مع العلاقات بدول الخليج العربي من ناحية والقضايا الطائفية من ناحية أخرى ، وتبنت منهجا حذرا تجاه الأزمة السورية تباينت فيه مواقفها إلى حد التطرف عبر الوقوف ضد نظام الرئيس بشار الأسد ، مما أدى إلى اهتزاز ثقة الشعوب العربية في السياسة التركية ، وفي ذلك كله بدا الموقف التركي مضطربا بل انتهازيا ، أي تحكمه المصالح الاقتصادية فحسب (سليم ، 2012 : 498) .

واستنادا لما سبق فقد كشفت ثورات الربيع العربي أن المحدد الأمني يمثل العنصر الأهم في السياسة الخارجية التركية، بما أفضى عن مواقف تركية متباينة حيال هذه الثورات الشعبية ، وخاصة فيما يتعلق بسوريا وهي الدولة الأقرب إلى تركيا ولهما حدود مشتركة تمتد إلى حوالي 877 كم، فقد ارتبط حرص تركيا على استقرار سوريا بالتخوفات التركية من تداعيات الأزمة السورية بملفاتها السياسية والاجتماعية وبشقيها العلوي والكردي على الوضع الداخلي في تركيا، والخشية من احتمالات انتقال الأزمة إلي حدودها الجنوبية إذا ما خرج الوضع الأمني عن السيطرة، أو تطور إلى مواجهة عسكرية بين القوى الغربية وسوريا كما حدث في ليبيا .

المطلب الثاني

التهديدات الاقتصادية

تخضع العلاقات الاقتصادية بين دول العالم ، لمجموعة من المحددات المؤثرة التي تتحكم في واقع هذه العلاقات وفي مسيرتها المستقبلية ، ولا تشذ تركيا عن هذه القاعدة فهي تنظم علاقاتها الاقتصادية مع الآخرين وفق ما ترسمه من سياسة اقتصادية خارجية ، في إطار الاستراتيجية الجديدة التي وضعها حزب التنمية والعدالة التركي بعد وصوله إلى الحكـــم عـــام 2002م، هذه الاستراتيجية التي قامت على مسارات مرنـــة يتسع فيها هامش المناورة لما فيه مصلحة اقتصادها ، وبالتالي خدمة أهدافها الاستراتيجية الأخرى ، بعيدا عما تشكله من تهديدات حقيقية للآخريـــن ومنها بيئة الأمن القومي العربـــي ، وتبرز أهـــم هذه المسارات فـــي الآتـــي (الحمش، 2012 : 206 – 207) :

1. استكمال المساعي التركية الرامية إلى الانضمام الكامل إلى المجموعة الأوروبية ، واعتراف هذه المجموعة بأوروبية تركيا ، مع الحفاظ على دورها النشط في حلف شمال الأطلسي (الناتو) .
2. خلق مجال اقتصادي جديد بالتوجه نحو آسيا الوسطى ، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي السابق، وإضفاء الطابع الشرقي على السياسة التركية .
3. التوجه نحو إقامة شراكات جديدة مع الدول العربية ، من خلال فتح نافذة أوسع على المستقبل في إطار شرق أوسط جديد يقوم بين دول المنطقة ، وبإرادة هذه الدول .

لذلك إزداد الحضور التركي في العالم العربي بتسارع شديد منذ بداية القرن الحادي والعشرين ، وأحتلت تهديات العامل الاقتصادي لبيئة الأمن القومي في هذا الحضور مكانة مهمة خصوصا مع

الازدياد الكبير في المبادلات التجارية والاستثمارات ، وما تبعه من عمل بعد مأسسة الحرية التجارية بين تركيا والدول العربية ، وتبرز تهديدات الاقتصادية التركية من خلال الآتي :

أ. تهديدات اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية العربية – التركية

سعت تركيا إلى استغلال إنشاء مناطق تجارة حرة عربية – تركية ، وذلك عبر مأسسة تحرير التجارة في صيغ تعاون واتفاقيات ، لكنها لا تزال موضوعات حديثة بين تركيا والعالم العربي ، وإن تقييمها يفرض النظر إلى دوافعها وإمكانياتها وتأثيراتها ، إلا أنها من الأمور التي لا يمكن فصلها عن الرؤيا القائلة بأنها تشكل تهديدات حقيقية لبيئة الأمن القومي العربية ، لأنها غير بعيدة عن الدينامية الاقتصادية الداخلية وعن التطلعات السياسية للعثمانيين الجدد ، التي لا يمكن رؤيتها بمعزل عن التطورات العالمية والنزوع إلى الاندماج الإقليمي المتأتي عنها والذي يشرك الكيان الإسرائيلي كلاعب أساسي في المنطقة (حوا ، 2012 : 259) .

ب. تهديدات مجلس أعمال الشرق تجاه الأردن ولبنان وسوريا

يتجسد ذلك التهديد بتأسيس مجلس أعمال الشرق في 3 كانون الأول 2010 م بين كل من : مجلس الأعمال التركي الأردني ، والتركي اللبناني ، والتركي السوري ، إذ أعلن أن هذا المجلس يهدف إقامة فضاء اقتصادي بين الدول الأربع على المدى الطويل، قوامه المعلن الازدهار والاستقرار عن طريق الاعتماد الاقتصادي المتبادل للأقاليم الواقعة على البحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي، إلا أن التعويل كثيرا على مثل هذه العلاقات يعد أمرا مشكوك فيه، كونها غالبا ما تقام من خلال الصفقات التجارية وصفقات المقاولات التي تحقق مصالح أطرافها من رجال الأعمال ، قبل النظر إلى المصالح الوطنية ، وهي عرضة للاختراق من قبل جهات أجنبية تأتي في مقدمتها إسرائيل التي تهدف إلى تحقيق

غايات محددة لا تصب في مصلحة الأمن القومي العربي، عبر ما توفره لها تلك المجالس من أغطية للتواجد في الدول العربية المعنية (الحمش ، 2012 : 258) .

ج. تهديدات تجارة الغاز

نشطت تركيا في مجال تجارة الغاز سواء عبر خطوط أنابيب أو مسالا بواسطة الناقلات ، خلال العقود الثلاثة الماضية بصورة واسعة ، إذ حققت تجارة الغاز العالمية نموا وصل معدله إلى 4ر6% ، وقد أنعش ذلك مشروعات خطوط الأنابيب التي زادت بوتيرة سريعة لتلبية الحاجة والطلب على الغاز وقودا للطاقة ، خصوصا في دول المجموعة الصناعية الغربية واليابان ، إذ يصل معدل نمو الاستهلاك السنوي إلى حوالي 1 % (عبد الله ، 2011 : 23) .

وقد ساعدت فكرة تنمية تجارة الغاز في ظهور فكر اقتصادي ارتبط بظاهرة العولمة، مؤداه الربط بين الدول الاقتصادية في الأساس، لإيجاد شبكة من المصالح المشتركة تمثل أرضية للتعاون وتطرح شعرات السلام؛ والتي كان من أبرز مجالاتها التي مورس فيها هذا الفكر هو مجال الطاقة، فقد ظهر مشروع السلام لغاز الشرق الأوسط تقدمت به ثلاث شركات عالمية في الصناعة النفطية، هي: أموكو الأمريكية، إيني الإيطالية، بكتل الأمريكية، ويتلخص المشروع في خط أنابيب ضخم يبدأ من الجزائر ويرتبط بليبيا ثم مصر ومنها إلى فلسطين وإسرائيل والأردن ثم سوريا ولبنان ويتجه بعد ذلك إلى تركيا ومنها إلى تغذية دول وسط أوروبا وشرقها بالغاز، وقد تبنت الحكومة الأمريكية والاتحاد الأوروبي هذا المشروع الضخم، إلا أن المشروع اصطدم بعدد من المحددات، هي: حجم رأس المال الكبير المطلوب؛ والمفاوضات الشاقة لحصول اجماع الدول العربية عليه، وعدم حسم قضية إنشاء الدولة الفلسطينية واستمرار النزاع مع إسرائيل في شأنها (حمودة ، 2012 : 335–337).

د . التهديدات التركية النفطية تجاه للعراق

يبقى التهديد التركي النفطي تجاه العراق قائما لأن ثلث صادرات العراق النفطية تتم عن طريق ميناء جيهان التركي، ورغم ذلك فإن هذا التهديد يبقى قائما رغم العلاقات الجيدة بين البلدين، وعموما فإن للعلاقات النفطية آثارها الإيجابية على مستوى العلاقات الثنائية بين تركيا والعراق، إذ إن مداياتها امتدت إلى مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م من خلال شركة النفط التركية التي سعت منذ تسعينيات القرن الماضي إلى الاستفادة من العلاقات المتميزة بين البلدين بالحصول على أحد عقود تطوير حقول نفطية عراقية ، وجرت مباحثات مكثفة إلا أنها توقفت بعد الاحتلال ثم عاودت تركيا محاولاتها عبر المشاركة في جولات التراخيص التي أعلنتها وزارة النفط العراقية عامي 2009 – 2010 م ، وأفلحت في الحصول على عقود جديدة للنفط والغاز في حقول بدرة للنفط وحقلي السيبة وعكاز للغاز ، التي هي قيد التنفيذ الآن، وكان أنبوب النفط الخام منذ إنشائه لبنة صرح العلاقات التركية العراقية السياسية والاقتصادية ، إذ ازدادت معدلات تصدير النفط العراقي إلى الأسواق العالمية عن طريق هذا الأنبوب ، كما شهدت العلاقات زيادة اعتماد تركيا على النفط العراقي، وفي بعض الأحيان مشتقات نفطية اخرى، وتضاعف حجم السلع والخدمات وعقود المقاولات من الجانب التركي إلى العراق ، بحيث بلغ حجم التبادل التجاري عدة مليارات من الدولارات ، وزاد اعتماد العراق على تركيا اقتصاديا ، الأمر الذي يجعل من تركيا تمسك كثير من مقدرات العراق الاقتصادية (الجلبي ، 2012 : 334) .

هـــ.التهديدات التركية المائية تجاه سوريا والعراق

لا يخفى على المتتبعين وصناع السياسات، أن الوطن العربي هو في صلب قضايا المياه التي باتت تحتل حيزا من اهتمامات الدول والمنظمات الدولية ، وقد ازداد هذا الاهتمام مع تنامي المؤشرات التي تنبىء بأزمة مائية خانقة في أكثر من مكان في العالم ، ولعل أهم المؤشرات تتمثل في نضوب أو تدني الموارد المائية في عدة دول بسبب تظافر دور العوامل الطبيعية مع الزيادات المطردة في أعداد السكان ، تضاف إلى ذلك ، التطورات التكنولوجية والاجتماعية التي تؤدي إلى توسع كبير في استخدامات المياه من دون وجود إمكانية حقيقية لزيادة كمية المياه العذبة المتاحة للاستخدام البشري والبالغة 5و2 % من كمية المياه المتوفرة على الأرض والباقي 5و97% هـــي مياه مالحة، ومعظـــم المياه العذبة إما متجمدة، أو متبخرة في الجو، أو موجودة كرطوبة في التربة أو مستقرة في المكامن الجوفية العميقة وغير متاحة للاستعمال البشري(وثيقة تقريرالأمين العام للأمم المتحدة ، 1997: 11،الموقع الإلكتروني: http://www.un.org/esa/documents/ecosoc/cn17/1997/ecn171997-9.htm).

لذلك ؛ فإن هاجس الأمن المائي العربي أصبح ثقيلا على مختلف المستويات ، الرسمية والشعبية ، إذ استشعر الجميع بأخطار تهدد إمدادات المياه ، بعد أن أصبحت المياه قضية سياسية رئيسة إلى درجة احتمال نشوب حروب أساسها أو سببها المياه ، والمنطقة العربية هي أكثر المناطق التي تتوافر فيها ظروف تلك النزاعات والحروب (بكر ، 1991 : 132) .

وتكمن التهديدات التركية المتعلقة بالمياه تجاه بيئة الأمن القومي العربي من واقع الحقائق الجغرافية التي جعلت تركيا من أهم دول المنبع بالنسبة إلى موارد المياه العربية ، فمن أراضيها ينبع نهرا دجلة والفرات اللذان تقوم عليهما الحياة في العراق ، كما يعد الفرات مصدرا أساسيا للمياه في سوريا ، وقد

مثل ما تنفذه تركيا من إنشاءات على النهرين ضمن مشروعها الطموح المسمى مشروع جنوب شرق الأناضول ومختصره GAP ، تهديدا حقيقيا للأمن المائي للبلدين عندما نجم عن تنفيذ تلك المشاريع تراجع ملحوظ في كميات المياه الواردة عبر النهرين، فضلا عن التدني المتزايد في نوعيتها (حرج ، 2012 : 379) .

وتأتي خطورة التهديدات التركية من مشاريعها المقامة والمخطط لها على نهري دجلة والفرات ضمن مشروع جنوب شرق الأناضول ، الذي تصفه تركيا بأنه أكبر مشروع تنموي متعدد الأغراض ينفذ في العصر الحديث وتعلق عليه آمالا كبيرة في تنمية المحافظات الست الواقعة في الجنوب الشرقي لتركيا ، وفي المناطق الأكثر تخلفا فيها وهي ديار بكر ، وغازي عنتاب ، وسيرت ، وشانلي أورفا ، وأريمان ، وماردين (شاهينوز ، 1995 : 357) .

وتبلغ المساحة التي يغطيها المشروع (73.863) كم2 وتعادل عُشر مساحة تركيا تقريبا، وقد بوشر بالتحريات الأولية للمشروع بالمسح الهيدرولوجي على نهر الفرات عام 1936 م ، وأُعدت تقارير الجدوى في ستينيات القرن الماضي، واستمرت الجهات التركية والمؤسسات الأجنبية ذات الصلة في إعداد كثير من الدراسات التفصيلية والخطط المتعلقة بكيفية تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمشروع حتى المباشرة بتنفيذه، إذ تقدر تكاليف المشروع بأكثر من ثلاثين مليار دولار أمريكي، ويجري التنفيذ بطريقة التمويل المشترك عبر مساهمة الخزينة التركية مع التسهيلات والقروض الخارجية ، وتعد الدول الأوروبية وبخاصة إيطاليا، والنمسا، وألمانيا ، وبريطانيا وسويسرا من الممولين الأساسيين إضافة إلى الولايات المتحدة والبنك الدولي (حرج ، 2012 : 380).

وتأسيسا على ذلك ؛ فإن مبعث التهديدات التركية المتعلقة بالمياه نابع من موقف المسؤولين الأتراك الذين لم يخفوا مفهومهم للطبيعة القانونية التي تشكلها مشكلة المياه للدول العربية ، إذ غالبا ما

يعلنوا في كل المناسبات فكرتهم عن هذه المشكلة والتي يمكن اختصارها بالآتي (المجذوب ، 1999 : 94) :

أولا: إن دجلة والفرات ينبعان من تركيا ، وإذا كان للعرب حق ما في أي شيء ينبع من الأراضي التركية ، فمن المنطق أن يكون لتركيا حق ما في أي شيء ينبع من الأراضي العربية .

ثانيا: إن الماء في الشرق الأوسط أكثر ندرة من النفط ، وندرته تزداد مع الأيام ، معنى ذلك أن الفرات ثروة حقيقية ، وعلى تركيا أن تحافظ عليها وتستغلها وتستثمرها في ما يفيد شعبها وبلدها .

ثالثا : إن اللجنة الفنية المشتركة المكونة من تركيا وسوريا والعراق ، تهتم بالمسائل الفنية ، وليس هناك أي مشكلة رغم اعتراضات سوريا والعراق على موضوع تقاسم موارد المياه .

وبهذا فقد بات للمشروع التركي تداعيات كبيرة على بيئة الأمن القومي العربي ، والتي من معالمها (حرج ، 2012 : 388 – 389) :

- إن المشروع يتيح لتركيا حبس كميات هائلة من مياه نهري دجلة والفرات ، أو التهديد بإطلاقها في أوقات الأزمات ، وهو عامل ضغط على سوريا والعراق إذا ما لجأت تركيا إلى استخدامه في تلك الأوقات .
- إن نقص المياه وتردي نوعيتها وما ينجم عن ذلك من نقص في مياه الشرب والمياه المخصصة للزراعة ، وبالتالي نقص الانتاج الزراعي والحيواني واللجوء إلى الأسواق الخارجية لاستيراد الغذاء ، وهو بحد ذاته من تهديدات الأمن الوطني لكل دولة .

- إن السدود هي منشآت ضخمة تتحكم بمياه النهر بصورة كاملة ، إذ إن إنشاءها يجعل إطلاق المياه منها أمرا مرتبطا بسياسة تشغيلية محددة وفق أغراض إنشائه كتوليد الطاقة الكهربائية والسيطرة على الفيضانات وإرواء مساحات من الأراضي الزراعية ، وغالبا ما تتعارض هذه السياسة مع السياسة التشغيلية للموارد المائية للدول التي تقع أدنى المجرى المائي ، الأمر الذي يعيق تنفيذ الخطط التي تضعها الدول العربية .
- إن فترة ملء خزانات السدود قبل تشغيلها ، وهو ما يسمى الخزن الميت أو الساكن، يتطلب حجز مياه النهر لفترة محددة ، ما يعرض العراق وسوريا خلالها لأضرار كبيرة قد تنشأ عنها أزمات حقيقية ، كما حدث عند ملء خزاني كيبان في تركيا والطبقة في سوريا عامي 1973 م و1974 م ، وكذلك ما حدث عند إملاء خزان أتاتورك عام 1990م .
- يسمح المشروع للسدود التركية المخطط لها القابلية لاستيعاب معظم مياه الموجات الفيضانية التي يعتمد عليها في ملء الخزانات ، وبذلك تكون لدى تركيا إمكانية حرمان العراق وسوريا وخصوصا خلال السنوات التي تكون موارهما المائية قليلة من ملء خزاناتهما .
- إن السدود والمشاريع الإروائية المرتبطة بها التي تنفذها تركيا على نهر دجلة قرب الحدود العراقية وخصوصا سدود قرقاميش ، جزرة وآليسو ، تخلق واقعا زراعيا جديدا ، وتكون هنالك مدن وقرى وحضور سكاني بصورة أو بأخرى مصحوبا بنشاط مكثف قرب الحدود ، ما قد يثير مشكلات أمنية فيها .

ترى الباحثة ؛ إن التهديدات التركية لبيئة الأمن القومي العربي تنبع من اضطلاع تركيا بدور في حل الصراعات الإقليمية من خلال الانخراط والتفاعل مع كل الأطراف للتوصل إلى نتائج لصالح كل الأطراف ، مثل الدعوة إلى إنشاء آلية اجتماعات الدول المجاورة للعراق ، وإنشاء ملتقى أنقرة للتعاون

الاقتصادي بين فلسطين وإسرائيل وتركيا ، سمح لها بإداء دور الوساطة بين العرب والإسرائيليين ، بل بين العرب أنفسهم ، إذ تسيطر فكرة أن قدر تركيا أن تكون جسرا بين العرب وتركيا ، وهذه الفكرة اعتمدها حزب العدالة والتنمية بعد عام 2002، رغم أنها فكرة قديمة أشارت إليها من قبل تانسو شيللر رئيسة وزراء تركيا أثناء زيارتها مصر عام 1994 م ، وكررها بولند أجاويد رئيس وزراء تركيا عام 2002 م ، ثم بلورها أحمد داود أوغلو وزير خارجية حكومة العدالة والتنمية عام 2009 م ، أما التهديدات الاقتصادية التركية لبيئة الأمن القومي العربي ، فقد نشأت بعد تعزيز دور تركيا كمركز اقتصادي إقليمي ، ودورها كمركز لخطوط نقل الطاقة ، ودورها كشريك أساسي في مداخل السلام في المنطقة القائم على تصورات التعاون الاقتصادي الذي يفضي بالنتيجة إلى التعاون السياسي.

الفصل الرابع

تهديدات المشروع الإيراني لبيئة الأمن القومي العربي

الفصل الرابع

تهديدات المشروع الإيراني لبيئة الأمن القومي العربي

شهدت العلاقات الإيرانية مع دول الخليج والمشرق العربي حالات من الوفاق والخلاف بين مد وجزر، تعود لطبيعة نظام الحكم وفلسفته في إيران القائم على التوجه السياسي أو المذهبي أو التوسعي، أو في الحالات التي تعيش فيها المنطقة العربية فراغ قوة ، مما يجعل إيران تنساب لملء ذلك الفراغ ، وقد ظهر آخر نماذج المشروع الإيراني في المنطقة العربية بعد نجاح الثورة الإيرانية عام 1979 م، بإطلاق شعار تصدير الثورة الذي كان مجرد بداية لعلاقة صعبة مع العرب لم تقتصر على التدخل وتنفيذ إملاءات أجنبية كما كان الأمر في عهد الشاه محمد رضا بهلوي ، وإنما أصبحت العلاقة مزيجاً من السلطة الدينية والميراث القومي وإرادة الاستحواذ والرغبة بالسيادة الإقليمية والسعي للحصول على مكانة دولية بالقوة .

وقد شكل المشروع الإيراني الجديد تهديدا حقيقيا لبيئة الأمن القومي العربي نتيجة تلاقي مرتكزات المشروع مع عدد من الأدوات الاستراتيجية الجديدة لحالة الأمن الإيراني بعد أن منح صانع القرارالإيراني القدرات العسكرية التقليدية والنووية دورا فاعلا في تسويق هذا المشروع.

ويتناول الفصل الرابع تهديدات المشروع الإيراني لبيئة الأمن القومي العربي من خلال المبحثيين الآتيين :

المبحث الأول : مرتكزات المشروع الإيراني.

المبحث الثاني : أدوات المشروع الإيراني.

المبحث الأول

مرتكزات المشروع الإيراني

تحتل العلاقة بين العرب وإيران مساحة واسعة من الجدل السياسي داخل منطقة الشرق الأوسط وخارجها ، إذ أسهم تدخل السياسة الأمريكية المستمر في شؤون المنطقة بحصول عملية استقطاب ثنائية في المنطقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران ، الأمر الذي بدّل محاور النزاع على الساحة المتوسطية، وأثر بشكل مباشر على تفاعلات القضايا الإستراتيجية أكثر من تأثرها بتطوراتها الذاتية، أو بعلاقات القوى داخلها، وذلك بعد أن أصبحت إيران تتحرك في المنطقة وفق إستراتيجية تستهدف الحصول على اعتراف دولي بدورها كقوة إقليمية تمتلك مقومات هذا الدور وتسيطر على أدواته، إذ باتت مصالحها تمتد من الخليج العربي إلى العراق ومن سوريا ولبنان حتى فلسطين .

وقدر لإيران خلال العقود الثلاثة الأخيرة أن تكون في بيئة غير مريحة من كل الجهات مما أثار لديها القلق على أمنها القومي وعلى مصالحها ، سواء مع العراق أو تركيا ، وحتى دول الخليج العربي التي بدأت بالسماح لتواجد القوات الأمريكية فيها ، فدأبت على وضع استراتيجية جديدة تنطلق وفق شعار تصدير الثورة يقوم على عدد من المرتكزات تجاه المنطقة العربية .

ويتناول المبحث الأول مرتكزات المشروع الإيراني المهددة لبيئة الأمن القومي العربي من خلال المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : المرتكزات الآيديولوجية.

المطلب الثاني : المرتكزات الاستراتيجية.

المطلب الأول

المرتكزات الآيديولوجية

تعد منطقتي الخليج والمشرق العربي البيئتان الأساسيتان اللتان تحاول إيران مدّ نفوذها إليهما ، مستفيدة من موقعها الجغرافي المجاور لهاتين البيئتين ، وهي بذلك قد دخلت في منافسة مع عدد من الدول الإقليمية والدولية الكبرى ، التي يسعى كل منها إلى وضع مشروع سياسي تجاه المنطقة العربية بالاعتماد على الأدوات التي تتوفر لديها بعد تحديد أهداف مشروعاتها التي تقوم على: مصالحها القومية، وإمكانات القوة المتاحة لها في هذه البيئة الجغرافية بالغة الحيوية ، وكان من بين تلك الأدوات المستخدمة في تحقيق متطلبات المشروع الإيراني الآتي :

1. المناورة والبراغماتية : برزت المناورة والبراغماتية، كأدوات مستخدمة من قبل المشروع الإيراني المعد للتنفيذ في هذه المنطقة ، بعد أن اعتقد عدد من الباحثين أن إيران غير معنية بمشاركة الآخرين بما تحصل عليه من منافع في محيطها الإقليمي، وأنها لا تتوانى عن امتصاص أي جهد معارض لها، سواء بالمناورة الاستراتيجية، أو في البحث عن منافذ أخرى في مناطق تخومها. الأمر الذي جعل البعض يصر على معارضة إجراء أي تمييز تاريخي في دراسة السلوك السياسي الخارجي الإيراني بين نظام الشاه ونظام الثورة، إذ تتقارب المقومات والمغزى (العمار ، 2008 : 184) .
2. الموقع الجغرافي : يعد موقع إيران الجغرافي من أهم العوامل المؤثرة والدائمة في سياسة إيران الخارجية ومن أكثر مقوماتها ثباتا، إذ تقع إيران في الجزء الغربي من قارة آسيا، وتمتلك مساحة كبيرة شكلت من خلالها مساحة جغرافية متكاملة انعكست على سياستها الداخلية والخارجية،

فضلا عما يمنحه هذا الموقع الجغرافي من مميزات كونه من المواقع المفتوحة نحو الخارج، إذ تمتلك إيران سواحل بحرية طويلة موزعة على أكثر من منفذ بحري؛ من جهة الشمال بحر قزوين، ومن جهة الجنوب الغربي الخليج العربي، وتعد هذه السواحل نافذة إيران الرئيسة على العالم الخارجي، إذ تسيطر إيران من خلالها على ممرات مائية مهمة وحيوية، وقد كانت لهذه المنافذ البحرية تأثيرات كبيرة على طبيعة العلاقات الإيرانية مع العالم الخارجي، لا سيما دول الخليج العربي، كما شجعها هذا الموقع على الاتصال المباشر مع البحار المفتوحة، خصوصا من جهة الجنوب، وأضاف لإيران قوة بحرية من خلال بناء القواعد العسكرية على تلك السواحل، لا سيما سواحل الخليج العربي (الأحوازي ، مجلة البيان ، العدد 307 ، شباط 2013) .

3. الأدوات العسكرية : تنوع استخدام هذه الأدوات ، بين دعم أحزاب وحركات سياسية بعضها لديه أجنحة عسكرية ذات صبغة طائفية شيعية، خاصة في العراق ولبنان واليمن والبحرين ، ففي العراق دعمت التيار الصدري الذي يمتلك ميليشيا جيش المهدي ، وعصائب أهل الحق المنشقة عن التيار الصدري بدفع من حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي ، أما في لبنان تدعم حزب الله ، وفي اليمن تدعم الحركة، وتأتي الاستعانة الإيرانية بهذه الأدوات من أجل فرض نفوذ في تلك الدول تستطيع من خلاله تمرير أجندات سياسية تخدم مصالحها، وكانت صيغ الدعم الإيراني على شكل تزويد هذه الميليشيات بالأسلحة، وتوفير فرص التدريب الخاص على يد قوات الحرس الثوري الإيراني، والاشراف على عملياتها عبر مستشارين عسكريين وسياسيين إيرانيين ، كما أنشأت شبكة تحالفات إقليمية حكومية، وعملت على تزويدها بالتقنيات والاستشارات العسكرية، فعلى المستوى السوري مثلا، أشارت عدة تقارير إلى أن إيران تكفلت بتمويل بعض مشتريات

السلاح السورية من روسيا، وذلك خلال زيارة قام بها الرئيس الإيراني السابق لدمشق في تموز 2007م ، جرى خلالها الاتفاق على قيام إيران بتمويل صفقات أسلحة روسية لسوريا (محمود ، 2007 : 66) .

وأولت إيران المرتكزات الآيديولوجية أهمية كبرى، راعت فيها الحفاظ على النظام الإسلامي القائم الذي عَدّته من أولويات النخبة الحاكمة الإيرانية، إلا أن الإيديولوجية الإسلامية (الشيعية) لم تشكل محددا للتوجهات الإيرانية، بقدر ما كانت أداة سلوك إيراني منذ عام 1979م، سواء عبر محاولات نشر النظام الثوري في المحيط الإيراني، أو اعتماد عداء ظاهري للكيان الإسرائيلي، أو اكتساب مجموعات تدين لها بالولاء الطائفي في البيئات العربية المستهدفة، تستطيع من خلالها الضغط للحصول على مكاسب سياسية بالحد الأدنى، بل إن إيران رغم أنها قد أسبغت طابعا إيديولوجيا على مصالحها القومية، لكن عندما يتعين عليها الاختيار بين الإيديولوجية والمصلحة، فإنها لم تكن لتتردد في التنصل من إيديولوجيتها، وليس في انحيازها لنظم غير إسلامية بل وغير مسلمة كأرمينيا، وليس في تعصبها ضد العرب السنة من مواطنيها ، إلا فهم قومي بل وطائفي في الكثير من الأحيان لمصلحتها (مسعد ، 2006 : 33) .

وقد استند الشق الآيديولوجي في مشروع إيران الاستراتيجي إلى مرتكزين أساسيين يحملان خلفيات دينية أصبح لهما بعدا قانونيا ملزما من خلال ما نص عليه الدستور الإيراني (ملحق رقم 1) ، وهما :

المرتكز الأول : نظرية ولاية الفقيه *

جرت العقائد والعبادات ضمن إطار المفهوم الديني التقليدي للشيعة القائم على نظرية الإمامة التي تشكل محور المذهـــب الشيعي، الأكثر تأثيرا وحيوية في إيران، إذ إن الاعتقاد السائد أن الخميني هو نائب الإمام خلال فترة غيبة الإمام الثاني عشر ، وحسب هذا المفهوم تترك كافة الوظائف الحكومية خلال هذه الفترة التي تسمى الغيبة الكبرى للفقهاء الذين هم على معرفة جيدة بالفقه الشيعي وفق ولاية الفقيه التي تستند على فكرة الفقيـــه العادل والمقصود به الخميني ومن بعده علي خامنئي ، وهذا الفقيه هو المسؤول عن توجيه المجتمع في كافة المجالات، فالنظام الذي يقوم بتوجيه الحياة الدينية يعمـــل على هـــذا المفهوم (أوناط ، 1996 : 22).

وتقوم نظرية ولاية الفقيه كغيرها من النظريات السياسية على جملة من المبادىء العامة ، وفي إطار هذه المبادىء تتبلور رؤية اجتماعية– سياسية معينة، وتؤدي إلى تبني فكرة محددة، وإن عدم التسليم بمبدأ من هذه المبادىء أو رفضه يؤدي إلى رفض النظرية برمتها ، باعتبار أن هذه المبادىء هي الإطار النظري العام لنشأة النظرية ، ومن أبرز هذه المبادىء الآتي :–

*** ولاية الفقيه : يقوم فحوى نظرية ولاية الفقيه التي وضعها الخميني ، بأن هذه الولاية تكون لازمة على أبناء الأمة الإسلامية ،عندما لا يمكن للإمام المعصوم – حسب وجهة النظر الشيعية - أن يمارس دوره الكامل في قيادة الأمة وهدايتها ورعايتها، بسبب بعض الموانع القاهرة، كما هو الحال بالنسبة للإمام المنتظر كونه الآن في الغيبة الكبرى ، وحيث لابدّ للأمة من قائد ورائد، يحكم مسيرتها، ويشرف على شؤونها، وعلى تطبيق أحكام القانون فيها، فلا بدّ وأن تناط هذه المهمة بواحد فقط من أفراد الأمة نفسها، لا أكثر ، على أن يتم اختيار هذا الفرد منسجما مع الفطرة أيضا، فالأمة عليها أن تختار الأعلم بالأطروحة الإلهية، التي يفترض فيه أن يعمل على تطبيقها على النحو الأفضل والأشمل، والأعرف بواقع الأمة وظروفها، ومن يملك الحد الأعلى من القدرات والكفاءات، التي تؤثر في المهمة التي يتصدى لإنجازها ، كما أن درجة العصمة وإن لم تكن متوفرة في غير المعصوم عادة، لكن ملكة العدالة والتقوى تكون بمثابة الضمانة الطبيعية، التي تكفل أن يكون كل ما يصدر عنه يقع في الخط الصحيح، ووفق مصلحة الأمة ، لأن إحساسه المتنامي بالمسؤولية الشرعية لا يبقي له مجالا للتراخي أو التفريط في أداء المهمة الموكولة إليه، وإن هذه العناصر المتوفرة في الولي الفقيه على النحو الذي يحفظ للأمة سلامة المسيرة، وتكاملها الطبيعي في ظل التربية الإلهية، كما أن ثمة نصوص كثيرة حول كون الأحق بالأمر هو الأعلم، أو فقل:هو ذلك الرجل الذي يكون في المستوى الأعلى من العلم والمعرفة بأحكام الله تعالى، كما أن من الطبيعي: أن يكون الأعلم، والأعرف بزمانه، والأقدر هو الأقرب والأجدر بتحقيق الأهداف الإلهية، فيما يرتبط بتطبيق أحكام الإسلام، وتنفيذ تعاليمه على صعيد الحكم، ومع وجود تلك الصفات بدرجات متفاوتة في عدة أشخاص، فلا بد وأن تراعي مصلحة الأمة، فتكون الولاية لمن يكون منهم أقدر على إدارة شؤونها، وحفظ مصالحها (العاملي ، 2002 : 87).**

1. وحدة الأمر الديني والسياسي

تعتمد نظرية ولاية الفقيه على مبدأ الجمع بين ما هو ديني وما هو دنيوي، ورفض الفصل بينهما، ولا تؤمن النظرية بالأفكار العلمانية وتعتبرها دنيوية، فنظرية ولاية الفقيه تستند إلى اعتبارات دينية ومجالها الأمور الدنيوية، والذي يعد أن الأمر الدنيوي له أسسه المختلفة عن الأمر الديني لأي اعتبار كان لا يستطيع أن يتبنى نظرية ولاية الفقيه، لذلك لا بد من الإذعان المسبق بمبدأ الوحدة والإندماج بين ما هو ديني وما هو دنيوي (مصطفوي، 2002 : 198).

2. شمولية الإسلام

تولي نظرية ولاية الفقيه أهمية كبيرة لمبدأ الشمولية القائل بأن الإسلام يحتوي على جميع الحاجات البشرية التشريعية والتنفيذية ، من خلال مبادئه العامة وأحكامه التفصيلية وعملية الاستنباط الفقهي، وفي هذا الصدد كان للخميني وقفات عديدة بهذا الشأن فهو يقول أن الذي يتصور وجود نقص في أحكام الإسلام المتعلقة بالقضاء ، وأن لا حكومة في التشريع الإسلامي، ولا مؤسسات حكومية ، وبأن افتراض وجود أحكام شرعية مهمة تفتقر إلى ما يضمن لها التنفيذ، وبأن الإسلام مشرع لا غير هي وساوس لا أساس لها، كون أحكام الشرع تحتوي قوانين متنوعة لنظام اجتماعي متكامل ، وبموجب هذا النظام تسد حاجات الإنسان سواء في علاقاته مع جيرانه أو في الاسرة والعشيرة والوطن ، وفي جميع جوانب الحياة العائلية الزوجية ، وانتهاء بالتشريعات التي تخص الحرب والسلم والعلاقات الدولية، والقوانين الجزائية، والحقوق التجارية والصناعية والزراعية (الخميني، 1999 : 27–28) .

3. الترابط الداخلي بين أجزاء الإسلام

تعتقد النظرية بالترابط الداخلي الوثيق بين كليات وجزئيات العقيدة والشريعة في الإسلام على المستوى العملي والتفاعلي ، بحيث يؤثر أي حذف أو تجاهل لمبدأ من المبادىء أو حكم من أحكامه في التماسك والهيكلية العامة للإسلام (شمس الدين ، 1994 : 25) .

4. أهداف الإسلام ومقاصد الشريعة

بنى الخميني نظريته بأن الإسلام نزل من السماء إلى أهل الأرض لتأمين أهداف محددة وواضحة، منها إقامة القسط والعدل في الأرض، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإحقاق الحق وإزهاق الباطل، والمقابلة مع الفساد والظلم بأشكاله المختلفة، وتلك الأهداف لا تحقق إلا من خلال إقامة نظام يؤمن بها ويسعى نحو تحقيقها، وبهذا يصبح الحكم في الإسلام ليس غاية في نفسه وإنما هو وسيلة لتحقيق غايات ومقاصد سامية (مصطفوي، 2002 : 202) .

ويتعرض الخميني لهذا الموضوع من خلال تركيزه على تخليد أحكام الشرع عمليا ومنع الظلم والإعتداء على حقوق الضعفاء من الخلق، ومنع الفساد في الإرض، من أجل تطبيق أحكام الشرع بشكل عادل، ومحاربة البدع والضلالات، ومنع نفوذ وتدخل الأعداء في شؤون المسلمين، وكل ذلك يتطلب تشكيل الحكومة الإسلامية (الخميني ، 1999 : 39).

5. مبدأ الإجتهاد

يعد الاجتهاد أحد مرتكزات نظرية ولاية الفقيه التي تؤكد مشروعيته وتطبيقه ، وأن نكران هذا المبدأ هو تخل عن النظرية ، لأن إقامة النظام الإسلامي السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو التربوي وغيرها يتوقف على الأحكام والمفاهيم التي تعكس لاجتهاد معين ، وأن هذه الأحكام التي يتوقف عليها

تكوين النظام الإسلامي جاءت نتيجة اجتهادا خاصا في فهم النصوص ، وما دامت هي كذلك فليس بالضرورة أن تكون هي الصورة الواقعية ، لأن الخطأ في الاجتهاد يبقى واردا ، ولأجل ذلك ترى نظرية ولاية الفقيه إمكانية تقديم المفكرين الإسلاميين صورا مختلفة للنظام الإسلامي في حقوله المختلفة (الصدر ، 1991 : 381) .

وقد واجهت نظرية ولاية الفقيه التي أرسى الخميني دعائمها ، نقدا كبيرا في الأوساط الشيعية نفسها قبل أن ينتقدها مفكرو الإسلام وغيرهم وخاصة الحداثيون* ، وقد كان للشيخ محمد جواد مغنية وهو فقيه

---

* **الحداثيون العرب: هم مجموعة من الأدباء والمفكرين والباحثين والشعراء، ظهروا في أواخر الستينات بعد تطفل عدد من المستغربين العرب على الدين الإسلامي واستباحوا بقلمهم القرآن وعلوم الأمة التأصيلية من أصول فقه وعلوم قرآن وغيرها ، يعتنقون مذاهب فكرية متعددة ، الغالب فيها التيار الماركسي ، درس عدد كبير منهم في الدول الغربية وتأثروا بحركة الحداثة العالمية ، من أبرز أفكارهم (قنبر ، الموقع الإلكتروني لملتقى أهل التفسير في 2011/9/17 : (/http://vb.tafsir.net/tafsir28268) :**

- **رفض مصادر الدين الإسلامي الكتاب والسنة والاجماع ومصادر عنها من عقيدة أما صراحة أو ضمناً .**
- **رفض الشريعة وأحكامها كموجه للحياة البشرية .**
- **الدعوة إلى نقد النصوص الشرعية والمناداة بتأويل جديد لها يتناسب والأفكار الحداثية .**
- **الدعوة الى إنشاء فلسفات حديثة على أنقاض الدين .**
- **الثورة على الأنضمة السياسية الحاكمة لأنها فى منظورها رجعية متخلفة أي غير حداثية.**
- **تبني أفكار ماركس المادية الملحدة , ونظريات فرويد في النفس الإنسانية وأوهامه , ونظريات دارون فى أصل الأنواع وفكار نيتشة ،وهلوسته،والتي سموها فلسفة ،في الإنسان على(السوبر بان) .**
- **تحطيم الأطر التقليدية والشخصية الفردية،وتبني رغبات الانسان الفوضوية والغريزية.**
- **الثورة على جميع القيم الدينية والاجتماعية والأخلاقية والإنسانية،وحتى الاقتصادية والسياسية .**
- **رفض كل ما يمت الى المنطق والعقل.**
- **اللغة في رأيهم قوى ضخمة من قوى الفكر المتخلف التراكمي السلطوي،لذا يجب أن تموت،ولغة الحداثة هي اللغة النقيض لهذه اللغة الموروثة بعدأن أضحث اللغة والكلمات بضاعة عهد قديم يجب التخلص منها.**
- **الغموض والابهام والرمز معالم بارزة في الأدب والشعر الحداثي.**
- **ولا يقف الهجوم على اللغة وحدها ولكنه يمتد إلى الأرحام والوشائح حتى تتحلل الأسرة وتزول روابطها،وتنتهي سلطة الأدب وتنتصر إرادة الانسان وجهده على الطبيعة والكون .**
- **من الغريب أن كل حركة جديدة للحداثة تعارض سابقتها في بعض نواحي شذوذها وتتابع في الوقت نفسه مسيرتها في الخصائص الرئيسية للحداثة.**
- **إن الحداثة هي خلاصة سموم الفكر البشري كله ، من الفكر الماركسي إلى العلمانية الرافضة للدين، إلى الشعوبية إلى هدم عمود الشعر، إلى شجب تاريخ أهل السنة كاملاً إلى إحياء الوثنيات والأساطير.**

عربي لبناني شيعي إمامي وقفة جريئة بهذا الاتجاه عندما رد وبشكل هادىء عبر كتابه " الخميني والدولة الإسلامية " على تلك النظرية ، فقد عدها ولاية جزئية ومحددة ، ونظر إلى أن أية دولة أحسنت العمل فهي مسلمة حتى لو كان رجالها من غير الفقهاء، وإن ساءت فهي ليست من الإسلام في شيء حتى لو تتلمذ أعضاؤها وتخرجوا مــن النجــف أو الأزهــر (مغنية ، 1979 :60) .

ويأخذ راشد الغنوشي وهو رجل دين وسياسة من تونس، على الخميني قوله :إن من ضروريات مذهبنا أن لأئمتنا مقاما لا يبلغه ملك مقرب ولا نبي مرسل" فيعلق الغنوشي كنت أحسب ذلك زلة عالم ستتدارك في الطبعات القادمة للكتاب، وما بلغني ذلك (الغنوشي ، 1993 : 144) .

لهذا برزت آراء في إيران لا تكتفي بالحديث عن تعيين المرجع الأعلى داخل إيران فقط ، بل ترى أن الساحة خارج إيران تعاني من فراغ في المراجع الدينية ، إذ دعت تلك الآراء إلى دمج منصب المرجع الديني في منصب ولاية الفقيه ، وهذه الدعوة ترتكز على اعتبارات سياسية وظرفية ومفاهيمية تخص تجربة الدولة الإسلامية في إيران ، وتتعلق بطريقة فهمها لمسألة الوحدة و الثورة وعلاقة الدين بالسياسة ، والسياسات الخارجية وقضايا الحرية والتعدد في المجتمعات الإسلامية (كوثراني ، 2012 : 52) .

المرتكز الثاني: تصدير الثورة

بعد أن قام رجال الثورة الإيرانية بتسويق نظرية ولاية الفقيه التي تعني إدارة شؤون المسلمين وحكومة الناس، على أن يملك الحاكم من أمر الإدارة والرعاية والسياسة للناس ما كان يملكه الرسول محمد صلى الله عليه وسلم والخلفاء الآخرون، وفق ما يطلق عليه في إيران بولاية الفقيه العامة ، على أن يتم الجمع بين السلطتين الدينية والدنيوية ورفض الفصل بينهما ، وقد احتاجت هذه النظرية في بلورة

- **ويتخفىالحداثيون وراء مظاهر لا تقتصرعلى الشعر والتفعيلة والتحليل،بينما هي تقصد رأساً هدم الدين واللغة العربية ومايتصل بها من مستوى بلاغي وبياني عربي مستمد من القرآن الكريم ،وهذا هو السر في الحملة علىالقديم وعلى التراث وعلى السلفية.**

مشروع إيراني ينتهج بشكل أساسي اسلوب التحرك الثوري ، وأصبح العراق في نظرالإستراتيجية الإيرانية يمثل رأس جسر تاريخي محتمل لتسهيل مرور إيران نحو المنطقة ، وأطلق الخميني – بمجرد استقرار الثورة ونظام الجمهورية الإسلامية الجديد – شعار تصدير الثورة ليعلن عن ولادة مشروع إيراني إقليمي خاص تمثل المنطقة العربية ساحته الرئيسة ومجاله الحيوي، وبات الشعار الجديد محور السياسة الخارجية الإيرانية في حياة الخميني وبعد وفاتـــه عـــام 1989م ، لكن الخطاب السياسي الإيراني أصبح أكثر براغماتية وأقل ميلا إلى التشدد الذي طبعه خلال حياة الخميني ، ولم يتبدل مضمون هذه السياسة ولم يجرؤ أي من حكام إيران على مخالفة الخميني أو التخلي عن مفهوم تصدير الثورة كمشروع سياسي وأيديولوجي وحركي متكامل عابر للحدود الوطنية ، له سمة عالمية ويتمركز نشاطه ويثبت فاعليته في المنطقة العربية (مكي ، 2012 : 346) .

وهنا احتاج المشروع الإيراني بشكل أساسي إلى أدوات عربية محلية ترتبط أو تتحالف مع إيران مذهبيا أو فكريا أو بسبب مقتضيات المصلحة واعتبارات التطورات السياسية في المنطقة ، حيث قامت في بادىء الأمر بتجنيد جزء رئيسي من قواتها الأمنية وتحديدا من حرس الثورة للقيام بمهام أمنية أو سياسية أو دينية أو اقتصادية في البلدان العربية ، إلا أن الأدوات المحلية التي قد تكون على هيئة أحزاب أو قوى مقاومة أو تنظيمات سرية أو وسائل إعلام أو مفكرين وكتاب أو جمعيات خيرية أو حتى شركات هي التي تقوم بالمهمات الأكبر ، ولذلك فقد تميز المشروع الإيراني بأنه لا يترك وراءه كثيرا من الأثر ، مبطن إذ يتقدم خلف ستار من مزاعم التغيير والحراك الداخلي وعمليات المقاومة والسجال الفكري وحرية اعتناق المذهب ، وأيضا أعمال الإغاثة والمساعدات المالية وحرية وسائل الإعلام وغيرها ، ورغم كل ذاك فإن هذه الأساليب الداعمة للمشروع الإيراني في المنطقة العربية قد تضررت كثيرا جراء الاستنزاف الذي أصاب قدرات إيران وجزءا مهما من رصيدها العربي خلال

الحرب العراقية الإيرانية 1980 – 1988م ، ولم يبق لها سوى علاقات رسمية مع عدد محدود من الدول العربية تلك التي ساندت إيران في حربها ضد العراق (راشد ، 2004 : 56) .

ثم قامت الدوائر المسؤولة في إيران بتضخيم الثورة الإيرانية وتضخيم مرشدها ، وهو أمر ليس اعتباطيا أو غير مقصود منه ، بل إنه تخطيط دقيق للتغطية على ما يجري في إيران بقيادة الخميني ومن معه من الحاكمين وإلصاق أعمالهم بالإسلام تشويها وازدراء له ، فجرى تأسيس حزب الله اللبناني في طهران بتوجيه مباشر من الخميني عام 1982م وفق رؤيتين : الأولى ترى تقديمه كأداة لإيران ينفذ أجندتها ويتلقى التوجيهات منها ، ويتحرك على هدي سياستها في المنطقة من أجل خدمتها ، أما الثانية فترى في ضرورة دعم حزب الله ماليا وعسكريا ، بعد أن أكد زعيم الحزب حسن نصر الله أنه يؤمن بولاية الفقيه ، وأنه يدين بالولاء للمرشد علي خامنئي بعـــد وفاة الخمينـــي (مكي ، 2012 : 357) .

وقد زاوجت إيران وفي وقت مبكر بعد الثورة الإيرانية عام 1979م بين مصالحها القومية ورؤيتها العقائدية ، إذ ارتبطت إيران بعلاقات وثيقة مع نظم عربية علمانية عرفت بمواقفها المتشددة من التنظيمات الإسلامية مثل الجزائر وسوريا ، فضلا عن علاقتها بنظام ماركسي في اليمن الجنوبي (قبل الوحدة مع اليمن الشمالي) ، وكانت تعود مرجعية هذه العلاقة بالدرجة الأساس لمصالح إيران ورغبتها في اختراق النظام السياسي العربي خلال الحرب مع العراق بغض النظر عن الرؤية العقائدية التي كانت تقود النظام نظريا (بو منيجل ، 2005 : 54) .

ويمتد النفوذ الإيراني في العراق ذلك الذي نجم عن تداعيات الاحتلال الأمريكـــي للعراق عـــام 2003 م ، ليلتقي مع التحالف الإيراني – السوري الذي يأتي على رأس أولويات مشروع إيران الإقليمي ، إذ يمكن لإيران ربط سلسلة جغرافية متصلة من النفوذ الإقليمي تبدأ من غرب إيران مرورا بالعراق وصولا إلى سوريا ، ثم إلى لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة عن طريق هذا التحالف الإيراني – السوري ، وهذه الإطلالة الأخيرة باتت أحد الأوراق الفاعلة بيد إيران لفرض حضورها الإقليمي سواء بحدود تماس مباشر مع إسرائيل ، أو بضغط معنوي كبير على الدول العربية الرئيسية ، كما تمثل سوريا أيضا حلقة الوصل التي تربط إيران مع جبل عامل معقل الشيعة في لبنان في روابط تاريخية وعقائدية وإستراتيجية وإعلامية مما يعزز نفوذها الإقليمي (اللباد ، 2007 : 40) .

وينظر قادة إيران إلى مشروعهم بجدية تامة من أجل بناء دولتهم الإسلامية سواء أكان هذا المشروع مرتبطا بالعقيدة أم بدواعي الأمن القومي أم برغبة التوسع وطموحات السطوة الإقليمية، وقد دل ذلك مـــن خلال قيام المسؤوليـــن في إيران وخاصـــة في السلطة التنفيذية الذين فرضت عليهم السنوات العشرة الأولى من عهد الجمهورية الإيرانية تطبيق هذه الإستراتيجية من خـــلال ما كان يعرف بمبدأ تصديـــر الثورة معتمدين على ما جاء فـــي الدستور وخطب الخميني وتوجيهاته ، فقد حدد الدستور الإيراني أهـــداف السياســـة الخارجية في المادة الرابعة والخمسين بعد المائة مـــن الفصل السادس (ملحق رقم 1) ، إذ إن إيـــران تعد سعادة الإنسان في المجتمع البشري أجمع أنها قضيـــة مقدسة لها ، وأن الاستقلال والحرية ، وإقامة حكومة ما سمّاه بحكومة الحق والعـــدل حقا لجميـــع الناس فـــي أرجـــاء العالـــم كافـــة (وثيقة دستور الجمهورية الإسلامية في إيران، المادة 154) .

وبهذا أصبحت المرتكزات الآيديولوجية أحد أبرز تهديدات المشروع الإيراني لبيئة الأمن القومي العربي ، بعد أن بات هذا المرتكز في نظر النخب الإيرانية هو المصدر الوحديد للشرعية والقانون وإدارة شؤون المؤمنين ، وأن جميع الحكومات الأخرى هي شيطانية على حد قولهم ؛ وإن الحكام الذين يرفضون الاستسلام للإمام يجب أن يعاملوا بالسيف ، وأن يرسلوا إلى الجحيم .

المطلب الثاني

المرتكزات الاستراتيجية

تضع أغلب دول العالم البرامج المختلفة التي تساعدها في توظيف مواردها التي هي عناصر قوتها القومية عند تنفيذ استراتيجيتها القومية بما يحقق أهداف أمنها القومي ، ويأتي في مقدمة هذه الأهداف بقاء الدولة واستمرار وجودها والحفاظ على أمنها واستقلالها كوحدة سياسية فاعلة ومؤثرة في محيطها الإقليمي والدولي ، ويتطلب ذلك توظيف تلك الموارد والعناصر في أوقات السلم والحرب على حد سواء (فهمي ، 2011 : 35) .

وتعد إيران واحدة من الدول المصدرة للنفط ، وتعتمد في الأساس على هذه المنتج الاستراتيجي لإنقاذ استراتيجيتها العليا ؛ لذلك يلاحظ أن إيران حريصة على استقرار سوق النفط وأمن الطرق البحرية والبرية لتسويقه ووصوله إلى الأسواق العالمية ، لهذا فإن إيران تستثمر ثروتها بشكل نشط في تحقيق أكبر قدر ممكن من التنمية الداخلية ، يرافق ذلك السعي الحثيث لممارسة دور إقليمي يتناسب مع رؤيتها الاستراتيجية (عبد الله ، 2012 : 7) .

لذا تنوعت المرتكزات الاستراتيجية للمشروع الإيراني في منطقة الشرق الأوسط بين عدد من الأبعاد ، من أبرزها الآتي :-

1. **البعد الجغرافي :**

حظيت إيران بمزايا جيوستراتيجية نابعة من موقعها الجغرافي الفريد ، الذي جعلها تصبح حلقة الوصل بين الشرق الأوسط ووسط قارة آسيا ، هذين الموقعين اللذين يعانيان من ضعف عسكري واضح أدى إلى عدم قدرة دولهما التصدي للتأثير الثقافي والسياسي والاقتصادي الإيراني، إذ إن معرفة إيران الجيدة

بالمنطقة قد منحها قدرة هائلة على التأثير في محيطها الإقليمي ، وقد عززت الجوانب القومية الفارسية من هذه الرؤية كونها لا ترتبط بقواسم مشتركة مع جوارها الجغرافي سواء من البلدان العربية السنية ، أو جوارها الشرقي والشمالي ، رغم وجود بعض المصالح المشتركة غير المتطابقة مع روسيا (تشوبين ، 2007 : 181) .

وقد نالت المنطقة العربية لدى صانع القرار الإيراني اهتمام كبير بسبب ما تمتعت به من مكانة كبيرة في العصر الحديث جعلها تحافظ على مركز الصدارة الذي احتلته في عصور سابقة ، فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ازدادت أهمية المنطقة العربية مع اكتشاف النفط وتصديره (الخصوصي ، 1988 : 198 – 199) .

وأصبح النفط محورا هاما وأحد المتغيرات الرئيسية التي جعلت المنطقة العربية حلبة للصراع بين الشرق والغرب، فحظي بأولوية بارزة في مخططاتها الاستراتيجية (آل ثاني ، 2000 : 138) ، فضلا عن الصراع العربي الإسرائيلي وظهور إيران على مسرح الأحداث الدولية كقوة متنامية (الأعظمي ، 1992 : 94) .

ثم قدر لإيران أن تلعب دورا سياسيا مكملا للسياسة الأمريكية والبريطانية في منطقة الشرق الأوسط ، في وقت بلغت فيه أوج مجدها السياسي والعسكري في ظل سياسة الشاه محمد رضا بهلوي المدعوم من القوى الخارجية (مالتير ، 2005 : 133) .

وأولت إيران الثورة الإسلامية موقع الدول العربية الواقعة في المشرق والخليج العربي أهمية كبيرة وعدت هذا الموقع كمفصل استراتيجي في علاقات الصراع بين الشـــرق والغرب ، فهذا المفصل هو مركز لخمس جهات متصلة ؛ الجزيرة العربية ، والخليج العربي، والوطن العربي، والشرق الأوسط،

والمحيط الهندي ، كما أن موقع الدول العربية يتوسط طرق المواصلات بين أوروبا والشرق الأوسط وغرب آسيا وجنوب شرق آسيا ، ولا يبتعد كثيرا عن الحدود الجنوبية لدول آسيا الوسطى التي كانت جزء من الاتحاد السوفييتي السابق ووريثته روسيا التي لم يكن يفصلها عن الوصول إلى المياه الدافئة في المحيط الهندي سوى الخليج العربي وبالتالي إمكانية الوصول إلى بحر العرب والقرن الأفريقي (تنيرة ، 1986 : 81) .

وبطبيعة الحال كان لهذا الوضوح الجغرافي دورا مباشرا فـــي رسم علاقات إيران الخارجيـــة مع دول العالم والمنطقة ، إذ باتت مصالح إيران مع جميع الدول المجاورة متناقضـــة بشكل حاد بسبب حالة العداء والتصادم مع القومية العربية النابعة من المرتكزات الآيديولوجية التي كانت سببا مباشرا لعدائية واضحة وحادة في العلاقات مـــع العراق ودول الخليج العربي التي بدت في حالة توتر شديـــد منذ الثورة الإيرانية عام 1979م، وهو ما كان بدايـــة الوجـــود الواسع والمباشر للأساطيل والقواعد الغربيـــة والأمريكية بشكل خاص في الخليج العربي وبعض دوله، لحماية إمدادات النفط في بداية الأمر، ثم تطور ذلك ليتحول إلى وجود عسكري دائم (مكي ، 2012 : 347 – 348).

ونظرت إيران إلى الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة التي تحيطها بأنه اختراق للجغرافية الأمنية لها ، وعدت ذلك من أبرز التحديات الخطيرة التي تواجهها ، إذ قامت الولايات المتحدة الأمريكية بملء الفراغ في منطقة وسط آسيا وبحر قزوين الذي سببه انهيار الاتحاد السوفييتي ، وهو ما أدى إلى تعزيز شعور إيران بأنها أصبحت جزيرة تحاصرها الولايات المتحدة الأمريكية (الحيدري ، 2006 : 61) .

وهكذا بات ضروريا للأمن الإيراني كسر هذا الحصار وبناء قواعد جديدة للصراع جوهره القتال خارج الحدود ، فكانت المنطقة العربية الثغرة الأكبر في طوق الحصار الأمريكي بالمفهوم الإيراني ، الأمر الذي شجع إيران على تطوير مشروعها الأساسي الذي كانت بدايته الثورة الإسلامية وتعطل بشكل

جوهري بسبب الحرب مع العراق للفترة 1980–1988 م ، ليشمل هذه المرة مهمة الدفاع عن المصالح الحيوية لإيران خارج الحدود الوطنية وتحديدا على الأراضي العربية ، لذا وضع صناع القرار في إيران هرما من الإمكانات والقدرات الذاتية مع وضع الاعتبارات الجغرافية والسياسية والعسكرية في بناء إستراتيجي متكامل ، ويفرق المشروع الإيراني الإستراتيجي تجاه المنطقة العربية المترابطة لغويا وثقافيا ودينيا وجغرافيا وحضاريا بين سياسته في منطقة الخليج العربي وسياسته في منطقة المشرق العربي ضمانا لتعزيز الحضور الإيراني في كامل المنطقة (اللباد ، 2007 : 38).

وقد وضعت إيران مصلحتها القومية فوق كل الاعتبارات عندما بدأت بتنفيذ سياستها الخارجية الهادفة إلى تحقيق مشروعها تجاه المنطقة العربية عامة والخليج العربي خاصة ، فقامت باستثمار مرتكزي الموقع الاستراتيجي والاقتصاد كأدوات في الحفاظ على تلك المصالح ، وكانت تنظر إلى أن هذه الأدوات هي في الوقت ذاته أهداف مستقبلية ، الأمر الذي تطلب تعزيز قوة إيران وتأثيرها الإقليمي عبر تأكيد سيطرتها على المعابر المائية القريبة من حيزها الجغرافي في منطقة الخليج العربي ، وذلك من أجل التأثير على تلك المعابر التي تخدم المصالح الاستراتيجية للدول المطلة على الخليج العربي ولها أهمية كبيرة لمصالح الدول الغربية الكبرى، فضلا عن دورها في البعد الأمني تجاه منطقة الشرق الأوسط (بشارة ، 2012 : 10) .

لذلك كانت توجهات السياسة الإيرانية تجاه دول الخليج العربي منذ عهد شاه إيران وبعده ، تعكس الرؤية الإستراتيجية الإيرانية لدورها الإقليمي بأنها قوة لها مصالحها في المنطقة ، فقد احتلت الجزر العربية الثلاث : طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، في عهد الشاه واستمرت تتمسك بها حتى الآن ، رغم التطورات البراغماتية في السياسة الخارجية الإيرانية التي حدثت بعد تولي الاصلاحيون على الحكم عام 1997م ، الهادفة بالأساس الحفاظ على النظام الإسلامي وضمان استقراره بعد أن كان

يهدف تصدير الثورة الإيرانية إلى الجوار الجغرافي خاصة تجاه دول الخليج العربي التي تتواجد فيها التجمعات الشيعية الكبيرة في العراق والبحرين ، وكذلك في الكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر بنسب أقل ، وبطبيعة الحال المملكة العربية السعودية التي تضم أقلية شيعية في المنطقة الشرقية ، ومن ثم بدأت إيران تتجه إلى دعم وتطوير علاقاتها مع الدول الأخرى من دول العالم الإسلامي وبالذات دول الخليج العربي (المجالي ، 2011 : 13).

2. البعد الأمني :

تعرض الأمن القومي الإيراني إلى تحديات عدة فرضتها أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 م ، وذلك بعد تعاظم الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط ، سواء في أفغانستان وآسيا الوسطى والخليج العربي والعراق ، خاصة أن قضية مخزونات الطاقة أضحت مرتبطة بقضايا الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل (تشوبين ، 2007 : 183) . الأمر الذي دفع إيران لبلورة رؤية جديدة عن الأمن الإقليمي الخليجي ، تقوم هذه الرؤية على عدد من الوسائل التي شرعت إيران في استخدامها من أجل السيطرة على الأمن في الخليج ، فقامت ببناء قوة عسكرية بحرية اعتقدت أنها الأقوى في المنطقة ، بعد أن استعادت النتائج المتحققة من عملية حماية ناقلات النفط الكويتية في عامي 1987-1988م التي سميت بعملية النوايا الحميدة ، ورفع الأعلام الأمريكية على تلك الناقلات ، تلك العملية التي اوجدت انطباعا لدى إيران بأن التصور القائل أن القوة البحرية الإيرانية هي الأقوى في الخليج العربي، لم يكن سوى حلم ترسخ لمدة طويلة في عقول الإيرانيين ، فقد هيمن الأمريكيون على ما كان يعده الإيرانيون منطقة نفوذ خلفية (Davis,1993: 21) ، وأن لديها الإمكانيات والقدرات التي تؤهلها لتحريم المرور أو عرقلة حركة الشحن عبر مضيق هرمز ، الذي تعبر من خلاله 20% من نفط العالم متى ما رأت إيران أن ذلك يخدم مصالحها القومية العليا (الراوي ، 2006 : 75) .

وعليه ؛ فقد قام المنظور الإيراني للأمن الإقليمي على فكرة عدم السماح للأوضاع الأمنية في المنطقة بتهديد الأمن الوطني الإيراني، بما يعني أن تكون هذه الأوضاع مواتية لممارسة الدور والنفوذ الإيراني كأكبر قوة إقليمية في المنطقة، وفق الإستراتيجية الإيرانية التي تتلخص في السعي للهيمنة، حيث اتخذت هذه الإستراتيجية في التنفيذ العملي مظهرين أساسيين هما: استغلال الأوضاع في العراق والنفوذ الإيراني هناك كمدخل لهيمنة إيرانية أوسع واكبر في المنطقة، ومن جانب آخر، الإلحاح المستمر على فكرة إنشاء منظمة إقليمية للأمن في الخليج تكون إيران والعراق طرفين فيها مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتصور الإيراني هنا يقوم في جوهره على أن إيران ستكون لها الكلمة الأولى في مثل هذه المنظمة (عبد الرحمن ، جريدة أخبار الخليج البحرينية ، العدد 10851 في 8 كانون الأول 2007) .

وتعد فكرة إنشاء منظمة إقليمية مهمتها متابعة مهام الأمن في منطقة الخليج العربي هي فكرة قائمة لدى القيادات السياسية والدينية الإيرانية منذ عقود ماضية ، لكنها قد تبلورت بعد انتهاء حرب الخليج الثانية عام 1991 م ، وذلك جراء التواجد العسكري الأمريكي والغربي في الخليج العربي ، حيث بدأت إيران تطرح بين الحين والآخر تصوراتها من أجل تشكيل هذه المنظمة الأمنية لتحافظ على الأمن في منطقة الخليج العربية ، ولعل أبرز النقاط التي يطرحها الجانب الإيراني منذ ذلك الوقت حتى الآن هي الآتي:

أ. إقامة مشروع للأمن الجماعي بمشاركة دول الخليج الثمانية وهي: إيران والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر ومملكة البحرين وسلطنة عمان والعراق، وعلى أساسين هما الاستقلال والاعتماد على الذات.

ب. رفض التدخل الأجنبي في ترتيبات الأمن تحت أي شكل من الأشكال وإبعاد القوى الأجنبية المتواجدة عسكريا في الخليج .

ج. التفاهم حول توقيع اتفاقية عدم اعتداء بين إيران ودول الخليج العربية.

د. دفع الدول الخليجية للتفكير في تلك التصورات عبر الزيارات والاتصالات المشتركة (الطائي ، 2009 : 18) .

ثم بدأ الدور الإيراني في منطقة الخليج يزداد قوة وثباتا بعد أن أصبح مشروعا ينهض على فرضية مؤداها أن توازن الرعب في الخليج بفعل الحضور الإيراني الكثيف في المشرق العربي يمثل عامل ضغط تجاه الولايات المتحدة الأمريكية لقبول إيران كشريك إقليمي ، مما يسمح لإيران بتقاسم المصالح والنفوذ في هذه المنطقة المهمة من العالم ، وبهذا يكون المشروع الإيراني قد تجاوز حالة استهداف المصالح الأمريكية في الخليج ليصل إلى استهداف نسق هذه المصالح من أجل الدخول معها في حالة تقاسم (اللباد ، 2008 : 36).

وما أن تبلورالتوجه الأمريكي الجديد بِشأن القضية الفلسطينية واهتمامها بعملية السلام في الشرق الأوسط الذي توج بعقد مؤتمر أنابولس في تشرين الثاني 2007 م جاء بعد إهمال طويل أمتد لسنوات ساد خلالها العنف والشلل الدبلوماسي في ظل الادعاء الأمريكي للتحرك بإيجابية لإقناع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بالموافقة على التفاوض على قضايا الوضع النهائي للسلام بين الجانبين، والقيام

بمراجعة مشاريع الإصلاح والديمقراطية والشرق أوسطية، وإجراء ترتيبات إقليمية إستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط عبر إتباع سياسة خارجية جديدة تسعى إدارة الرئيس بوش لتنفيذها من خلال زيارته إلى المنطقة مطلع عام 2008م والتي شملت الأراضي المحتلة وودولة الكويت ومملكة البحرين والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر، لم يكن كل ذلك مطلوبا لذاته بقدر ما كان يتوخى تحقيق مصالح حيوية للولايات المتحدة الأمريكية تتمثل بالآتي:

أولا : تحجيم دور إيران وإبقاؤها داخل حدودها وإضعاف نفوذها في الشرق الأوسط.

ثانيا: تغطية الترتيبات الأمريكية المستقبلية في العراق.

ثالثا: ترتيب أوضاع المنطقة من النواحي السياسية والأمنية والاقتصادية لضمان السيطرة على التطورات الحاصلة فيها(شبلي ، 2012 : 177).

لهذا شعرت إيران في أوقات معينة من مستوى التسلح المتطور الذي وصلت إليه دول مجلس التعاون الخليجي من خلال حصولها على كميات كبيرة من الأسلحة التقليدية الغربية الحديثة ، فضلا عن أن الضمانات الأمنية التي توصلت إليها هذه الدول بموجب الاتفاقيات الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية قللت من إمكانية قيام إيران بتوجيه ضغوط سياسية أو عسكرية على هذه الدول (الراوي ، 2006 : 85) .

لذلك وضعت إيران رؤيتها الجديدة لإشكالية الأمن في الخليج بعد تنامي صراعها مع الولايات المتحدة الأمريكية وبرزت فيها الإبعاد التالية (شبلي ، 2012 : 178 – 179) :

أ. إن مسألة الأمن في منطقة الخليج هي مسئولية الدول الواقعة على شواطئه، ومن ثم فإن أي منظمة أو نظام إقليمي فرعي لا بد وان يدخل إيران طرفا أساسيا فيه.

ب. ضرورة إبعاد القوى الأجنبية والخارجية عن قضايا الأمن في الخليج.

ج. الدعوة إلى حل مجلس التعاون الخليجي، واقتراح إقامة نظام أمني تشارك فيه إيران، وأن التحالف الخليجي الجديد يجب أن يكون لإيران فيه اليد العليا باعتبارها أكبر قوة إقليمية.

د. الاستفادة من وجود أقليات شيعية في دول الخليج العربي والعمل على فتح أسواق للعمالة الإيرانية عبر مشروعات اقتصادية تستفيد منها إيران لدعم اقتصادها ووضعها الإقليمي.

هـ. صبغ دورها الإقليمي بالطابع الإسلامي في الخليج وذلك حتى تعطي مشروعية لهذا الدور، في إطار المواريث الدينية لشعوب ودول المنطقة العربية.

ترى الباحثة ؛ إن هذه الاعتبارات هدف انكشاف الأمن القومي العربي تماما أمام التوجهات العقائدية والتاريخية والمصلحية والنفسية الإيرانية ، بعد أن تتمكن من رسم الصورة في إطارها الشمولي، بعيدا عن الانتقائية التي لا تزيد الوضع في المنطقة إلا تعقيدا ، يصلح أن تكون مقدمة لتحرك مبني على أسس متوازنة لا تقف عند المظاهر ، وتنفذ إلى الدوافع الحقيقية ، لكنها تبقى قاصرة على التطلعات والآمال من دون تظافر الجهود المؤسسية لكافة الدول المعنية بالأمن العربي بصورة عامة والخليجي على وجه التحديد ، وذلك بعد أن ظهرت دلالات على وجود مقاربة نظرية وتقارب فكري مشترك بين نظرية ولاية الفقيه الإيرانية والعقلية الإسرائيلية المتعالية ، أدت إلى نتيجة مفادها وجود تشابه كبير في الأساليب والوسائل ، فالمبادىء الأساسية، والتطبيقات العملية في إجراءات الطرفين تنبع من النظرة الاستعلائية لهما، فهي قد باتت واضحة المعالم ، عبر الاستعلاء على باقي العرقيات والطوائف والتمايز

الشمولي عن الآخر وبفكرة أرض الميعاد وما وراءها ، حتى أن الطـــرفين يؤمنـــان بحتميـــة ظهـــور المخلص الذي له صفة الديمومة التاريخية والقيادة المنتظرة لأمته المتميزة ، بحيث تتحول هذه الأفكـــار إلى حركة سياسية لها برامجها الآنية وآفاقها المستقبلية ، لتنتهي بإقامة كيان جغرافي يتجه نحو الهدف الكوني المعبر عنه بالحكومة العالمية .

المبحث الثاني

أدوات المشروع الإيراني

أثارت الثورة الإسلامية الإيرانية مشاعر كثير من محبي الحرية في شعوب العالم، وكان لها تأثير كبير وحسن استقبال في منطقة الشرق الأوسط وخارجها، وحظيت بقدر من الاهتمام واجتذبت تعاطف المثقفين والمشاهير، لأنها ترمز إلى صراع كان يبدو بناء بين شعب يقوده رجل دين مسن ومسالم وبين طاغية ، لكن سرعان ما أخذت إيران الثورة تتحول إلى طرف مرعب ومنفر ، لأنها بدت كأنها ترمز إلى العودة إلى العصر الوسيط ، لكنها بنحو خاص طبعت الثورية في النفوس لا سيما في الأوساط اليسارية الأوروبية، لأنها أعادت تاريخ الآمال الخائبة في الثورات السابقة .

لذا أصبحت الرغبة في الحصول على القوة لدى صناع القرارالإيراني تمثل أمرا لا يمكن التخلي عنه، وسط هوس متصاعد للقوة من قبل حكومات الدول المحيطة التي تشكل معها محورا مشتركا ومهما في الهيكل التصوري للقوة الذي يبقى متباينا باختلاف الثقافات والمكونات التاريخية على وفق خصوصية كل أمة، لهذا ولد لدى الإيرانيين تصورا بأن المنطقة تعيش حالة حرب دائمة وأنها تواجه تهديدات تمس وجودها العقائدي قبل تطلعاتها الإستراتيجية ، فعمدت إلى استخدام أدوات عديدة من أجل انجاح مشروعها الذي بات يهدد الآخرين.

ويتناول المبحث الثاني أدوات المشروع الإيراني المهددة لبيئة الأمن القومي العربي من خلال المطلبين الآتيين :

المطلب الأول: أدوات آيديولوجية.

المطلب الثاني: أدوات القوة والنفوذ.

المطلب الأول

أدوات آيديولوجية

أصبح لإيران موقعا هاما وثقلا استراتيجيا في إطار علاقات التوازن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط ، وهي تطرح نفسها كقوة إقليمية بارزة في إطار التفاعلات السياسية والأمنية في المنطقة، وكذلك فإنها لم تخف نواياها في العراق منذ مغادرة القوات الأمريكية الأراضي العراقية نهاية عام 2011 م ، محققة بذلك مكاسب ومصالح نشطت آمالها الواسعة في لعب دور إقليمي بارز ومكانة دولية هامة فتحت لها الباب لأداء الدور النشط في الخليج في المستويين الاقتصادي والأمني، كما إن حالة التفكك التي يعيشها النظام العربي ساهم في دعم رغبة إيران في ذات الاتجاه، فالمشرق العربي بما فيه منطقة الخليج العربي يمثل لإيران أحد أهم ثوابت سياستها الخارجية التي هي جزء لا يتجزأ من طبيعة الدولة الإيرانية (شبلي ، 2012 : 182).

وقد سعت الدولة الإيرانية التي جرى وضع أسس نظامها السياسي بعد عام 1979 م، لأداء أدوار محددة بعد أن وجدت الظروف الموضوعية التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط ملائمة ، هذه الأدوار التي يمكن لإيران أن تلعبها إقليميا تتمثل بشكل أساس وفقا لوجهة نظرها عبر ممارسة الدور القيادي في المجالين الإقليمي والإسلامي ، كونها تطرح إيران أن بإمكان نظامها السياسي ذي الطابع الإسلامي أن يؤدي دورا قياديا ليس في محيطها الإقليمي فحسب ، بل من خلال تبني قضية السلام والاستقرار في الشرق الأوسط أكثر من ذي قبل ، على أن تنظر بجدية لمصالح دول المنطقة بعيدة المدى باتخاذ القرارات المدروسة بالتشاور مع الدول المعنية كافة ، وعلى وجه الخصوص في القضايا التي تتعلق بضمان الأمن الجماعي ، وإن ذلك يتطلب العمل بمبادىء الانفراج وبناء الثقة والمشاركة ، والارتباط بعلاقات مع الدول الإقليمية بعلاقات تعاون مبنية على الشفافية والمصداقية

والارتباط بترتيبات أمنية وعسكرية ، على أن تكون إيران اللاعب المدافع والحليف المخلص ، وإن هذا هو ما تعلن عنه إيران في المبادىء المحورية التي تحرك سياستها الخارجيـــة ، كمـــا تطمـــح إيـــران لممارسة دور قيادي على مستوى العالم الإسلامي من خلال الإعلان عن تبنيهـــا المبـــادىء الآتيـــة (أبطحي، 2005 : 178):

1. رفض سياسة العسكرة والتسلط من قبل القوى الدولية .
2. رفض الحركات المتطرفة التي تحث على العنف .
3. اتباع طريق مستقل يمتاز بالاستقلالية والتحررية والعدالة والوصول إلى التنمية والتقدم .
4. سلوك منهج الحوار بين الحضارات والتحالف من أجل السلام .
5. التعاون مع الدول الإسلامية كافة وعدم التخندق الطائفي .
6. لعب دور الحامي للعقيدة الإسلامية والوقوف بوجه الحملة الأمريكية الإسرائيلية تحت مسمى محاربة الإرهاب .

وتحاول إيران ممارســـة دور الطرف المحب للسلام العالمي مـــن خلال مساعيها الوصول إلى هذا الدور والعمل على تحقيقـــه وفقا للمبادىء والقيم التي يقـــوم عليها نظامها السياسي ، لا كما تقوم عليه أهـــداف المجتمع الدولـــي في إحلال السلم والأمـــن الدوليين ، فهي تسعى في هذا المجال لأداء هذا الدور ليس على المستـــوى الدولي بشكل عام ، وإنما على صعيد الشرق الأوسط ، وبذلك فهي تطمـــح أن تكون أحد اللاعبين الرئيسيين في ما يتعلق بالقضية الفلسطينيـــة ، إذ أنها تلوح بإمكانيـــة تسخير دورها الإقليمي المستند إلى قدراتها العسكرية بما يوفر لها المدخل الذي تستطيع مـــن خلاله أن تحقق أعلى المكاسب لصالح الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين في أي مفاوضـــات يراد منها التوصل

إلى سلام نهائي بين هذه الأطراف وبين إسرائيل ، بمعنى أن تتحول إلى دولة قائدة للإقليم وحاميه له ومدافعة عنه بعيدا عن التبعية لأي من القوى الدولية الأخرى (الراوي ، 2006 : 43 – 44) .

ثم وصلت الرؤى الرسمية الإيرانية إلى تصور إمكانية الإفادة من التحولات الهيكلية الجارية في المنظومة الدولية في وضع استراتيجية استقطابية هدفها الأول ملء الفراغ الآيديولوجي في العالم الثالث عقب انهيار الاتحاد السوفييتي، وهدفها الثاني الاستمرار في المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية على أساس نظام قيمي مستمد من الإسلام (Smith , 1992: 13)، ويستوعب الطاقات والخبرات والتجارب التي أفرزتها الفترة الممتدة من نجاح الثورة الإيرانية عام 1979 لغاية الآن، لذلك ، فإن السلاح النووي يمكن أن يقدم لإيران أداة بالغة الأهمية لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية (Chubin, 2001: 931) .

وعليه فقد وجدت إيران أن تعزيز مكانتها الإقليمية يفرض عليها اللجوء إلى أساليب أخرى تمكنها من تحقيق أهداف أمنها القومي الذي تعرض للتهديد نتيجة تفاعلات الأحداث الإقليمية مع مثيلاتها الدولية ، التي تصاعد خلالها استخدام القوة أو التهديد بها ضدها أو ضد دول مجاورة أسهمت بها قوى إقليمية ودولية ، أو لكون تلك القوة قد استخدمت على أراض مجاورة (سلمان ، 2000 : 140) .

ثم قامت إيران باستخدام عدد من الأدوات الآيديولوجية التي اعتمدها المشروع الإيراني تجاه بيئة الأمن القومي ، هذه الأدوات والتي هي في الأصل نابعة من داخل الدول العربية، خاصة بعد ظهور تداعيات أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 م التي أفرزت عدد من المشاريع الإقليمية والدولية الجديدة

والمختلفة، وقد جرى توظيف تلك الأدوات لاختراق دول المنطقة ، لذلك فأنها تعد تهديدات حقيقية لبيئة الأمن القومي العربي ، ومن أبرزها :

أ. حزب الله اللبناني :

حاولت الدول العربية ومنها دول منطقة الخليج العربي التكيف مع المشاريع الإقليمية والدولية التي استهدف بيئة الأمن القومي العربي، عبـــر منح الأمن ومكافحة الإرهاب أولوية مطلقة وتقديمهما على الإصلاح السياسي ، وقد واجهت تلك المحاولات عقبة كبيرة تمثلت بالجهـــود الإقليمية المضادة التي جاءت عبر الحدود الشرقية للوطن العربي وحملت مبدأ تصديـــر الثـــورة الإيرانية ، إذ قامت هذه الثورة بإنشاء أجهزة تابعة لها من أجل تنفيذ هذا التوجـــه ضمـــن منطقـــة جغرافيـــة عدتها منطقة نفوذ إيراني لها في العالم العربـــي ، وكانت لهذه الأجهـــزة أدوات وآليات برز فيها دور حزب الله اللبناني الذي لم يتـــرك مجالا فـــي الأوساط الشيعية إلا وكانت له يد فيها ســـواء في اليمن أو العراق أو بقية دول الخليج العربي من أجل بناء نظام سياسي جديـــد تضمـــن فيه إيران نفوذا قويا يصل إلى حد السيطرة بعد أن أصبحت بوابة رئيسة من بوابات النفوذ في المشرق العربي (نوار ، 2008 : 27) .

ويعود انشاء حزب الله في لبنان إلى الفترة التي شهدت حصول الانقسام في حركة أمل الشيعية اللبنانية بسبب قيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 م ، هذه الثورة التي تسببت بانقسام الحركة إلى جناحين : أحدهما حركة أمل التي ترى أن المرجعية الدينية لا بد أن تكون من داخل لبنان ، فيما دعا الجنـــاح الآخر إلى اتخاذ الإمام الخميني قائد الثورة الإيرانية المرجع الأعلى للشيعة في كل أنحاء العالم بما فيها لبنان ، ثم تعزز الانقسام بين الجناحين عقب الاجتياح الإسرائيلي لبيـــروت عـــام 1982م مـــن مؤيـــد للتفاوض مع إسرائيل تمثله حركة أمل وآخر يتمسك بخيار المقاومة فكان انشقاق بعض كوادر وقـــادة

أمل مكونين حزب الله الذي اعتمد المقاومة خيارا استراتيجيا له في مواجهة إسـرائيل ، وقـد ارتـبط الحزب بإيران انطلاقا من ثوابت ومفردات فكرية وعقائدية (الدسوقي ، 2006 : 94) .

لذا فإن حزب الله نشأ في ظل حركة أمل اللبنانية الشيعية وأصبح حزبا سياسيا يشارك في الحياة السياسية اللبنانية بعد خروج القوات السورية من لبنان على أثر صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1559 في 2 أيلول 2004م ، وهذا القرار يعد سابقة أممية كونه يعالج قضايا سياسية داخلية في دولة عضو في هيئة الأمم المتحدة لا تهدد السلم والأمن الدوليين حسب ما يفترض ميثاق الهيئة في القضايا التي يتطلب معالجتها من مجلس الأمن، كما أن القرار يدعو إلى نزع سلاح المليشيات اللبنانيـة وغير اللبنانية ومـن ضمنها: سلاح المقاومـة الإسلامية الجناح العسكـري لحزب الله وسلاح الفلسطينيين فـي لبنـان (تقي، 2007 : 165).

إلا أن حزب الله رفض تسليم سلاحه قبل عودة الأسرى اللبنانيين واستعـادة مزارع شبعا اللبنانية مـع تأمين حماية للحدود الجنوبيـة بجيش قوي قادر على أن يكون الرادع ضد أي غزو إسرائيلي آخر وأن الرادع الوحيد هو القدرة على شن حرب عصابات (تشومسكي ، 2007 : 346) .

إن هذا الدور العسكري البارز لحزب الله مكنـه بنجاح مـن الدخول فـي معارك عديدة مع إسـرائيل دفعت باتجاه نشوب الأزمة اللبنانية – الإسرائيلية منتصف عام 2006م بعد أن رد الجيش الإسـرائيلي بعملية حربية استهدفت أغلب الأراضي اللبنانية : الجنوب اللبنانـي ومطار بيروت والضاحية الجنوبية للعاصمة بيروت حيث يقع مقـر حزب الله، كما فرضت البوارج الحربية الإسرائيلية حـصارا بحريـا على لبنان مما دفع بحزب الله لإطلاق الصواريـخ عليها وإصابة إحدى هـذه البوارج ، كمـا نجـح الحزب إلى حد كبير في تحقيـق نوع مـن التوازن طوال فترة الحرب بين الجانبين التي استمرت 33

يوما ، إذ أعلــن عن وقــف العمليــات الحربيــة يــوم 14 آب 2006م بموجب القرار الأممي رقم 1701 الصادر عن مجلس الأمن الدولي (شبلي، 2012 : 186).

وقد برزت مجموعة من التهديدات لبيئة الأمن القومي العربي ، جسدتها نشاطات حزب الله في لبنان وخارجها ، وهي بذات الوقت تُعّد مــن الأبعاد التي تقوم عليها علاقات حزب الله مع إيران ولا يمكــن تجاهلها ، لأنها جاءت نتيجة تأثر هذا الحزب في الأساس بالثورة الإسلامية في إيران ، من أبرزها :-

أولا: تبني نظرية ولاية الفقيه : يتبنى حزب الله نظرية الحكم التي يقوم عليها نظام الجمهورية الإسلامية في إيران التي كان للدين الدور البارز في رسم السياسة الخارجية الإيرانية بشكل عام بعــد قيــام الثورة التي قادها رجال الدين عام 1979 م ، المعروفة باسم نظرية ولاية الفقيــه (الزهيــري ، 2011 : 44) .

وإن تبني حزب الله لهذه النظرية جعل تحالفه مع إيران يتجاوز سقف السياسة ليصل إلى التحــالف المرجعي الذي يمنح مفردة التقليد كأساس من أسس المذهب الشيعي ، والتقليد هو طاعــة الإمــام الغائب طاعة تامة ، والامام هو محمد بن الحسن العسكري الملقب بالمهدي، الذي يحمل التسلــسل الثاني عشر عند الشيعة الإمامية ، ولكون الإمام غائب فإن التقليد ينتقل إلى نائب الإمام الذي يتمتع بمنصب الفقيه ، وقد اتهم الشيعة بأن هذا التقليد يحجر على الفكر ، كما اتهموا قبل ذلك بأن الإمامة نوع من الديكتاتورية ، لكن النظر إلى هذا الاعتقاد في ضوء الحركات السرية ونظمهــا عمومــا يمكن أن يترجم على أساس أنه الطاعة الكاملة للنظام (شتا ، 1979 : 34) .

وفي ظل هذا التقليد والانصياع التام الذي يبديه حزب الله للسياسة الإيرانية وتوجهاتها ، فقد بات في حكم المؤكد استعانة إيران بقدرات حزب الله تجاه الخلافات التي تعيشها إيران جراء تنامي أزمة برنامجها النووي ، إذ إن الحرب أحد سيناريوهات منع إيران من الاستمرار في إكمال

مشروعها النووي ، وإن نشوب عمليات عسكرية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية هو أمر محتمل في أي وقت، الأمر الذي يمنح القوات الإيرانية الحجة في الرد على أي ضربة أمريكية استباقية قد تكون مدعومة من الكيان الإسرائيلي إن لم يكن هذا الكيان هو البادىء في توجيه تلك الضربة ، لذلك وبحسب هذا الاحتمال فقد أصبح استهداف المنشآت العسكرية في شمال إسرائيل من مواقع حزب الله في جنوب لبنان هو الأمر الأكثر تأثيرا (اللباد ، 2007 : 41) .

وهذا بحد ذاته تهديد كبير لبيئة الأمن القومي العربي بعد أن أصبحت إيران طرفا أساسيا في الحراك السياسي اليومي في كامل المنطقة الممتدة من حدودها الغربية وحتى جنوب لبنان ، ويشكل ضغطا على الحضور الأمريكي وتحالفاته في المشرق العربي .

ثانيا : التكوين الديني والمذهبي لقادة حزب الله : تلقى معظم رجال الدين من قيادات حزب الله اللبناني علومهم الدينية في المدارس الدينيـــة في الحوزة العلمية في مدينة النجف العراقية أو في حوزة مدينة قم الإيرانية، وذلك وفقا لمتطلبات ولاية الفقيه التـــي تعد من الخصائص الأساسية التي تحكـــم العلاقة بين إيران وحزب الله مقارنـــة بالحركات الأخرى، وذلك لأن حزب الله يقبل بولاية الفقيه وقيادة الخميني قبولا كاملا (قاسم ، 2002 : 76) .

وتحول فكر الخميني إلى مصدر للحاكمية في هذا الحزب ، ويتضح ذلك بصورة كبيرة في الرسالة المفتوحة التي أصدرها حزب الله عام 1985م ، وهـــي بمثابة البيان التأسيسي الأول لهذا الحزب ، وجاء فيها: " إننا أبناء أمـــة حزب الله التي نصر الله طليعتها في إيران ، وأسست من جديد نواة دولة الإسلام المركزية في العالم ...نلتزم بأوامر قيادة واحدة حكيمة وعادلة تتمثل بالولي الفقيه الجامع للشرائط ، وتتجسد حاضرا بالإمام الخميني " (فضل الله ، 1994 : 465).

ثالثا : تبني حزب الله شعارات المقاومة ضد إسرائيل: يمثل تبني حزب الله اللبناني الشعارات المخالفة للاستكبار والداعيـــة إلى الاستقلال ورفض التبعيـــة ، عنصر الانسجـــام هذا الحزب مع إيران ، الأمر الذي زاد من تقديم الدعم الإيراني لحركات المقاومة ، إذ يمثل حزب الله اللبناني أحد أهم الأوراق الداعمة لما تسميـــه إيران بمعسكر المقاومة الذي يجمعها به وحركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي والنظام السياسي في سوريا ، لذلك دعمت إيران حزب الله دعما معنويا وسياسيا وعسكريا ، وقد برز بشكل مؤثر أثناء العدوان العسكري على لبنان في صيف عام 2006م، إذ مكن قوات حزب الله من الصمود في وجه الضربات الصاروخية والقصف الجوي المكثف للقوات الإسرائيلية، وذلك عبر إنشاء أنفاق ومخابىء محصنة تحت الأرض بمساعدة من المهندسين الإيرانيين ، بالإضافة لإمداد الحزب بالأسلحة المتطورة المضادة للدبابات والقطـــع البحريـــة (الشرقاوي ، 2007 ، موقع أون إسلام الإلكتروني:http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis).

ترى الباحثة أن حزب الله أصبح الورقة الرابحة الأبرز في المشروع الإيراني والأداة المحلية الأكثر نجاحا وقوة وتأثيرا على المستويين اللبناني والعربي، وذلك من خلال المشتركات الدينية والسياسية التي تجمع حزب الله مع إيران مما جعل هذا الحزب يصبح واحدا من أبرز القوى العربية المواجهة لإسرائيل بعد أن حقق نجاحا في تصديه لها وإجبارها على الانسحاب من الشريط الحدودي المحتل عام 2000م ، ومنعها من تحقيق نصر في حرب تموز 2006م، وبات حزب الله الأداة الإيرانية الأبرز في مشروعها المهدد لبيئة الأمن القومي العربي ينفذ أجندتها ويتلقى توجيهاته منها ويتحرك على هدي سياستها في المنطقة ومن أجل خدمتها ، فهو يتلقى الدعم المالي والعسكري

منها، وأن تأسيسه قد تم بتوجيه مباشر من الخميني عام 1982م، وأن زعامته تؤمن بولاية الفقيه ، وتدين بالولاء للمرشد الإيراني الحالي علي خامنئي .

ب. **الحركة الحوثية في اليمن :** سعت الجمهورية الإسلامية الإيرانية للتحرك الفعلي والجاد نحو دول النظام الإقليمي العربي بوجه عام ، ودول الخليج العربي المجاورة بوجه خاص وذلك من خلال توجهاتها التي قامت برؤية المذهب عند الشيعة العرب كولاء سياسي محتمل لإيران كدولة، وبدأت بالتثقيف عنه سواء للحركات السياسية ذات الطابع الديني، أو للأسرى من الجنود الشيعة العراقيين أبان الحرب العراقية – الإيرانية ، أو من خلال الزيارات التي يؤيدها العرب من أبناء المذهب الشيعي للأماكن المقدسة في إيران، أو عبر الإغراءات المتعددة الأشكال لشيعة دولة الكويت ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية، وقد جاء هذا السلوك الإيراني على وجه ليس تبشيريا ولا دينيا ولا تعبديا، بل ليس له علاقة بالولاء الديني لمرجع معين، إنما هو نشاط سياسي يحول المذهب إلى ولاء لدولة أجنبية ، وهو أمر لا غرابة فيه أن يكون مرفوضا ذلك أنه يساهم في تأجيج الطائفية داخـــل المجتمعات العربية (بشارة ، 2012 : 20) .

والأمر تجاه اليمن لم يخرج عن هذه التصورات ، لكن بإضافات ضرورية وجوهرية كانت تضيف كل تلك الاحتمالات المتعلقة بالتبشير للمذهب وطريقة التعبد والولاء لمرجـــع معين ، بعد أن مدت خيوطها تجاه طائفة الزيدية وتحويل ولاءاتها المذهبية والإعتقادية ، فكانت الحركة الحوثية هي الأداة للوصول إلى الهدف (الزهيري ، 2011 : 96).

وحاولت إيران جاهدة العمل على تحقيق حلمها، واتخاذ الحوثيين جسر عبور لتسلل المـــذهب الاثنـــى عشرية في اليمن، وذلك من خلال :

(1) إيفاد الطلاب اليمنيين إلى إيران بحجة الدراسة، لتقوم بصياغتهم صياغة جديدة، ليكونوا أصابع إيرانية شيعية، تخدش عقائد اليمنيين.

(2) الدعم الإعلامي الإيراني الواضح للحوثيين، من خلال تبني وسائل الإعلام الإيرانية كقناتي العالم والكوثر الفضائيتان وغيرهما، لحرب الحوثيين مع السلطة اليمنية.

(3) الدعم العسكري الإيراني للحوثيين، حيث أعلن مسؤول أمني في الحكومة اليمنية السابقة، أن الجيش اكتشف ستة مخازن للأسلحة المملوكة للحوثيين، وبعض الأسلحة المصنوعة في إيران، وتشمل المدافع الرشاشة والصواريخ قصيرة المدى والذخائر، كما أعلن في الفترة الماضية القبض على سفينة إيرانية في السواحل اليمنية محملة بالأسلحة والذخيرة كانت في طريقها إلى الحوثيين.

(4) العثور على وثائق في المستشفى الإيراني في العاصمة اليمنية، تدل على تورطها في عمليات تجسس ودعم مالي وعسكري للحوثيين،مما أدى إلى إغلاقه من قبل الحكومة اليمنية.

(5) مجموعات التجسس التي أعلن عنها الرئيس اليمني هادي منصور في غير ما مرّة.

(6) الدعم الإيراني للحراك الجنوبي من أجل زعزعة الاستقرار وإرباك حكومة التوافق لتسهيل السيطرة وتمدد نفوذ الحوثيين.

(7) الرغبة الحوثية المتواصلة بالسيطرة على ميناء ميدي الاستراتيجي في البحر الأحمر في محافظة حجة المحاذي للحدود مع السعودية، بطلب مباشر من قيادات الحرس الثوري الإيراني وفقا لتصريح وزير في حكومة الوفاق اليمنية لصحيفة الوطن السعودية.

(8) اعترافات بعض من أتباع الحوثي الذين استسلموا أثناء المواجهات، والذين أكدوا قيامهم بالتدرب في معسكرات تابعة للحرس الثوري الإيراني مع عناصر فيلق بدر في العراق، إذ كان يتم إحضار أفراد من شيعة العراق ومن الحرس الثوري الإيراني لتدريب الحوثيين والإشراف على مناوراتهم القتالية (حسان ، جريدة الجمهورية اليمنية ، العدد 15526 في 6 أكتوبر2012).

وقامت إيران بتزويد الحركة الحوثية في اليمن بأسلحة متطورة ، خلال الحروب الستة التي نشبت بين القوات الحكومية في اليمن والحوثيين ، بعد تحول جزء من الحركة الحوثية إلى ميليشيات عسكرية ذات بعد ايديولوجي ، تمرس الحوثيين خلال الحروب الخمسة الأولى واكتسبوا خبرة قتالية على مدى ما يزيد على أربعة أعوام بدأت في 2004/6/18 واستمرت لغاية 17/ 7 /2008 (الدغشي ، 2009 : 35) .

ثم جاءت الحرب السادسة التي اندلعت للفترة من آب 2009 لغاية شباط 2010 ، إذ نقلت إيران فيها صواريخ متطورة مضادة للدروع، عبر البحر الأحمر من ميناء إفريقي على سفينة إيرانية رست قبالة سواحل اليمن الواقعة على المنطقة البحرية للميناء في ميدي، إذ أفرغت حمولتها بنقلها على قوارب صغيرة وخزنت في مزارع وأماكن قريبة من الميناء، وبعدها قام الحوثيون بنقلها إلى مناطق متعددة بصعدة وحرف سفيان بعد المرور بمحافظتي حجة والحديدة، وتحدثت المصادر أيضا عن تورط مسؤولين رتبوا لدخول السفينة الإيرانية، وقيام السلطات الأمنية بالتحقيق مع اثنين من مجموعة ضبطوا على ذمة القضية، سبق أن تم تفجير قاربين بميناء ميدي أواخر آب 2009م في اشتباكات بين القوات البحرية اليمنية وأشخاص كانوا يحاولون تهريب أسلحة، وفي 25 تشرين الثاني 2009 م احتجزت البحرية اليمنية سفينة إيرانية محملة بأسلحة مضادة للدروع، في منطقة قبالة شواطئ ميدي في البحر الأحمر عند أقصى الشمال الغربي لليمن، وكانت السفينة في طريقها إلى تفريغ حمولتها من الأسلحة بالقرب من منطقة حرض لإيصالها إلى المتمردين الحوثيين، كما كان على متن السفينة خمسة إيرانيين وهندي مدربون وخبراء سلاح وقد تم القبض عليهم بعد أن جاؤوا إلى اليمن للانضمام إلى المتمردين الحوثيين, وللحلول مكان خبراء ومدربين إيرانيين يعتقد أنهم جرحوا أو قتلوا في المعارك. وهذه السفينة التي ضبطتها البحريـــة اليمنية ليست السفينة الأولى ، إذ تعد ثاني أو ثالث سفينة إيرانيـــة تم القبض

عليها وهـــي محملة بالأسلحة محاولة عبور البحر الأحمـــر، كما سبق ضبط قارب إيراني بالقـــرب مـــن سواحل ميدي ما يزيد من تأكيد تورط إيران في دعم حركة التمرد الحوثي من خلال هذا المنفذ (الجبلي ، 2010 : 36) .

وأظهرت الظاهرة الحوثية في اليمن وجود بعدا إقليميا لحالة التمرد التي قامت بها الحركة الحوثية ضد القوات الحكومية ، إذ لم تقتصر تداعيات الحرب التي نشبت بين الطرفين على اليمن وحدها؛ بل طالت دولا مجاورة كالسعودية ، وهذا ما أكدته الجولة السادسة من الحرب بين الحوثيين والنظام اليمني حيث نالت شرارة هذه الحرب الجانب السعودي، الأمر الذي دفع المملكة العربية السعودية الدخول على خط الصراع الحوثي بعد أن تعدى الحوثيون على حدودها في عام 2009م . وقد جاء ذلك التصعيد، بعد أن وجدت الرياض " الدعم الخليجي والعربي الصريح لموقفها من الحرب ضد الحوثيـــن استشعارا من هـــذه الدول لمخاطر جر المملكة إلى صراع طائفي ومذهبي تكون تأثيراته كارثيـــة على كل دول الخليـــج العربي، وليس فقط على اليمن والمملكة العربية السعودية فقط ، لكن الدول العربية كلها كانت تنسق مع اليمن من أجل إيجاد طريقة لمنع هذا التطور لئلا تتحول المواجهات المحدودة إلى أزمة يصعب السيطرة عليها في قادم الأيام، ويصبح الشريط الحدودي كله ملتهبا " (عمرو، مجلة البيان، العدد 281 ديسمبر2010) .

ترى الباحثة ؛ إن الدور الذي لعبته إيران في دعم الحركة الحوثية في اليمن ، واستخدمها كأداة في مشروعها الإقليمي تجاه المنطقة العربية قد أسهم في بروز إيران كقوة إقليمية لها تأثيراتها على التفاعلات السياسية والأمنية في منطقة الخليج ، وهذا ناتج من موقعها الاستراتيجي وثقلها الواضح في إطار علاقات التوازن الإقليمي لهذه المنطقة، مع عدم إخفاء أطماعها الإقليمية منذ عهد الشاه في ممارسة الدور الذي تريد أن تلعبه والمتمثل بملء الفراغ الأمني الذي لا بد أن يتحقق من خلال الرغبة بإبعاد الولايات المتحدة الأمريكية عن دول المنطقة، الأمر الذي فتح لها الباب للعب دور نشط في الخليج سواء في المستويات الاقتصادية أو الأمنية على حد سواء، كما ساهم في دعم هذا التوجه حيال حالة التفكك التي يعيشها النظام الإقليمي العربي وما رافقه من ضعف أصاب الاتجاهات القومية المتطرفة واليسارية بعد اندلاع حرب الخليج الثانية عام 1991م ، إذ يمثل الخليج لإيران واحدا من أهم ثوابت سياستها الأمنية التي هي جزء لا يتجزأ من طبيعة الدولة الإيرانية .

المطلب الثاني

أدوات القوة والنفوذ

لم تكن هجمات أيلول 2001 م في الولايات المتحدة الأمريكية هي سبب التغير الحاد في سياسة إيران الخارجية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، إذ سبق لإيران أن اعلنت توقف سياسة تصدير الثورة وتعهدت بتطبيع علاقاتها الدولية بعد وفاة الخميني قائد الثورة الإيرانية التي أسقطت نظام الشاه السابق ، غير أن هذه السياسة لم تفض إلى جعل إيران كالدول الأخرى بعد أن استمرت بتقديم الدعم إلى حزب الله اللبناني والأحزاب الفلسطينية الإسلامية (حماس والجهاد) وبعض الحركات الدينية السياسية في دول الخليج العربي ، مثل الحركة الحوثية وبعض الأحزاب الدينية العراقية .

واصبح دعم تلك الأطراف العربية من ثوابت السياسة الخارجية الإيرانية ، ومن أبرز أدوات مشروعها الإقليمي إلى جانب أدوات النفوذ والقوة العسكرية ، ومع كل ذلك فإن أحداث أيلول 2001 م قلبت كل شيء بعد أن أنهت التهديدات الإقليمية التي كانت تقف بوجه إيران، أي نظامي طالبان وصدام حسين السابقين، فقد كان نظام الأصوليين في أفغانستان معاديا للإيرانيين الشيعة، ولم يكن التصريح الأول الذي أطلقه مرشد الثورة الإيرانية علي خامنئي، بعد استيلاء قوات التحالف الأمريكي البريطاني على بغداد عام 2003م ، إلا تعبيرا عن تناقض كلي مع خطاب معظم زعماء المنطقة آنذاك ، كونه قد بدأ بقوله نحن مسرورون ، وفوق ذلك ، سمح زوال هذه الأنظمة المعادية، بسلطات قريبة من إيران، ففي أفغانستان أظهر حامد قرضاي اهتمامه بمواصلة الصراع مع طالبان، وفي العراق بعدما ترك

المندوب الأمريكي بول بريمر إدارة الأمور للسلطات المحلية، جعل وزن الشيعة في البرلمان والحكومة فـــي العـــراق حليفا حقيقيا (كوفيل ، 2008: 392).

وقد توافقت المصالح والأهداف الإيرانية ضمن البيئة الإقليمية في منطقة الخليج العربي، مع ما رتبه الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 م ، عندما حقق هدف إيران في التحول إلى قوة سياسية عسكرية إقليمية مهيمنة ، بعد أن أيقنت فيه الولايات المتحدة الأمريكية أنها قد أصبحت تحاصر إيران انطلاقا من غزو العراق بعد الوجود الأمريكي الغربي في مناطق العراق المختلفة، بالإضافة إلى الوجود الغربي في أفغانستان في أعقاب الإطاحة بنظام طالبان عام 2001 م ، والوجود العسكري الأمريكي في دول مجلس التعاون الخليجي منـــذ عـــام 1991م ، لكن إيران استطاعت تعزيز نفوذها الإقليمي من خلال عدد من أدوات القوة والنفوذ التي من أبرزها:

1. **النفوذ الإيراني في المنطقة العربية**

برز النفوذ الإيراني في المنطقة العربية في أعقاب الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م ، وظهر هذا النفوذ واضحا من خلال المؤشرات الآتية :

أ. النفوذ الإيراني في العراق : سمح هذا الغزو بتعزيز الوجود الإيراني في العراق انطلاقا من الارتباط المذهبي بين شيعة العراق ونظرائهم في إيران الذين تتباين أصولهم العرقية لكنها تلتقي مذهبيا ، وهم :

- العراقيون الشيعة من أصل إيراني .
- العراقيون الذين يتكلمون اللغة الفارسية .
- العراقيون الذين يحملون اسم عائلة باللغة الإيرانية .

- رجال الدين الشيعة على اختلاف جنسياتهم .
- أعضاء الأحزاب الدينية الشيعية مثل : حزب الدعوة ، والمجلس الأعلى الاسلامي .
- العراقيون الشيعة من قومية الأكراد الفيليين .
- العراقيون الذين حاربوا إلى جانب إيران في الحرب العراقية الإيرانية (المجموعة الدولية للأزمات ، تقرير رقم 38 في 21 آذار 2005 : 5–7).

وبرز دور النفوذ الإيراني في العراق بعد أن اختل التوازن الإقليمي جراء الاحتلال الأمريكي للعراق، الأمر الذي سمح لإيران تعزيز حضورها الإقليمي بعد هذا الاحتلال بسبب امتدادات إيران السياسية والطائفية في العراق، وتولي حلفائها مقاليد السلطة في بغداد بغطاء أمريكي، فيما امتد نفوذ إيران في العراق ليلتقي مع التحالف الاستراتيجي الإيراني – السوري الذي يأتي على رأس أولويات مشروع إيران الإقليمي ، فعن طريقه أمكن لإيران ربط سلسلة جغرافية متصلة من النفوذ الإقليمي تبدأ من غرب إيران مرورا بالعراق وسوريا ، وصولا إلى لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة، وهذه الإطلالة باتت أحد الأوراق المهمة بيد إيران لفرض حضورها الإقليمي سواء بضغط معنوي كبير على الدول العربية أو بحدود تماس مباشرة مع إسرائيل (اللباد ، 2007: 40) .

وقد أفرز النفوذ الإيراني في العراق عن عدد من النتائج التي كان من أهمها :

أولا : نجاح السياسية الإيرانية في إجبار الولايات المتحدة الأمريكية على تغيير سياساتها تجاه إيران ؛ إذ قبلت الإدارة الأمريكية إجراء مباحثات مباشرة مع إيران على مدى ثلاث جولات تركزت حول العراق (الجمال ، 2010 : 43) .

ثانيا: تعزيز النفوذ الإيراني في العراق مما زاد من التفوق الإيراني بتوازن القوى الإقليمي الذي ظل معتمدا على التنافس التاريخي بين العراق وإيران ، مع دور مواز للملكة العربية السعودية ، مدعوما من دول مجلس التعاون الخليجي ، وقد أدى تعزيز هذا النفوذ بتحول العراق إلى قوة مضافة إلى القوة الإيرانية ، بما يدعم المشروع الإيراني في المنطقة (إدريس ، 2007 : 26)

ب. التحالفات التي تتجاوز الإطار الآيديولوجي : تمكنت إيران من عقد تحالفات استراتيجية تتجاوز الإطار الأيديولوجي مع عدد من الأطراف في منطقة المشرق العربي ، والتي كان من أبرزها التحالف العسكري مع سوريا وحركة المقاومة الفلسطينية حماس ، بالاضافة إلى تزايد التأثير الإيراني في لبنان من خلال العلاقة مع حزب الله الذي أصبح يعد من أهم الدعائم الدفاعية لإيران انطلاقا من الترابط الفكري الوثيق بين الحزب والنخبة الحاكمة في إيران وخاصة الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدي نجاد ابن المؤسسة العسكرية والأمنية الإيرانية ، وبالتالي فهو رفيــق لكل التنظيمات الإسلاميــة التي يعد حــزب الله جزءا منها (كشك ، 2006 : 117) .

واعتمدت إيران هذه التحالفات الإقليمية كجزء من استراتيجيتها الدفاعية للتصدي لمحاولات الولايات المتحدة الأمريكية الهادفة إلى عزل إيران ، فقد جاءت عناصر المصلحة لتشكل السند القوي في الفكر السياسي الشيعي بعد أن أرسى الخميني هذا المفهوم، بعد أن خالف العقيدة الشيعة التي تعد تعطيل حكم النص الديني وإن كان بشكل مؤقت يعد أمرا محرما ، إلا أن نظرية الخميني ترى أن الحاكم الفقيه هو من يقرر مصلحة الدولة التي تعلو أحكام الله وأوامره ، ومن أجل ذلك قام بتشكيل مجلس تشخيص مصلحة النظام ، ومهمته الاعتراض على القرارات التي تصدر استنادا للدستور ، وانطلاقا من هذا الأمر ، نجحت إيران في بناء تحالفات مع أطراف إقليمية تختلف معها في الأيديولوجيا الدينية حسب قناعة صانع القرار الإيراني التي تشير إلى أن النتائج التي رتبها

الغزو الأمريكي للعراق لا يمكن التصدي لها من خلال دعم الجبهة الداخلية فحسب ، وإنما أيضا من خلال بناء تحالفات إقليمية مع الأطراف التي تواجه التحديات ذاتها (كشك ، 2012 : 178) .

ج .النفوذ الإيراني في دول مجلس التعاون الخليجي : انطلقت سياسة إيران في منطقة الخليج العربي من كونها قوة مركزية تطل على سواحله الشرقية، وتتحكم في ثرواته المائية وصادراته النفطية ، وهـــي تولي موضوع الأمـــن في الخليج جل عنايتهـــا في مواجهة التهديدات أو التدخلات مـــن خارج الإقليم ، لكنها انتهجت سياسة ديناميكية تستجيب لتحولات النظام الدولـــي وانعكاساتها على منطقة الخليـــج ؛ فإيران تتفادى المواجهة المباشرة مـــع الولايات المتحدة الأمريكيـــة ، وتسعى لتطوير علاقاتها مع دول الخليج العربي والعديد من الدول العربية الأخرى كالأردن والمغرب وتونس والسودان، وقد سار الخطاب الإيراني الرسمي بصورة عامـــة فـــي معارضة سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الأمريكية في الخليج ، إلا أنها في الممارسة السياسية تبنت مجموعة من الخطوات التي تعبر عن حركيـــة في المواقـــف توازن بين إحساسها بمخاطر المجابهة مع النظام الدولي وعدم الإذعان الكلي لهذه السياسات (مصالحة ، 1997 : 61) .

ويأتي الأعلان الإيراني بأن دول مجلس التعاون الخليجي ليست طرفا في الأزمة الناشبة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية ، مكملا لمساعيها ذات النهج المزدوج الذي يبرزه الخطاب الإيراني الرسمي بخصوص طمأنة هذه الدول وتهديدها في آن واحد بشأن البرنامج النووي الإيراني، وهذا ما أكده الرئيس الإيراني السابق في زيارته للكويت فـــي شباط 2006 م ، مدعيا أن إيران جار يريد الاستقرار لجيرانه والمنطقة برمتها (التقرير الاستراتيجي العربي الصادر عن مركز الاهرام للدراسات، 2005–2006م : 242) .

إن هذا التوجه والتحول في السياسة الإيرانية جاء من ترتيب الأولويات ، إذ استمرت علاقاتها الوطيدة بالشيعة في دول مجلس التعاون الخليجي ، وظلت هــذه العلاقات إحدى العقبات الرئيسية التي حالت دون تطوير العلاقــات العربية معها ، فمــا زالت إيران توظــف الورقة الشيعية كلما اقتضت الحاجة في تلك الدول (الزهيري ، 2011 : 80).

ويأتي قيام إيران بتوظيف الورقة الشيعية من أجل تعزيز نفوذها الإقليمــي في منطقة الخليج التي تحتوي على مكون شيعــي مهم ، ففي دولة الكويت يمثل الشيعة حوالي 30% من السكان، وفي مملكة البحرين حوالي 60% ، وبالتالي أضحى لإيران وجود فعلي غير رسمي في دول مجلس التعاون العربي، فاستطاعت توظيف هذا الوجود ليكون خط دفاعها الأول حال تعرضها لضربات عسكرية، بما يعني إمكانية تحرك الجماعات الشيعية الموالية لإيران وزعزعة استقرار تلك الدول، خاصة أن مواطني دول مجلس التعاون مــن الذين ينتمون للمذهب الشيعي لا توجد لهم مراجع شيعية عليا في دولهم، وأن مبادىء الفكر الشيعي تلزم معتنقــي المذهب بطاعة مرجع التقليد في جميع الأمور ، وبالتالي فإن نفــوذ المؤسسات الشيعيــة الإيرانية يتجاوز إطار الدولة الإيرانية الرسمي ، والهدف من ذلك خلق كتلــة شيعيــة بمنزلــة أداة ضغط حال الحاجة إليها ، بمعنى أن النفــوذ الإيراني هــو أمر حتمــي نابع مــن خصوصيــة العلاقة الوطيدة التي تجمع الشيعــة بالمراجع الدينية ، بما في ذلك ما ينتج عنه من نفوذ مالي قوي لها يمنحها قدرا من الاستقلالية ، ويكسبها مرونة كبيرة في المحصلة النهائية في تراكم النفوذ العام للدولة الإيرانية ، وليس لمذهــب التشيــع (عبد المؤمن ، 2005 : 130) .

وقد أفرز النفوذ الإيراني في دول مجلس التعاون الخليجي عن عدد من النتائج التي كان من أهمها (كشك ، 2012 : 182) :

أولا : نجحت إيران في عرقلة الجهود الأمريكية الهادفة إلى تغيير الأنظمة السياسية في المنطقة، ومن بينها إيران .

ثانيا : استطاعت إيران اختراق المحور المعتدل القريب من التوجهات الأمريكية .

ثالثا : تمكنت إيران من تحقيق نفوذ لها في دول مجلس التعاون الخليجي ، تجاوز مستوى التهديدات ليصل إلى مستوى اتخاذ أشكالا عملية عبرت عنها مواقف الشيعة تجاه الأحداث المختلفة التي شهدتها المنطقة .

2. الرؤية الإيرانية للأمن الإقليمي

حرصت إيران على إعادة طرح رؤيتها للأمن الإقليمي الخليجي بعد ما تعرضت له البيئة الأمنية الإقليمية من تغييرات جراء الغزو الأمريكي للعراق ، وذلك عبر زيارات المسؤولين الإيرانيين لدول مجلس التعاون الخليجي ، والتي كان من أبرزها مقترح الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدي نجاد الذي طرحه خلال مشاركته في القمة الخليجية السابعة والعشرين في قطر في كانون الأول 2007 م ، وذلك من أجل تحقيق التعاون الأمني بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي ، فضلا عن مقترح وزير الدفاع الإيراني السابق في تشرين الثاني 2006م بشأن توقيع معاهدة الدفاع والأمن تستهدف السلام والأمن في المنطقة، ومقترح وزير الداخلية الإيراني السابق في 12 آيار 2007 م ، القاضي بضرورة التعاون الأمني بين إيران والكويت من أجل حفظ الأمن (إدريس ، 2007 : 16 – 17) .

ويعود سبب تجدد الدعوة الإيرانية بشأن التعاون الأمني في منطقة الخليج على الرغم من استمرار خلافات إيران وبعض الأطراف في هذه المنطقة ، ومن أبرزها استمرار احتلال إيران الجزر الإماراتية الثلاث ، إلى المخاوف الأمنية الإيرانية من تعاظم الخطر الأمريكي المهدد لها من

جميع الجهات ، ومن ذلك الوجود العسكري الكثيف في دول خليجية بما يتعارض والرؤية الإيرانية للأمن الإقليمي (جرين ، 2005 : 212) .

وكان من أبرز نتائج إعادة طرح الرؤيـــة الإيرانيـــة للأمن الإقليمـــي الخليجي أن قامت إيران بإجراء مناورات بحرية واسعة ، والقيام بتنفيذ تجارب أسلحة صاروخية ، فضلا عـــن تضمين الرؤية الإيرانية لمفاهيـــم الأمن الإستراتيجـــي ذي الأبعاد المتعـــددة (كشك ، 2012 : 183) .

3. **قدرات البرنامج النووي الإيراني**

يعد البرنامج النووي الإيراني أحد أدوات القوة والنفوذ التي يقوم عليها المشروع الإيراني تجاه بيئة الأمن القومي العربي ، لذلك جاء الإفصاح عن القدرات النووية الإيرانية من أجل دفع دول الخليج والمشرق العربي للتفكير الجدي بأن البرنامج النووي الإيراني يمثل تطورا خطيرا فـــي ميـــزان القوى بالمنطقة ، كونه يشكل انتقاله مرعبة في السياسة الإقليمية الخليجيـــة خاصـــة إن تقـــارير المعلومات الصادرة عن الولايات المتحدة الأمريكية والوكالة الدولية للطاقة الذرية تثير المخـــاوف والشكوك الكبيرة حول حقيقة النوايا الإيرانية لهذا البرنامج ، وبأنها تقوم بذلك لأغراض عسكرية تتعلق بامتلاك السلاح النووي ، الأمر الذي يمهد الطريق أمام سباق محموم لامتلاك هذا الـــسلاح من قبل أطراف أخرى ، مما يعرض المنطقة إلى أخطار كبيرة (باديب ، 2005 : 27) .

ويقوم الموقف الإيراني الداعي للحصول على برنامج نووي واعد على مجموعة من المبررات ، تتلخص بالآتي :-

أ. تربط إيران أسباب سعيها لتطوير برنامجها النووي بمفهوم الاستقلال الذي يحمل لديها مدلولات ذات بعد تاريخي، قومي وديني، فإيران أو ما كان يعرف بالإمبراطورية الفارسية قد اتصفت "بتاريخ حضاري مجيد" أنتج كما هائلا من الكبرياء القومي، إلا أنها عانت من الغزاة الأتراك والمغول مما أنتج عندها "عقدة الضحية"، بالإضافة إلى ذلك كان هناك تدخل واحتلال القوى الغربية، لا سيما روسيا وبريطانيا ولاحقا الولايات المتحدة الأمريكية . هذه المكونات الثلاثة أفرزت حساسية إيرانية عالية تجاه مفهوم الاستقلال لا سيما بعد انتصار الثورة الإسلامية ، وما طرحته من ضرورة تحقيق الاستقلال ضمن سياسة " لا شرقية ولا غربية " وعدم الخضوع والتبعية للقوى الكبرى وتحقيق الاكتفاء الذاتي، بالإضافة إلى تقديم نموذج إسلامي يقوم على المذهب الشيعي بأهداف قومية ، وكل هذا يجعل من مفهوم الاستقلالية أحد أهم ركائز السعي للحصول على قدرات نووية سلمية، وقد صرح مرشد الثورة علي خامنئي يوم 27 شباط 2010 أمام عدد من السفراء الإيرانيين المجتمعين في طهران بأن " الجمهورية الإسلامية حققت إنجازات عدة في المجال النووي على الرغم من كل الضغوط، وستقوم بكل ما هو ضروري للتوصل إلى استقلالية علمية وتكنولوجية في هذا المجال " (مطر ، 2012 : 3) .

ب. تعتقد إيران أن تصميمها على امتلاك برنامج نووي يرتبط بمفهوم العدالة الذي يعد ركنا جوهريا في الخطاب الإيراني والذي تغذيه التجربة التاريخية والفكرية للمذهب الشيعي. فالنظام الدولي عندها قائم على ازدواجية المعايير وسيادة الظلم المقنن ، وهذا يتجسد في

عدم التعامل مع البرنامج النووي الإسرائيلي بذات الصيغة التي يجري فيها التعامل مع البرنامج النووي الإيراني وغيرها من المفاهيم التي جوهرها التمييز ومنطق القوة. فإيران تدعي أنها تمارس حقها الطبيعي في الحصول على الطاقة النووية ، وهذا تكريس عملي لمفهوم العدل الذي يعتقد النظام الإسلامي بأنه المفهوم الجوهري لإقامة الحق وممارسة السلطة لا سيما على صعيد إدارة الشؤون العالمية. وقد كررت طهران مرارا أنها تضع شرط العدل والاحترام كمقدمة لأي حوار مع القوى الكبرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تكن لها العداء جراء الاختلافات السياسية الكبيرة بين الطرفين حيث يصبح موقف إيران وكأنه يجاهد ضد سياسات الولايات المتحدة الأمريكية كقوة استكبار عالمية ، حتى صار هذا الموقف يستند إلى رغبة إيرانية في أن يحترم العالم سيادتها ونظامها ، وفي أن يحترم قرارها السياسي وموقعها الإقليمي (بشارة ، 2012 : 11) .

ج. يعلن المسؤولون الإيرانيون بأن بلادهم لن تتراجع أبدا عما تسميه "الحق النووي"، إلا أنه يمكن أن تبدي مرونة في وسائل تكريس واستخدام هذا الحق، وذلك على سبيل مثال الاتفاق الإيراني التركي البرازيلي حول تبادل الوقود النووي. وتنطلق هذه المقاربة من المفهوم الأكثر وضوحا لدى الإيرانيين المتعلق بمفردة " المقاومة "، حيث تولد هذا المفهوم من واجب الجهاد بالمعنى الديني بضرورة المواجهة حتى مع اختلال موازين القوى المادية، ويتجسد هذا المفهوم في الموقف الإيراني الرافض للهيمنة الأميركية وسحق الشعوب الضعيفة ، وبهذا فإن وجهة النظر الإيرانية تتحمل تبعات برنامجها النووي من خلال سعيها لتكريس منطق الرفض والمقاومة (مطر ، 2012 : 4).

د. تنطلق التوجهات الإيرانية للحصول على برنامجها النووي من مصلحتها القومية بحيث تستثمر موقعها الاستراتيجي وقوة اقتصادها كأدوات للحفاظ على تلك المصلحة، وهذه الأدوات هي في ذات الوقت أهداف قومية شاملة تستمدها من ماض إمبراطوري جرى اعتماده من قبل قوى دينية شيعية سياسية تسعى لتعزيز قوة إيران وتأثيرها الإقليمي ، بالاستناد إلى أيديولوجيتها التي تلتقي رابطتها الطائفية مع بعض دول الجوار سواء في أفغانستان أو العراق أو في بعض دول الخليج ، أو حيثما وجدت بما يتلاءم مع مصالحها مثل علاقاتها مع حزب الله اللبناني ، أو باستغلال الدين الإسلامي بشكل هام حين تسنح الفرصة بذلك كالعلاقة التي تربطها مع حركة حماس وبعض الفصائل الباكستانية، حتى أصبحت هذه السياسات وبدرجات متفاوتة علامة بارزة من علامات فكر وحسابات القوى السياسية الرئيسة ذات التأثير في المجتمع والدولة داخل إيران (بشارة ، 2012 : 10).

ترى الباحثة ؛ إن سعي إيران للحصول على القدرات النووية من شأنه أن يزيد من التهديدات التي تستهدف بيئة الأمن القومي العربي وذلك من خلال :

1. إمكانية قيام سباق نووي ليس في منطقة الخليج فحسب وإنما في المنطقة العربية كلها.
2. تقويض كافة الخطوات التي بذلها الجانبان الخليجي والإيراني التي استهدفت حسن الجوار وتعزيز الثقة والمنافع المتبادلة، وصولا إلى إيجاد منظومة أمنية وإقليمية تقوم على أسس عدة من بينها عدم اللجوء للقوة وحل كافة القضايا العالقة بالطرق الودية .
3. إن امتلاك إيران للسلاح النووي يمثل تراجعا للعلاقات نتيجة الإصرار الإيراني على موقفها من الجزر الإماراتية الثلاث، واعتبار القضية شأنا داخليا إيرانيا بالرغم من كونها إحدى أهم القضايا الثابتة على جدول أعمال القمم الخليجية المتعاقبة.

4. تعد دول مجلس التعاون الخليجي في مقدمة الدول التي سوف تصاب بالضرر البيئي المباشر من جراء الأسلحة النووية الإيرانية، حيث يقع مفاعل بوشهر الذي يعد أحد أهم مرافـــق المـــشروع النووي الإيراني على بعد 280 كلم من مدينة الكويت، ومن ثم تصبح دول الخليج في مرمـــى الخطر إذا ما حدث أي تسرب في مفاعلات البرنامج النووي الأيراني.

الفصل الخامس

التهديدات الإسرائيلية الاستراتيجية لبيئة الأمن القومي العربي

الفصل الخامس

التهديدات الإسرائيلية الاستراتيجية لبيئة الأمن القومي العربي

تمكنت إسرائيل من اقناع أغلب دول العالم أنها مهددة تهديدا مباشرا من جيرانها العرب وأنها إن لم تعمل على درء هذا الخطر بالقوة واليقظة والعنف فمصيرها الفناء العاجل أو الآجل ، وبفضل استغلال إسرائيل لرواسب العداء الصليبي في القرون الوسطى ، ولاحتكار الإعلام الإسرائيلي لوسائط الكلمة المسموعة والمقروءة في العالم الغربي كافة ، فقد استحوذت على العطف الذي لم تأل جهدا في أن تحوله إلى مشاركة روحية ومادية ، ثم لم تكتف بذلك كله بل شحنته بالعداوة والبغضاء نحو العرب عامة ومن يحيط بهم بفلسطين خاصة .

ثم باتت بيئة الأمن القومي العربي تواجه تهديدا مباشرا للوجود العربي جراء ما شكله الوجود الإسرائيلي من حالة انقسام للوطن العربي من مشرقه إلى مغربه ، يفصل بينهما هذا الوجود الذي تمكن من بلورة استراتيجية نجح فيها لغاية الآن في اغتصاب حقوق عدد من الدول العربية بعد أن تعاون مع عدد من الدول الكبرى من أجل التأثير على الإرادة السياسية العربية القادرة على التصدي للوجود الإسرائيلي في قلب الوطن العربي .

يتناول هذا الفصل التهديدات الإسرائيلية الاستراتيجية لبيئة الأمن القومي العربي من خلال المبحثين الآتيين : –

المبحث الأول : طبيعة الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه بيئة الأمن القومي العربي .

المبحث الثاني : تطورات الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه بيئة الأمن القومي العربي.

المبحث الأول

طبيعة الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه بيئة الأمن القومي العربي

أدركت القيادات السياسية العربية منذ وقت مبكر أن المصدر الرئيس للخطر على بيئة الأمن القومي العربي يتمثل في الكيان الإسرائيلي الذي حقق وجوده هدف الصهيونية العالمية في إنشاء وجود في المنطقة العربية منذ عام 1948 م ، إذ خلق هذا الوجود عدد من المشكلات الخطيرة للدول العربية ، ثم تفرعت عن تلك المشكلات تهديدات أخذت تواجه الأمة العربية فزادت من القضايا الفرعية التي شكلت معاناة حقيقة لأطراف عربية عديدة كانت نابعة من طبيعة الدولة الإسرائيلية ووظيفتها ورغبتها في التحكم ، ومن حقيقة ما سمي بنظرية الأمن القومي الإسرائيلي التي تتصل بشكل مباشر بموضوع الأمن القومي العربي .

ورغم الضعف الجيوإستراتيجي الذي كانت تعاني منه إسرائيل جراء عدد من المعطيات التي أحاطت بالوجود الإسرائيلي عند انشاء هذا الكيان الاستيطاني عقب الحرب العالمية الثانية، إذ تمثل هذا الضعف في محدودية العامل الديمغرافي وصغر حجم المساحة الجغرافية ، التي كانت تمنعها من أن تكون أداة ذات فاعلية على النطاق الدولي والإقليمي . لكن الجهود الإسرائيلية المدعومة من قبل عدد من القوى الدولية نجحت في وضع استراتيجية إسرائيلية كانت لها تهديدات كبيرة وآثار خطيرة في بيئة الأمن القومي العربي .

يتناول المبحث الأول طبيعة الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه بيئة الأمن القومي العربي من خلال المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : منطلقات الإستراتيجية الإسرائيلية .

المطلب الثاني : دور المؤسسة العسكرية في الإستراتيجية الإسرائيلية .

المطلب الأول

منطلقات الإستراتيجية الإسرائيلية

ظل قادة الحركة الصهيونية يتحركون من أجل انشاء الكيان الإسرائيلي وذلك في ضوء مقررات مؤتمر بال في سويسرا عام 1897 م ، وإتبع هؤلاء القادة الاستراتيجية التي وضعتها الحركة من أجل تحقيق أهدافها وإن كانت تصريحاتهم تخفي هذا الهدف في كثير من الأحيان وذلك بإستخدام عبارات غامضة تحمل أكثر من معنى كعبارة الوطن القومي، وبعد خمسين عاما من العمل المتواصل، تم إنشاء كيان الدولة الإسرائيلية وكان قادتها أكثر ما يكونون دقة ووضوحا في تحديد موقعها بالنسبة للعمل الصهيوني (زهرة ، 1991 : 157).

وقد ظهر الكيان الإسرائيلي إلى حيز الوجود نتيجة الجهـــود التي بذلتها الصهيونية بعد أن أصبحت حركة سياسية في مؤتمر بال لها عقيدة حددت ملامح الدولة التي تسعى إلى إنشائها ، ومن منطلق التشبه بالقوميات الأوروبية قامت الحركة الصهيونية على أساس الزعم بأنها حركة قومية تسعى إلى تخليص اليهود من التشتت والاضطهاد بالعودة بهم إلى أرض الميعاد وبعث الوجود السياسي الذي اختفى عقب انهيار السلطة السياسية اليهوديـــة على يد الرومان منذ أكثر من ثمانية عشر قرنا (رياض ، 1980، 90) .

وعلى الرغم من الإعلان عن قيام الدولة العبرية قد جاء في عام 1948م ، إلا أن التطورات السياسية على أرض الواقع كانت سابقة لهذا الإعلان ، فقد انصبت جهود الحركة الصهيونية على انشاء الكيان الإسرائيلي بتنظيماته السياسية ومؤسساته التنفيذية وقيادته العسكرية قبل عام 1948 م ، حيث

كان إعلان قيام الدولة ما هو إلا إعلان عن واقع موجود فعلا إذ إن تكوين إسرائيل قد تبلور في ظل ظروف كانت موجودة مسبقا جراء حالة اللا أمن التي كان يعيشها ذلك الكيان، وذلك بحجة أن التهديد الذي يتعرض له الوجود اليهودي ككيان عضوي يعود إلى إختفاء الوعاء السياسي وتشتت اليهود في مختلف أنحاء العالم كأقليات تتحدث لغات الشعوب التي عاشت بينها وحملت ثقافتها (زهرة ،1991 : 156) .

وتأتي منطلقات الاستراتيجية الإسرائيلية كأنعكاس لظروف قيام الكيان الإسرائيلي ، هذا الكيان الذي أنشىء وفق طريقية تختلف عن طرق تشكل أغلب دول العالم ، إذ قامت الحركة الصهيونية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر بتصميم كيان الدولة الإسرائيلية وشكلها لشعب بلا أرض ، فقد جرى التأكيد على أن أغلب مجتمعات العالم وشعوبها تعادي اليهود ، وعلى وجه الخصوص المجتمعات الأوروبية لذلك جاءت فكرة الخلاص عبر إنشاء وطن قومي لليهود بعد إيجاد أرض تجمعهم من الشتات (فهمي ، 2011 : 249) .

في ظل قيام الكيان الإسرائيلي في الأراضي العربية الفلسطينية ، تبلور لقادة هذا الكيان عدد من الأولويات كانت مهمة توفير الأمن تحظى بالأهمية القصوى لديهم ، فأولت إسرائيل الأمن الوطني والدفاع عن وجودها الفعلي عبر التخطيط لسياسة الأمن الذي تركز في يد مجموعة من النخب الإسرائيلية قبل قيام الدولة ، وهؤلاء هم الذين قاموا برسم استراتيجية العمل من مرحلة تحديد الأهداف والمتمثلة في السيطرة على أرض فلسطين والمراكز الاستراتيجية فيها وضرب حركات الثورة العربية وتأمين الهجرة اليهودية غير المشروعة ، ومن ثم تقرير شكل التكتيك للعمل المراد إنجازه في كل مرحلة من مراحل إنشاء القوة العسكرية الضاربة ، الأمر الذي برز فيه إعطاء مركز متقدم للمؤسسة

العسكرية وجيش الدفاع من حيث درجة الارتباط بين أفراد المجتمع الإسرائيلي والمؤسسة العسكرية لكون المجتمع بأسره بمثابة جيش في فترة إجازة (الكيلاني ، 268:1981) .

وبوجه عام قامت الاستراتيجية الإسرائيلية من أجل تحقيق أهدافها التي تتلخص في الآتي (سعيد ، 1977 : 44 – 45) :-

1. الارتقاء بالجماعات اليهودية في مختلف بقاع العالم وتنمية كفاءاتها الفردية والجماعية لشغل المراكز الحساسة والأعمال الهامة في مختلف الدول بما يتيح لإسرائيل الاستفادة منهم بما يخدم توجهاتها في القضايا الكبرى والسياسات الدولية .
2. إقامة دولة عنصرية في المنطقة العربية تكون بمثابة نقطة تجمع وانطلاقة لمناطق أخرى تحقق الأهداف الإسرائيلية التي وضعتها الحركة الصهيونية .
3. اختيار منطقة المشرق العربي بصفة عامة ، وفلسطين بصفة خاصة ، لتكون وطنا لدولة إسرائيل على أساس أهميتها الاستراتيجية الدولية وطبيعة الشعوب التي تعيش فيها من حيث التخلف الاجتماعي والثقافي نتيجة السيطرة الاستعمارية بعد أن فرضت وجودها قرونا طويلة .
4. الاعتماد على المعونات المادية والمعنوية والسياسية الخارجية من مختلف الهيئات والمؤسسات اليهودية العالمية أو من الحكومات التي تؤثر عليها هذه المؤسسات .
5. الاعتماد على الناحية الدعائية والاعلامية لكسب عطف ومؤازرة العالم الخارجي لتلبية مطالب الدولة الاسرائيلية والوقوف بجانبها ضد أعدائها ومساعدتها على تنفيذ مآربها التوسعية .
6. الاعتماد على احدى الدول العظمى لدعمها اقتصاديا وعسكريا وسياسيا بلا قيود لتنفيذ أهدافها الاستراتيجية الكبرى .

7. السعي لخلق أجيال من الشعب اليهودي المتطور والعمل على رفع المستوى العلمي والثقافي والمعنوي لأفراد هذا الشعب مع تنمية العقائد الدينية والقوميـــة ووحـــدة الهدف لدى الجميع وتهيئته لتحقيق سياسة المؤسسات الصهيونية العالمية في شتى المجالات .

ثم عمل الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي على التعامل مع الدول العربية بشكل انفرادي عبر تجزئة المنطقة العربية ، ورغم أن هذا المفهوم قديم وإن ربطه بمبدأ شد الأطراف يبدو منطقيا إلا أن التصور والإدراك الإسرائيلي لمفهوم التجزئة وكيفية استخدامه لتحقيق نوع من البلقنة للمنطقة العربية ، وكان مدى الترابط بذلك الخصوص السياستين الأمريكية والسوفيتية قبل تفكك الاتحاد السوفيتي، وقد أضفى على هذه السياسة الواقع الذي تعيشه الدول العربية بسبب الأوضاع التاريخية للمنطقـــة التي جعلتها معدة للتجزئة وذلك يعود إلى مجموعـــة المتغيرات الآتيـــة (ربيع ، 1984 : 256) : -

أولا : عمق التناقضات بين مختلف أجزاء الوطن العربي وفئاته .

ثانيا : الخلافات بين الدول العربية التي تضع الحكام كل منهم يواجه الآخر .

ثالثا : انتشار مفهوم الأقليات القومية والدينية .

رابعا : فشل الخبرة في تحقيق الاندماج النظامي في مختلف الدول العربية .

وبهذا تحددت وظيفة الاستراتيجية الاسرائيلية كأداة نظامية لتحقيق الأهداف التي سبق أن وضعتها الحركة الصهيونية والتي تتلخص في الآتي : -

(1) تشجيع الهجرة اليهودية : أصبحت وظيفة إقناع اليهود المنتشرين في أرض الشتات وجلبهم إلى الأراضي الفلسطينية مهمة أساسية للكيان الإسرائيلي تدخل في إطار عملية تجميع هؤلاء

فيما يطلق عليه أرض الميعاد من قبل الحركة الصهيونية التي تعمل على تحقيق مثاليتها في ما يسمى الأمة اليهودية ، لهذا فتحت إسرائيل باب الهجرة أمام اليهود على مصراعيه بعد أن هيأت لذلك بإصدار التشريعات اللازمة مثل قانون العودة وقانـــون الجنسيـــة (شوفاني ، 1977 : 149) .

(2) **تبني سياسة التوسع :** مثل التوسع إتجاه ثابت في الإستراتيجية الإسرائيلية الموجهة لاختراق بيئة الأمن القومي العربي ، ولم تحكم هذه الوظيفة إلا المتغيرات الدولية من جهة والقدرة الإسرائيلية على الاستيعاب من جهة أخرى، فالنشاطات الإسرائيلية لم تقف عند الحدود التي رسمها مشروع التقسيم وإنما تعدتها لتستولي على أجزاء أخرى من الأراضي العربية، ويرتبط بالتوسع عدم وجود حدود رسمية للدولة الإسرائيلية، فالقيادة الإسرائيلية ترفض الإفصاح عن تلك الحدود التي تستقر عليها الدولة لتضل قضية الحدود من أكثر الجوانب غموضا في الاستراتيجية الإسرائيلية، والتعبيـــرات التي يطلقها الفكـــر الإسرائيلي على مفهـــوم الحدود الآمنـــة وإن بدت متباينـــة حينا ومتطابقة حينا آخر تؤكـــد هذا الاتجاه التوسعـــي (مجلة الموقف العربي ،العدد 14 يونية 1978 : 26) .

وإذا كانت إسرائيل قـــد تراجعت عن سيناء ، فإنها تصـــر على التمسك بأراضي عربية أخرى كالقدس ومرتفعـــات الجولان، ومظاهر ذلك عديـــدة منهـــا:-

(أ) قرار الحكومة الإسرائيلية بضم القدس عام 1980م واعتبارها عاصمة للدولة وكذلك قرار ضم الجولان عام 1981 م .

(ب) إطلاق الاسماء العبرية على المناطق المختلفة في الأراضي المحتلة .

(ج) المفهوم الخاص الذي تطرحه الحكومة الإسرائيلية للتسوية السلمية في إطار اتفاقيات السلام الموقعة مع عدد من الدول العربية(زهرة، 1991 : 162) .

(3) الاستيطان : يعد الاستيطان أحد أهم وظائف الاستراتيجية الاسرائيلية ، وهو صفة ملازمة لطبيعة استعمارها للأراضي العربية في فلسطين ومرتفعات الجولان السورية ، وهو تعبير عن الضم الفعلي لتلك الأراضي لأنه قد تم في المناطق التي لا تنوي إسرائيل التنازل عنها تحت أي ظرف حتى وإن كان إبرام معاهدة سلام مع الدول العربية (مجلة العسكرية الصهيونية ، المجلد الثاني عام 1974 : 189) .

وقد قامت الحكومة الإسرائيلية فور استيلائها على الأراضي العربية عام 1967م ، بوضع مشروعها الإستراتيجي ، فعمدت إلى ممارسة سياسة الاستيطان ولم تتوقف عن ذلك حتى اليوم، وهي تهدف من وراء ذلك إلى إحداث تغييرات جذرية في طبيعة الأراضي المحتلة وخلق واقع سياسي جديد ، وحقائق ديموغرافية جديدة على المدى القريب يتم من خلالها إحداث توازن بين عدد المواطنين العرب وبين المستوطنين اليهود بطرد العرب وجلب المهاجرين الجدد ، وعلى المدى البعيد يتم إخلاء الأراضي المحتلة من السكان العرب (الجعفري ، 1981 : 3).

وإذ تشير تقييمات مختلفة للمشروع الصهيوني بأنه قد حقق نجاحات متعددة بإقامة دولة اليهود على أرض فلسطين والتي وصلت قمة دالتها التصاعدية في حرب حزيران 1967م ، إلا أن مؤشرات التقهقر الاستراتيجي لهذا المشروع قد ظهـــرت بعد دخوله طريقا ذا اتجـــاه واحد، واتسعت قاعدة معارضي المشروع وتركزت عند فئتين هامتين بين اليهود : فئة عاشت مع المشروع الاسرائيلي سنوات طويلـــة ورأت فـــي إسرائيـــل وضعا طبيعيا في حدود ما قبل 5 حزيران 1967 م واستيقظت لتراه مشروعا فاشلا ، لكنه يزدهر على جراح الآخرين ، وفئة الشباب التي عرفت في المشروع الإسرائيلي من خلال

تقديم أفرادها قرابين على مائدة الاحتلال للأراضي الفلسطينية وشن حروب غير ضرورية ، ثم سعت الاستراتيجية الإسرائيلية لاستغلال ثروات الشعب الفلسطيني الذي رفض مشروعها الاستيطاني وما زال يقاوم سلب ثرواته ، لكن تكالب قوى الاستعمار العالمية المسيطرة على وسائل الإعلام ورأس المال ، وضعف الجانبين العربي والإسلامي ، صنع صورة وهمية أن المشروع الإسرائيلي ناجح وأنه يملك قدرات ذاتية لتحقيق ما يصبو إليه (اغبارية ، 2012 : 139 – 143) .

واستطاعت إسرائيل استغلال علاقات كيانها المتميزة مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية من مد شبكة علاقاتها الدولية باتجاه دول أخرى كبرى كفرنسا وألمانيا والاتحاد السوفييتي السابق ، من أجل الانطلاق لخدمة استراتيجيتها في المنطقة العربية واختراق بيئة الأمن القومي العربي، كما استطاع الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي من التوجه نحو منابع الاستراتيجية الغربية واتجاهات علومها الحديثة التي أمدت إسرائيل بكثير من الخبرات المتطورة، وقد كان للجانب العسكري المجال الأرحب في توجه ذلك الفكر نحو الغرب، وعلى الرغم من ثبات التوجهات الإسرائيلية نحو عدد من الأطراف الدولية التي نجحت إسرائيل في اقامة العلاقة معها إلا أن تلك العلاقات كانت تقوم على عوامل مشتركة عديدة أخرى، قد سعت إسرائيل لتوظيف كثير من المعطيات الدولية لأغراض بناء قوتها العسكرية والمحافظة على وجودها وأمنها عبر العمل على تقويض فرص الدول العربية في المواجهة معها، حيث ركزت على نواح عديدة بما يساعدها للتغلب على الضعف الجيوسياسي في صراعها مع العرب وذلك بالحصول على قدرات اقتصادية وعسكرية ودبلوماسية كانت تأتيها من الخارج، فكانت مساعي إسرائيل تتجه نحو إحداث التغيير في بيئة الأمن القومي العربي بتحسين قوة أمنها العسكرية مع الاستئثار بالعامل الأمريكي بفضل طبيعة الصلة بينهما لردع العرب (شبلي ، 2013 : 137) .

لذلك عملت إسرائيل على استغلال اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة الأمريكية في تحريضها لشن الحرب ضد العراق وتدميره في عام 2003م ، وذلك استنادا لاتفاقية التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل الموقعة في عهد الرئيس رونالد ريغان عام 1981م والتي تتضمن عدد من الأهداف الاستراتيجية التي يمكـــن أن يجنيها الطرفان من فوائد هذه الاتفاقية والتي يمكن إجمالها بالآتـــي (الدليمي ، 1990: 107– 114):-

أ. تعزيز دور إسرائيل كقاعدة عسكرية أمريكية.

ب. ضمان الأمن الإسرائيلي عبر تأكيد العلاقة العضوية بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية التي تنظر إلى إسرائيل بأنها الدولة الوحيدة التي يمكن الاعتماد عليها من الناحية العسكرية لاستمرار استقرار مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية.

ج. ربط المنطقة العربية بالتوجهات الكونية للاستراتيجية الأمريكية من أجل احتـــواء التوســـع السوفياتي، خلال مرحلة الحرب الباردة .

د. تهديد الأمن القومي العربي حيث جاءت الاتفاقية قبل شن الغارة الإسرائيلية على المفاعـــل النووي العراقي في 7 حزيران 1981م ، ومن ثم ضم إسرائيل لمرتفعات الجولان أعقبهـــا الاجتياح الإسرائيلي للبنان 1982م وإخراج المقاومة الفلسطينية منها.

هـــ. تأكيد أهمية الدور الأمريكي في بيئة الأمن القومي العربي .

و. شمول المنطقة العربية بنظام الاستقطاب الدولي.

ثم أصبحت التهديدات الإسرائيلية الإستراتيجية تعتمد على الدعم الأمريكي العسكري المقـــدم لهـــا يهدف إلى ضمان تفوقها الاستراتيجي على الدول العربية كافة ، فقد مولت الولايات المتحدة الأمريكيـــة برامج إسرائيل المتعلقة بمنظومات الصواريخ ومشروع طائرة "لافي" الذي بلغت كلفته نحو مليار دولار

أمريكي ، علما أن الدعم الأمريكي يأتي للطبيعة الخاصة في علاقات الطرفين ويرتبط حجم تدفق المعونات الأمريكية الرسمية بتصاعد أحداث الصراع العربي الإسرائيلي فتزداد قيمة المعونات عند تفاقم توتر الأوضاع بالنسبة لإسرائيل أو عند تصعيد اعتداءاتها على الدول العربية ، ويأتي إعلان الولايات المتحدة الأمريكية عام 2007م عن زيادة معوناتها العسكرية بقيمة 30 مليار دولار وعلى مدى السنوات العشر القادمة أي بزيادة مقدارها 25% عن المعونة المخصصة أساسا إذ يعد هذا الدعم دليلا على ما تؤديه الولايات المتحدة الأمريكية من جهود لدعم إسرائيل وإحداث تفوقها النوعي على حساب الدول العربية (المشاقبة ، 2012 : 232).

وبناء على ذلك ؛ فإن الباحثة ترى بأن الوجود الإسرائيلي في المنطقة العربية يمثل تهديدا حقيقيا لبيئة الأمن القومي العربي ، وذلك لأن جميع المشكلات التي تواجهها الأمة العربية وهي مشكلات ثانوية إذا ما قورنت بمشكلة هذا الوجود الذي تنبع منه تلك المشكلات أساسا ، فالوجود الإسرائيلي يعني :

أولا : استمرار التمزق العربي وذلك لأن الوجود الإسرائيلي يحول دون ظهور الإرادة السياسية العربية الواحدة ، ومنع التقارب بين الدول العربية ، فبسبب هذا الوجود انقسم الوطن العربي إلى مشرق ومغرب تفصل بينهما إسرائيل ، إضافة إلى قيام إسرائيل باستغلال بعض الإقليمات القومية والدينية .

ثانيا : استمرار السيطرة على الأراضي العربية من خلال رفض الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على أرضه ، وقمع ثورته بكل الوسائل والأساليب .

ثالثا: الإخلال ببيئة الأمن القومي العربي من خلال مساهمة الوجود الإسرائيلي في جعل المنطقة العربية أحد محاور الصراع بين القوى الكبرى ، طالما أن أي من تلك القوى لا يستطيع فرض السيطرة المطلقة على هذه المنطقة ، ودليل ذلك الظروف التي تمر بها المنطقة في ظل التجاذب الأمريكي – الروسي بشأن عدد من الأزمات الإقليمية والتي يأتي في مقدمتها الوضع السوري المتدهور ، فضلا عن التأثيرات المحتملة لأزمة البرنامج النووي الإيراني على المنطقة العربية بصورة عامة ، وعلى دول الخليج العربي بصورة خاصة .

المطلب الثاني

دور المؤسسة العسكرية في الإستراتيجية الإسرائيلية

تعد مسألة ضمان أمن إسرائيل واستمرار وجودها في المنطقة العربية أهم وظيفة أنشغل بها الفكر الإسرائيلي الاستراتيجي ، إذ تداخلت الاعتبارات الأمنية مع ضرورات العمل الاستراتيجية لتجعل من التوجهات أمنية تأتي في المقام الأول في الإستراتيجية الإسرائيلية التي تعتمد على عقيدة عسكرية قتالية قادرة على تحقيق الأمن في إسرائيل وتلبية متطلباته ، وذلك من أجل ضمان بقاء كيانها في كل الظـــروف المكانيـــة والزمانيـــة وعلى اختلاف جميـــع المتغيـــرات (فهمي ، 2011 : 250) .

لذلك كانت جل الأعمال المدنية التي يناط أداؤها للنظام السياسي الإسرائيلي تنصب عموما لخدمـــة العمل العسكري وهذا أدى الى تزايد الدور المحوري الكبير للقيادات العسكرية في إشرافها على الحيـــاة المدنية (بركات ، 1983 : 83).

ثم غلبت الروح العسكرية المتصاعدة على كافة أركان المجتمع الإسرائيلي وامتدت في تأثيراتهـــا على الأفراد ، فحكمت المؤسسات السياسية القائمة سواء قبل الإعلان عن نشوء الدولة عام 1948 م أو بعدها، فأضحى المجتمع الإسرائيلي بأسره يعيش في روح مفعمة بمفاهيم الجندية وتحول إلـــى صـــيغة مشابهة للمعسكرات الحربية وفق تخطيط عسكري يتم في إطار هذه النزعة العـــسكرية المتـــصاعدة ، وعلى الرغم من أن هذه النزعة قد كلفت البشرية الشيء الكثير في مستوى تكاليفها الماديـــة مفتوحـــة الحدود ، وكذلك في التسبب بإزهاق أرواح الملايين من البشر الذين كانوا ضحية هذه الميول العسكرية (شبلي ، 2013 : 35) .

وتبلورت في أعقاب حرب حزيران 1967 م أرادة القوة الإسرائيلية في عدد من المظاهر بحيث أفصحت عن رغبتها في التحكم في المنطقة العربية، وذلك بالاعتماد على قدراتها العسكرية التي فاقت قدرات دول المواجهة العربية، وقد برز ذلك في المظاهر الآتية :-

1. تصلب المواقف الإسرائيلية إزاء المشاريع السلمية للصراع العربي الإسرائيلي والذي عبرت عنه المواقف الإسرائيلية الآتية (العمد ، 1974 : 34) : -

أ. رفض إسرائيل تنفيذ القرار رقم 242* الذي فُسّر كحل للنزاع على أساس المفاوضات غير المباشرة بين العرب وإسرائيل، مما يعني عدم إلزام الدول العربية بالاعتراف رسميا بها، وقد أكد ذلك الموقف الإسرائيلي من مهمة غونار يارنغ مبعوث الأمم المتحدة .

ب. رفض المبادرة الفرنسية التي تدعو الدول الكبرى إلى القيام بمجهود خاص لحل مشكلة الشرق الأوسط عام 1969م ، من منطلق أن الدول الكبرى غير مخولة بحل هذه المشكلة .

ج. تجاهل المشاريع الأخرى التي طرحت من أجل ايجاد حلول للصراع .

2. قيام إسرائيل بتنفيذ عدد من الاعتداءات المتكررة في عمق الأراضي العربية ، إذ قامت إسرائيل بالاعتداء على مدينة الكرامة عام 1968م ، وقصفت العمق المصري في عام 1969م ، وأسقطت طائرة ليبية فوق سيناء عام 1973م ، واغتالت ثلاثة من قادة المقاومة الفلسطينية

---

* **القرار رقم 242 : هو قرار أصدره مجلس الأمن الدولي التابع لمنظمة الأمم المتحدة في 22 تشرين الثاني 1976م ، وجاء في أعقاب الحرب العربية الإسرائيلية الثالثة والتي وقعت في حزيران 1967م ، والتي أسفرت عن هزيمة الجيوش العربية واحتلال إسرائيل لمناطق عربية جديدة. وقد جاء هذا القرار كحل وسط بين عدة مشاريع قرارات طرحت للنقاش بعد الحرب. وورد في المادة الأولى، الفقرة أ:«"انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلت في النزاع الأخير"» ، وقد حذفت "أل" التعريف من كلمة "الأراضي" في النص الإنجليزي بهدف المحافظة على الغموض في تفسير هذا القرار. وإضافة إلى قضية الانسحاب فقد نص القرار على إنهاء حالة الحرب والاعتراف ضمنا بإسرائيل دون ربط ذلك بحل قضية فلسطين التي اعتبرها القرار مشكلة لاجئين. ويشكل هذا القرار منذ صدوره صُلب كل المفاوضات والمساعي الدولية العربية لإيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي. كما ونص القرار أيضا على : احترام سيادة دول المنطقة على أراضيها ؛ وحرية الملاحة في الممرات الدولية ؛ وحل مشكلة اللاجئين ؛ وإنشاء مناطق منزوعة السلاح؛ وإقرار مبادي سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط (الموسوعة الحرة ، الموقع الإلكتروني :**

(. http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9242

في بيروت ، وخطفت طائرة لبنانية أثناء تحليقها فـــي الأجواء اللبنانيـــة (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ، 1976 : 483) .

وفي عام 1981م نفذت إسرائيل عملية غزو للجنوب اللبناني واحتلال مرتفعات شبعا ، وضرب المفاعل النووي العراقي عام 1981م ، أعقبها اجتياح بيروت عام 1982 م، والاعتداء على لبنان في عام 2006 م وعلى غزة عامي 2008 – 2012 م وغيرها .

3. سعي إسرائيل لخلق واقع جديد في الأراضي المحتلة ، فقد قامت ببناء عدد كبير من المستوطنات داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وحاولت تهيئة الظروف لخلق قيادة فلسطينية توقع معاهدة سلام معها ، وذلك بالتقليل من تدخل الحاكم العسكري في الحياة اليومية للمواطنين والتقرب إلى بعض التجار الذين ارتبطت مصالحهم بالوجود الإسرائيلي (الجعفري ، 1981 : 4) .

وقد أثرت كل تلك المظاهر في طبيعة السياسة القومية التي تنتهجها الحكومـــات الإسرائيلية المتعاقبة ، فعمدت على رسم استراتيجيتها تجـــاه بيئة الأمن القومي العربي من أجل تحقيق الأهداف الآتية (سعيد ، 1977 : 50 – 51) :-

أ. **تحقيق التفوق النوعي** : سعت إسرائيل للتغلب على التفوق العربي في الجانب الديموغرافي عبر تحسين قدرات الفرد الإسرائيلي عن طريق زيادة قدراته الانتاجية ، ورفع نوعية الهجرة من العناصر اليهودية المتميزة في العالم ، وتنشئة المواطن تنشئة علمية وعملية وروحية متميزة مع وضع برامج تدريب متواصلة تسهم في تحقيق التفوق النوعي على الخصوم .

ب. **بناء المستعمرات الدفاعية** : طبقت إسرائيل سياسة الاستيطان الدفاعي لمجموعات من الشعب لزيادة القدرة الدفاعية وخلق الرابطة بين الفرد والأرض في المستعمرات الجماعية التي تأخذ

شكل مناطق دفاعية على أرض فلسطين وخصوصا عند الحدود بين الأراضي المحتلة والدول العربية .

ج. **إنشاء جيش قوي :** قامت إسرائيل بتجهيز جيشها ليساير التقدم العلمي بما يمكن من الاعتماد عليه في الدفاع عن كيانها ، وتنفيذ مخططاتها التوسعية لتحقيق الأهداف القومية العليا مع الاعتماد على القوة الحربية الإسرائيلية وقدرة الشعب القتالية وامكانات الأصدقاء الآخرين في الدفاع عن كيان الدولة ضد أي اعتداء خارجي ، والقيام بأعمال تعرضية مفاجئة ضد العرب لإرهابهم وإجبارهم على قبول الأمر الواقع منفذين بذلك سياسة الردع والحرب الوقائية ، وجعل العمليات تبدأ من خطوط خارج أرض إسرائيل اعتناقا لنظرية الأمن الإسرائيلي والحدود الآمنة .

د. **الاعتماد على دولة كبرى :** استغلت إسرائيل التأثير الصهيوني في الدول الرأسمالية ، بعد أن اعتمدت على أحدى الدول الصناعية الكبرى في دعم جيشها بالسلاح والعتاد ، ومؤازرتها سياسيا واقتصاديا ، فضلا عن الدفاع عن وجهة نظرها في المحافل الدولية .

هـ. **تلقي الدعم والمعونات :** اعتمدت إسرائيل على التبرعات والمعونات الاقتصادية الخارجية من المؤسسات الصهيونية العالمية والدول الكبرى لموازنة اقتصاديات الحرب التي تخوضها إسرائيل منذ إنشائها .

و. **النهوض بالمستوى الاقتصادي :** عملت إسرائيل على زيادة القدرة الانتاجية في شتى المجالات الاقتصادية من أجل النهوض بالمستوى الاقتصادي والفني للوصول إلى مستوى الاستقلال الاقتصادي والاكتفاء الذاتي .

ز. **مواكبة التطور العلمي** : سايرت إسرائيل ركب الحضارة المتطور عبر الاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي في العالم عن طريق تهجير الخبرات الفنية المتخصصة لتكوين قاعدة تكنولوجية متطورة .

ح. **الانفتاح على الدول النامية** : انفتحت إسرائيل على الدول النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في المجالين السياسي والاقتصادي ، من أجل استغلال الموارد الطبيعة في تلك الدول ، وفتح أسواقها لتصريف البضائع الإسرائيلية ، والحصول على تأييدها السياسي في المحافل الدولية .

وكان للمؤسسة العسكرية دورا مهما في تنفيذ الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه بيئة الأمن القومي العربي ، حتى باتت العسكرية تعد من أبرز سمات النظام السياسي الإسرائيلي فهي :

- اتجاه عام يعد الحرب والإعداد لها أداة رئيسة للسياسة الخارجية وينظر إلى الخدمة العسكرية كشرف للمواطن والمجتمع ، حيث تمجد الشجاعة الشخصية وروح المغامرة (Edwin ,1965:446).

- تعزيز الروح العسكرية والنزعة للاحتراف العسكري ، وشيوع الأحاسيس والمثل العسكرية بين الناس والميل نحو اعتبار الكفاءة والفعالية العسكرية كمصلحة عليا للدولة The Oxford English dictionary,1989 : 1250) .

- الروح الحربية او سياسة الاستعداد العسكري العدواني (بعلبكي ، 578:1987) .

- نشر الروح العسكرية في المجتمع ، والمذهب المحبذ للتسلط العسكري (المعجم العسكري الموحد ، 527:1970).

- نظام أو مذهب يمجد الحرب ويعطي الأولوية في المجتمع وفي الدولة للقوات المسلحة ومن ثم فهو يعلي من قيمه أو يرفع من شـــأن طبقـــة المؤســـسة العـــسكرية داخليـــا وخارجيـــا . (Edwin,1965:300).

ومن خلال هذه الروح سيطرت المؤسسة العسكرية على كافة أنشطة النظام السياسي الإسرائيلي ، هذه السيطرة النابعة من العقيدة العسكرية التي يشير الواقع الذي تعيشه إسرائيل بأنها خلاصة للأبحاث العلمية والخبرات العملية التي ترى فيها الدولة بأنها كفيـــلة بتحقيق أمنها القومي وفرض سياستها ورفاهية شعبها، وقد انبثقت العقيدة العسكرية الإسرائيلية الاستراتيجية ، وفق مبادئ أساسية ترتكز على :-

أولا: خيار الحرب أو الاستعداد الدائم لها

ويتحدد هذا المبدأ بوجود إدراك عميق يؤثر في الجذور الذهنية لدى أبناء المجتمع جراء الطبيعة العدوانية التي دفعهم إليها السياسيون من حجم ما ارتكبوه بحق الشعب الفلسطيني عبر مراحـــل تطور الصراع العربي الإسرائيلي , الذي ساهم في ازدياد حجم الكراهية العربية , وعدم التسليم بقبول التعايش السلمي بين الشعبين أو الرضوخ الفلسطيني لسلطة الإسرائيليين ، فـــضلا عـــن توافر قناعات أمنية تقوم على أن بناء الدولة لا يمكن أن يتم إلا في ظل اليقظة الدائمة والتسلح وتوفير مستلزمات القـــوة العسكريـــة (بشارة، 2005 : 90- 100) .

ثانيا: القضاء على التفوق العددي والاقتصادي والجغرافي العربي

إن تفوق العرب على إسرائيل في مجالات الاقتصاد والجغرافيا والعدد ، يدفعها للتفكير الجـــدي والسعي لإحداث تفوق إسرائيلي مؤقت يتمثل في استنفار القدرات البشرية الممكنة ضمن قوات الاحتياط في مراحل زمنية محددة أثناء الحروب والاستعداد للطوارئ ، وهنا نشأت في إسرائيل مفاهيم عسكرية متعددة تقوم على مبدأ الشعب تحت السلاح وذلك بالاعتماد علـــى (محمـــد ، 305:1971) :-

(1) تدريب الأفراد منذ سنوات أعمارهم المبكرة على مبادئ العسكرية الأولى خـــلال مراحـــل تعليمهم.

(2) إعداد الشباب من قبل التنظيمات شبه العسكرية قبل الانخراط في سلك الجندية.

(3) شمول الأعمار المتقدمة بمراحل الإعداد العسكري للفرد بما يجعل منه شخصية عـــسكرية مبنية على الطاعة، وعدم التردد في استخدام العنف؛ لتحقيق الاهداف والمثل العليا للنظـــام التي تقوم على عدم الرحمة.

ثالثا: تجنب الحرب طويلة المدى

إن إسرائيل غير مستعدة لخوض حرب طويلة المدى، لذا فهي تقوم بمفاجأة الخصم قبل أن يبدأ هو بشن هجومه على أراضيها ضيقة العمق الإستراتيجي ، وهذا الأمر يتطلب منهـــا إعطـــاء الأهمية القصوى للاستخبارات وجمع المعلومات والاعتماد على الإنذار المبكر لغرض وضـــع تقدير الموقف المسبق لنوايا الخصوم ، لذا فقد قامت عقيدتها العسكرية علـــى تنفيـــذ ضـــربات استباقية سريعة ، بعد استدعاء جيش الاحتياط المجند لفترة غير طويلة (بشارة ، 100:2005).

واستنادا لهذه المبادىء فقد شددت القيادات السياسية والعسكرية الإسرائيلية على وظيفة المؤسسة العسكرية التي يمكنها أن تلبي متطلبات الاستراتيجية الإسرائيلية العليا ، وتنجز الضرورات الأمنية ، وهذه الحقيقة لا يمكن لأي قائد إسرائيلي تجاوزها حسب تعبير بنيامين نتنياهو الذي قال : " إن القوة العسكرية هي مؤسسة لا بديل عنها للمحافظة على أمن إسرائيل على الأقل في المستقبل المنظور، وإن القوة العسكرية هي ضرورة إستراتيجية بيد إسرائيل لخلق بيئة إقليمية تتعايش مع إسرائيل بعيدا عن التفكير في مواجهتها عسكريا " (نتنياهو ، 1995 : 417) .

لذا منحت إسرائيل المؤسسة العسكرية الأولوية من أجل الشروع في تنفيذ استراتيجيتها العسكرية التي جرى وضعها من أجل تحقيق الإستراتيجية الإسرائيلية العليا التي تبحث في : " الكيفية التي تتحقق بها الأهداف العليا للدولة ، وهي بذلك تصبح وسيلة لتحقيق أهداف تحددها السياسة ، وقد تكون الوسيلة المستخدمة وصولا إلى الأهداف العسكرية وغير العسكرية ، وفقا لما تقتضيه الحالة ، أو في ضوء الظروف التي تمر بها الدولة ، سلما كانت أم حربا " (فهمي ، 2011 : 32) .

وعليه ؛ فقد قامت الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية على عدد من العناصر ، يمكن إجمالها بالآتي:

–

(أ) الاعتماد على جيش قوي مسلح بأحدث الأسلحة المتطورة .

(ب) الاستعداد القتالي الدائم عن طريق توفي المعلومات الدقيقة والمستمرة عن أوضاع العدو التقليدي – الدول العربية – والعمل على سبقه عند بدء المعركة .

(ج) التوسع الإقليمي عن طريق العمليات العسكرية لضمان سلامة الدولة والقتال خارج الحدود الإقليمية ، وهو ما يطلق عليه العمل من خطوط آمنة .

(د) القيام بأعمال الردع الجريء السريع ضد العدو بغرض ارهابه وخفض معنوياته وحرمانه من التفكير في مهاجمة إسرائيل قبل أن يعيد حساباته .

(هـ) اعداد الشعب كله للحرب ووضع نظام دقيق للتعبئة العامة السريعة حتى يمكن مقابلة تهديدات الطرف الآخر وضربه في الوقت والزمان المناسبين.

(و) تقليل فترة التعبئة العامة أو القتال الفعلي بغرض عدم ارهاق ميزانية الدولة أو اقتصادها.

(ز) الاعتماد على الأعمال القتالية سريعة الحركة ذات المرونة العالية لارباك القيادات المعادية والحصول على نصر عسكري سريع يكون قاعدة للتفاوض مع الخصم بما يحقق أهداف إسرائيل التوسعية (سعيد ، 1977 : 60).

إن انبثاق هذه الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية قد زاد من العوامل المؤثرة على دور المؤسسة العسكرية في الحياة المدنية ، وذلك لأن الأيديولوجية الإسرائيلية المستمدة من مبادىء الحركة الصهيونية كانت تعتمد دائما على القوة العسكرية لتحقيق أهدافها ، كما إن ظروف إسرائيل التي ولدت فيها والقائمة على الحرب ، وفقدان حالة الأمن التي باتت عسيرة المنال ، الأمر الذي أوجد الارتباط الوثيق بين الجيش والسياسة في إسرائيل ، وإن ما تعده إسرائيل تحقيقا للنصر في حروبها المتكررة ضد العرب قد زاد من الإعجاب بالقيادة العسكرية التي أضحى النظر إليها يتمثل في الصورة التي رسمها هؤلاء العسكريون والمبنية على المصلحة القومية والحريصة عليها ، بخاصة أن المشكلة الأمنية تعد هي المشكلة الرئيسة التي تجابه إسرائيل وما يرتبط بها في مجالات الحياة المدنية التي لم تعد قادرة

على أداء أدوارها، للمساهمة في بناء الدولة دون الاعتماد على المؤسسة العسكرية التي ازداد تدخلها في الحياة السياسية جراء تعدد الأحزاب والمؤسسات السياسية وذلك بفعل انقسام المجتمع، وتعـــدد الفئـــات المكونة له الناتجة عن الأصول المختلفة للمهاجرين اليهود في فلسطين , كما إن التداخل الحاصل بـــين العسكريين والمجتمع ناتج عن وجود هؤلاء العسكريين داخل هذا المجتمع ، والتأثير فيه بفعل وجودهم مع ذويهم وطبقات المجتمع المختلفة ، مما يساهم في انتقال القيم والأفكار العسكرية إلى الحياة المدنية والمجتمع ، ثم يأتي دور المجندين الاحتياط وهم أفراد المجتمع الذين تحت السلاح باستمرار ، مما يزيد في المساهمة بدعم دور العسكريين بشكل عام ، وكذلك دور العسكريين المسرحين مـــن الجـــيش بعـــد الانتقال إلى الحياة المدنية بشكل خاص (شبلي ، 2013 : 38) .

وترى الباحثة أن المهمة الأساسية للمؤسسة العسكرية من الوجهة السياسية باتت تكمن في تحقيق الأهداف الإسرائيلية العليا والقائمة على التوسع وفرض الأمر الواقع على بيئة الأمن القومي العربي ، وهذا تطلب منها : -

- هزيمة الدول العربية المجاورة عسكريا وتأكيد نظرية اليد الطولى لبث اليأس في نفوس شعوب هذه الدول وقبولها بالأمر الواقع ثم الرضوخ للسلام الإسرائيلي في المنطقة .
- اقناع دول العالم والمحافل الدولية بتفوق إسرائيل العسكري في منطقة الشرق الأوسط وقدرتها على حفظ التوازن وكبح جماع العرب لصالح الامبريالية العالمية ، وشل قدراتهم لمنعهم من إعادة مجد الأمة العربية القديم .

- تهيئة المناخ الملائم لتوسيع شقة الخلاف بين الدول العربية ، واضعاف تعاونها مما يهدر قواها العسكرية ومن ثم وزنها السياسي بين التكتلات السياسية العالمية .
- تنمية القدرة الحربية للمحافظة على الأمن الإسرائيلي الداخلي والخارجي وضمان استقرار الدولة لتنفيذ أهدافها القومية التوسعية .
- ضمان الاستقرار الداخلي لإسرائيل بما يحقق الازدهار التجاري والصناعي والنمو الاقتصادي .
- إرساء دعائم قاعدة صناعية قوية لصناعاتها الحربية ، بما يضمن توفير كثير من المعدات أثناء العمليات الحربية .

المبحث الثاني

تطورات الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه بيئة الأمن القومي العربي

شهدت الاستراتيجية الإسرائيلية تطورات كبيرة جاءت نتيجة التغيير في طبيعة سير عملية التسوية بين العرب وإسرائيل، وما أثر عليها من تحولات سياسية واجتماعية داخلية في كل بلد من البلدان ذات العلاقة في السنوات الأخيرة، الأمر الذي أوصل المهتمين بقضية الصراع العربي الإسرائيلي إلى خلاصة مفادها أن أجواء التفاؤل والأمل التي عاشتها منطقة الشرق الأوسط قبل عقدين من الزمن إبان انطلاق مؤتمر مدريد عام 1991م ، تراجعت بصورة مريعة لتحل محلها مشاعر الإحباط واليأس التي تغطي أرجاء الشرق الأوسط حاليا .

ثم بدت أمام القادة الإسرائيليين حقيقة جرى وصفها بالمؤلمة، ومفادها بأن علاقات إسرائيل مع العالم العربي، ومكانتها الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، وصلت إلى مستوى "مهين" وغير مسبوق، جاء الجزء الأكبر منها بفعل تأثيرات ما سمي بثورات الربيع العربي ، الأمر الذي طرح تساؤلا ، أخذ يؤرق صناع القرار الإسرائيلي يتمحور : حول مدى اعتماد إسرائيل على العلاقات السياسية والتنسيقات الأمنية مع بعض الدول العربية في ضوء ما وصفته بتطورات مقلقة تشهدها الساحة الإقليمية.

يتناول المبحث الثاني تطورات الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه بيئة الأمن القومي العربي من خلال المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : الإستراتيجية الإسرائيلية في ظل تحولات الصراع العربي الإسرائيلي .

المطلب الثاني : الإستراتيجية الإسرائيلية وإعادة ترتيب الأولويات الإسرائيلية .

المطلب الأول

الإستراتيجية الإسرائيلية في ظل تحولات الصراع العربي الإسرائيلي

مر الصراع العربي الإسرائيلي بمراحل تاريخية عديدة تغيرت فيها أهداف الإستراتيجية الإسرائيلية نتيجة التباين في خطوط التحولات التي شهدتها مراحل هذا الصراع ، فوضعت هذه التحولات الباحثين منذ منتصف عقد سبعينيات القرن العشرين أمام صورة تنامي ظاهرة التردد والتراجع في المفاهيم والمضامين ، حيث عقدت اتفاقية فك الاشتباك الثانية عام 1975م ، ثم المبادرات السلمية للقمم العربية ، ثم الربط بين وقف بناء المستوطنات وتوقف المقاطعة العربية لإسرائيل، ثم مؤتمر مدريد عام 1991م، وصولا إلى مسارات التفاوض المتعددة والثنائية إلى اتفاقيات التسوية التي تم بعضها أو التي تنتظر دورها (الطويسي ، 1997 : 59) .

لذا قامت إسرائيل بوضع إستراتيجيتها تجاه بيئة الأمن القومي العربي، هذه الاستراتيجية التي جاء في ظل تغيرات جوهرية في الموقف الإسرائيلي بعد بروز معطيات جديدة ، نتيجة التحولات في طبيعة العلاقات الدولية، فعمـــدت إسرائيل على تكريس تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية الدولة المهيمنة على العالم باعتبارها الدعامـــة الرئيسية لأمنها والسند الرئيسي لكل ما تتسم به سياستها من عدوانية تجاه الدول العربيـــة ، كما سعت إلى نسج شبكة من التحالفات أو التفاهمات مع دول الجوار الجغرافي غير العربيـــة ، فوقعت اتفاقا مـــع تركيا فـــي 23 شباط 1996م ، ووطدت علاقاتها مع إثيوبيا ، وفي نفس الوقـــت لم تتوقف المحاولات الإسرائيلية للتواجد على أطراف العالم العربي ، وتمكنت مـــن توطيد وجودها في شمال العراق بعد عام 1991 م ، ثم في كل العراق بعـــد الاحتلال الأمريكـــي في نيسان 2003 م (جاد ، 2007 : 22) .

وتعاملت إسرائيل مع التحولات السياسية التي حدثت في مجرى الصراع العربي الإسرائيلي بجدية تامة ، والتي كان من أهمها : اندلاع انتفاضة الأقصى الفلسطينية في أعقاب أحداث 11 أيلول2001 م ؛ وطرح القادة العرب في قمة بيروت عام 2002 م مبادرة السلام العربية ؛ وتقديم الولايات المتحدة الأمريكية " خطة خريطة الطريق " ؛ ورؤية بوش لحل الدولتين التي كان من المفترض أن تؤدي إلى دولة فلسطينية في نهاية 2005 م ؛ وشن إسرائيل الحرب على لبنان عام 2006 م ، غير أن الأوضاع بعد ذلك عكست استمرار العبث التفاوضي والتراشق بالتفسيرات والخطط التفصيلية، للاتفاق الأصلي في أوسلو ولملاحقه المتتالية ، إذ لم تعد حكومة أولمرت (نيسان 2006 – أيلول 2008) ، منذ انتهاء الحرب على لبنان ، تمتلك برامج سياسية معلنة ، في ضوء إعلان رئيسها عن تجميد خطة الإنطواء أو إعادة التجميع* حتى إشعار آخر ، فقد توصلت وزارة الخارجية الإسرائيلية إلى نتيجة مفادها أن المسار الفلسطيني وصل إلى طريق مسدود (شلحت ، 2007 : 47) .

وتلتقي خطة أيهود أولمرت التي يطلق عليها (الأنطواء/التجميع) وهي تتشابه مع خطة فك الإرتباط التي نفذها رئيس الوزراء الأسبق أرييل شارون، إلا أن خطة أولمرت تتميز ببعض النقاط عن سابقتها كونها تنصب على الضفة الغربية بمعنى أن خطة (شارون) نقلت المستوطنين من قطاع غزة إلى داخل إسرائيل بينما خطة إعادة التجميع تنوي دمج المستوطنين في الضفة الغربية في تكتلات إستيطانية يأمل أولمرت مستقبلا أن يضمها إلى داخل حدود إسرائيل الدائمة. وثمة إختلاف يكمن في التسمية ، هذا وإن كانت خطة أولمرت "إعادة التجميع" وخطة شارون "فك الارتباط" تأتي في سياق

---

* **خطة الإنطواء أو ما تسمى بإعادة التجميع** : وهي الخطة التي كان رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق (أيهود أولمرت) ينوي تنفيذها في الضفة الغربية ، إستكمالا لما بدأه سلفه (أرييل شارون) رئيس الوزراء الأسبق عند تنفيذه خطة فك الإرتباط والإنفصال أحادي الجانب عن قطاع غزة وأربع مستوطنات في شمال الضفة الغربية صيف عام (2005م) ، ومن المعروف أن (أولمرت) الذي فاز حزبه "كاديما" في إنتخابات الكنيست لعام (2006م) بـ (29) مقعدا من أصل (120) بالكنيست، كان قد أنتخب لرئاسة الحكومة الإسرائيلية على أساس برنامجه السياسي الذي يشتمل على إقتراح "خطة التجميع" التي تستهدف إنسحابات أحادية الجانب من الضفة الغربية ، يرافقها ضم كتل إستيطانية كبيرة في هذه المنطقة (وليد ، 2006 : 33) .

سياسة الفصل الأحادي التي تسير عليها إسرائيل حاليا ،إلا أن خطة شارون إندرجت تسمتيها تحت "خطة الإنسحاب" وهذا ما تنبه له أيهود أولمرت الذي أطلق على خطته إسم "التجميع أو الإنطواء" متحاشيا إستخدام خطة الإنسحاب كون هذا المصطلح حسب محللين يؤكد الإعتراف بالإحتلال العسكري لأرض فلسطينية. إضافة إلى أن عدد المستوطنين الذين سيتم إجلائهم وفق خطة أولمرت يقدر بنحو 60 ألف مستوطن على الأقل، في الوقت الذي بلغ فيه عدد المستوطنين الذين تم إجلائهم عن غزة وشمال الضفة الغربية في خطة شارون لا يزيد على تسعة الآف مستوطن. وقد شكلت هذه إحدى التحديات الداخلية الرئيسية فيما يتعلق بسعي أولمرت نحو كسب التأييد لخطته وهو تحدي يفوق ما كان يواجهه (شارون) لدى طرحه لخطة الانسحاب من غزة (وليد ، 2006 : 35).

ثم جاءت مرحلة جديدة من الصراع العربي الإسرائيلي كان دور السياسة الخارجية الإسرائيلية فيها ينصب نحو تحقيق أهداف جديدة بعد التغييرات البارزة في معطيات هذا الصراع جراء حدوث تبدل واضح في الموقف العربي واتجاهه نحو تحقيق السلام ، وهنا مارست السياسة الخارجية الإسرائيلية دورها المطلوب من خلال قادتها على اللاعبين البارزين والمؤثرين في عملية التسوية من أجل خلق فرص جديدة للسلام ، فجاء إعلان الرئيس الأمريكي جورج بوش عن عقد مؤتمر أنابولس في خريف 2007م للتباحث حول سبل تسوية القضية الفلسطينية وتطبيق رؤيته المتعلقة بقيام دولة فلسطينية مستقلة إلى جوار إسرائيل ، الأمر الذي لم ترفضه الحكومة الإسرائيلية على اعتبار أن المؤتمر المذكور يمكن أن يكون لقاء لتقديم الدعم الاقتصادي والأمني للسلطة الفلسطينية التي انفرد فيها الرئيس الفلسطيني محمود عباس عن باقي المنظمات والحركات الفلسطينية القائمة في الساحة السياسية الفلسطينية وبعد تقلص دور حركة حماس التي لم تعد تمارس الحكم على أثر انقلابها المثير ضد حركة

فتح وانفرادها بالسيطرة على قطاع غزة ، إضافة إلى ان إسرائيل كانت تدعو لترك التفاصيل الجوهرية للمسار الثنائي لحين نضوج الظروف بحسب الرؤية الإسرائيلية (جاد ، 2008: 104) .

وهذا ما جـــرى فعليا في لقاءات رئيس السلطة الفلسطينيـــة محمود عباس بـــرئيس الـــوزراء الإسرائيلي المستقيل أيهود أولمرت وبمباركة من الولايات المتحدة الأمريكيـــة عبر الزيارات المتكررة لوزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندليزا رايس إلى منطقة الشرق الأوسط عام 2008 م (شـــبلي ، 2013 : 189).

ثم حدث التغير الكبير في الاستراتيجية الإسرائيلية بعد أن طورت إسرائيل محاولات التجزئة والتفتيت التي مارستها ضد دول النظام الإقليمي العربي، وذلك عبر استغلالها لعدد من التغيرات التي تبلورت على شكل توجهات إستراتيجية تقوم على تفكيك الدول العربية المركزية في المشرق وعلى الأخص العراق والسودان في المرحلة الأولى، ثم تلتها مراحل أخرى لتشمل مصر وسوريا ولبنان ودول أخرى.

وقد تضمنت الإستراتيجية الإسرائيلية التخطيط الاستراتيجي وانتهـــاج التكتيكات الملائمة ، التي نجح الزعماء الإسرائيليين في استعمالها ، وكانت لديهم القدرة على خلق الاتصالات والاستفادة من التناقض بين الدول العربيـــة من أجل تنفيذ مخططاتهم الراميـــة إلى السيطرة على الأرض، والتحكم بالفلسطينيين والعـــرب وخيراتهم ، حتى يتنازل العرب والمسلمـــون عن حقوقهم في فلسطينين ، مؤكديـــن على هدفهم الذي يصبون السيطـــرة عليه وهو أرض فلسطين التاريخية من النهـــر إلى البحر . (Gilbert, 1993 : 9)

وحرصت إسرائيل على وضع استراتيجيتها بعيدة المدى تجاه بيئة الأمن القومي العربي لضمان الأمن الإسرائيلي ، وانطلاقا من مبدأ احتلال الاراضي العربية وضمها الذى يعد الهدف الأساسي والرئيسي للاستراتيجية الإسرائيلية لتطويق واختراق الأمن القومي العربي، وعد المنطقة مجالا حيويا لها، فقامت بعمل دراسة متعمقة حول تلك الاستراتيجية وأبعادها والأهداف التى ترمي إليها ، وقد تطلب تحقيق تلك الأهداف الاعتماد على عدد من الوسائل ، التي ما أن بدأت بالفعل بها حتى جنت ثمارها في ظل غياب تنسيق عربي ملائم (النداوي ، 2013 : 67) ، وكان من أبرز تلك الوسائل :-

1. **الوسيلة الدبلوماسية** : استخدمت إسرائيل مجموعة من الخطوات التي تدخل في نطاق النشاطات الدبلوماسية من أجل خدمة استراتيجيتها التي انتهجتها تجاه بيئة الأمن القومي العربي ، والتي كان من أبرزها : -

أ. **الارتباط بالولايات المتحدة الأمريكية** : عملت إسرائيل على تحقيق مثل ذلك الارتباط لأنه سيدفع العرب لإقامة علاقات متميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، فكانت سياسة المبادرة والسرعة في إنجاز الهدف للتقليل من كشف ضآلة مواردها البشرية والاقتصادية أمام عدوها ، ومن خلال ذلك اعتمدت إسرائيل سياسة خارجية مبنية على أسس ترتقي فيها الجوانب العسكرية والتعبوية وتلعب القوة الجوية دورا رئيسا في هذا المجال ، وذلك لعدم حاجة هذه القوات إلى أعداد كبيرة من الأفراد (Teihami, 1991:412).

ب. **استغلال الظروف الدولية** : كانت الظروف الدولية مواتية لإسرائيل من أجل تأكيد مكانتها حيث شهدت العلاقات الدولية بروز حالة الخلاف الفكري والعقائدي والسياسي الذي كانت تقوده زعيمتا المعسكريين الغربي والشرقي وتمثلت في الحرب الباردة بكل عنفوانها ، كما برزت فكرة القومية العربية الممزوجة بالتوجه الماركسي في محاولة لإحلالها محل التوجه الإسلامي ، هنا كان النشاط السياسي الخارجي الإسرائيلي يتجه نحو الساحة الدولية

والإقليمية لدرء التهديدات الخارجية والتي نجح في أغلبها جراء انشغال العرب في الصراعات البينية كالحالة بين العراق والكويت ، التي أفضت إلى حرب الخليج الثانية عام 1991 م ، والحروب الستة في اليمن ، وغيرها ، ثم برز نشاط السياسة الخارجية الإسرائيلية واضحا والمدعوم من الصهيونية التي نجحت في اختراق المجتمع الأمريكي من قاعدته إلى قمته ، ساعده في ذلك ازدياد سيطرة اليهود على المؤسسات المالية ومجالات الاقتصاد ووسائل النشر والإعلام في الولايات المتحدة الأمريكية ، كما تدخلت بفعالية كبيرة للحصول على أكبر عدد من المؤيدين في الكونغرس الأمريكي ، ومراكز صنـــع القرار السياسي ، فكان اللوبي الصهيوني واحدا من جماعات المصالح المعترف بها رسميا في الولايات المتحدة الأمريكية الذي تمكن من إنشاء اللجنة الامريكية الإسرائيليـــة للشؤون العامـــة " إيباك " (طايل ، 1992 : 165) .

ج. **المناورة بعمليات التسوية السلمية** : استطاعت إسرائيل من استخدام ورقة التسوية السلمية بشكل سليم ، فقد قدم الجانب الإسرائيلي ما عرف عنه ببادرة حسن النية؛ حين وافق على إطلاق سراح (104) أسير، من الأسرى الموجودين في سجونها قبل توقيع اتفاق أوسلو عام 1993م، وهو ما يعد تنازلا شكليا ، لكنه لا يقارن بما أقدم عليه الجانب الفلسطيني من تنازل خطير يمس الأسس التي بنيت عليها المفاوضات، وله تبعاته على مسار المفاوضات ومستقبلها ، فقد تنازل الطرف الفلسطيني عن شرطه في وقف الاستيطان. وقد ترافق إطلاق هذه المفاوضات مع حدوث انقلاب عسكري في مصر، وتصاعد موجة ارتدادية تستهدف إنهاء "الربيع العربي"، وضرب "الإسلام السياسي"، وتقوية ما يسمى بـــ"محور الاعتدال" المتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية ، أما إسرائيليا ، فيبدو أن القرار الإسرائيلي في

أفضل حالاتها، حيث إن الاستيطان يمضي دون أية عراقيل، وبحسب الإحصاءات الإسرائيلية ارتفع عدد المستوطنين في الضفة الغربية بنسبة 2.19% خـــلال النصف الأول مـــن عـــام 2013 م (التقرير الاستراتيجي رقم 59 ، 2013) .

2. **الوسيلة العسكرية** : استخدمت إسرائيل هذه الوسيلة من أجل تنفيذ استراتيجيتها القائمة على الضربات الإستباقية ، وبالرغم من التفوق العسكري الإسرائيلي إلا أنها فشلت في تحقيق الأهداف التي أعلنتها أثناء العدوان على لبنان عام 2006م، وهي استعادة الجنديين الأسيرين ووقف صواريخ حزب الله اللبناني وإسقاطه ، ثم سعت إسرائيل للتضييق على حركة المقاومة الإسلامية حماس، مـــن خلال عدوانها على غـــزة نهاية عامي 2008– 2012، كما قامت إسرائيل بمحاولة القضاء على هذين الفصيلين مـــن خـــلال محاولة إشغالهما بالفتن الداخلية وإحـــداث الفوضى فـــي أبرز الدول الداعمة لهما ، فما يجري فـــي سوريا مـــن أعمال عنف وإدخال السلاح والمقاتليـــن من كل بقـــاع الأرض ، ما هو إلا محاولة من إسرائيل ومؤيديها لتدميـــر سوريا التي كانت ولا تزال داعمـــة لحركات المقاومة في المنطقة، فسوريا اليوم تدفع ثمن وقوفها إلى جانـــب حزب الله وحركة حماس ، وصمودها في وجه مشاريع ومخططات خارجيـــة تقودها بعض الدول الإقليمية التي تعمل على نشر الفوضى مـــن خلال ما شاع تسميته بالربيـــع العربي والذي يراه كثيرين بأنه مشروع جديد لتقسيم المنطقـــة عبر استخدام بعض القوى المحلية الفاعلة كحركة الأخوان المسلمين ، وبعض المجموعـــات الإسلامية المتطرفة التي تتخـــذ من الإسلام واجهة لنشاطاتها كتنظيم القاعدة (وكالة جهينة نيوز، الموقع الإلكتروني: http://www.jpnews-sy.com/ar/news.php?id=61451).

3. **الوسيلة الاقتصادية:** يعد الإقتصاد والسياسة قطاعين متلازمين في الاستراتيجية الإسرائيلي وإن الحديث عن أي منهما لا ينفصل عن الآخر، وذلك لأن القرار السياسي في إسرائيل يرتبط بالإقتصاد في علاقة تختلف عن المفهوم التقليدي السائد في كثير من دول العالم التي يكون فيها القرار السياسي هو الأساس وبقية القطاعات في خدمته ، في حين يتساوى القرار السياسي في إسرائيل مع الدور المركزي الذي يحتله الإقتصاد، وذلك بالاستناد إلى التعريف الذي يقول إن السياسة إقتصاد مكثف (السهيلي، موقع الجزيرة نت في 2 / 3 / 2010) .

وقد لاحت لإسرائيل القدرة لتطوير الإمكانات العلمية والاقتصادية ضمن إستراتيجيتها الشاملة وذلك من خلال الآتي :-

أ. الاعتماد على الاحتياطي اليهودي الإستراتيجي االذي يتواجد في دول الاتحاد السوفياتي السابق والذي يقدر بحوالي 3.5 مليون يهودي ، والذي استطاعت إسرائيل تحقيق الاستفادة منه في مرحلة الحرب الباردة قبل عام 1991 م، ثم نجحت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة من استغلال المهاجرين السوفييت بعد انهيار المعسكرالشرقي الذي كان يقوده الإتحاد السوفياتي السابق في بنيته العلمية والتكنولوجية الرائدة ، فتم إنشاء فرع من الأكاديمية الروسية للعلوم في إسرائيل فضلا عن توقيع رئيس الوكالة اليهودية لاتفاقية مع روسيا تقضي بالسماح بهجرة ما يقدر بمليون يهودي للفترة من عام 1991ــ1995م ويكون من ضمنهم بعض الكفاءات العلمية المتمثلة في 112 ألف مهندس، و25 ألف طبيب و12 ألف عالم وباحث، و170 ألف خريج جامعة (News week , 1991: 12) .

ب. الاتجاه نحو البدائل الاقتصادية في سياق رفع الأهداف الاقتصادية، والصمود في وجه الضرورات القسرية التي تمليها أهداف اجتماعية وبيئية معينة، والأخذ في الاعتبار للطاقة الكامنة والمقتضيات الإكراهية المجالية والاستيطانية، وكنقطة انطلاق لهذه البدائل ؛ استخدمت

إسرائيل سلسلة من البرامج الاقتصادية الطويلة المدى، والتي يختلف بعضها عن بعض في اتجاهات التخصص لسياسة التطوير، مع اختلاف السيناريوهات في توجه إسرائيل للأسواق الدولية، بحيث جرى تشخيص الاتجاهات الرئيسة ذات الطاقة الكامنة للتطوير الاقتصادي، وهي : الاتجاه الصناعي مع التركيز على الصناعة الغنية بالعلوم والتكنولوجيا المتطورة، واتجاه الخدمات المالية وقطاع الأعمال، واتجاه الخدمات التجارية، والطعام والاستضافة مع تركيز على السياحة (أبو ستة ، 2004 : 34).

ج. السعي لتجاوز تداعيات الأزمة المالية العالمية وذلك عبر الشروع في الخطة الإسرائيلية التي وضعها وزير المالية يئر لبيد في حكومة بنيامين نتنياهو من أجل حماية الاقتصاد الإسرائيلي من أزمة مالية واقتصادية : فقد تناولت ورقة الموقف التي صدرت في أيلول 2013 م عن مركز مدى الكرمل للدراسات الإجتماعيّة التطبيقيّة ، التقليصات في ميزانية الحكومة واحتمالات نجاح الخطة الاقتصادية في منع أزمة اقتصادية مالية في إسرائيل، وقالت الورقة إن نجاح الخطة أمر يتعلق بعدة متغيرات، منها داخلية وخارجية، لا سيما في ظل استمرار الأزمة المالية العالمية وتنامي عدم الاستقرار السياسي والأمني في منطقة الشرق الأوسط ، وخلصت ورقة الموقف بالقول : " إنه صحيح أن هناك أزمة عجز مالي، وهناك تراجع ما في الصادرات الإسرائيلية، وتراجع في معدلات مداخيلها، لكن لم نر أن ذلك بدأ ينعكس في أزمة بطالة، أو انخفاض المشاركة في أسواق العمل، أو تراجع في معدلات الدخل أو الاستهلاك، أو هبوط حاد في معدلات جباية الضرائب، أو انهيار في الصادرات الإسرائيلية والإنتاج. وبالتالي فأنه من المبكر الحديث عن أزمة اقتصادية عميقة تعصف بالاقتصاد الإسرائيلي، إذ إن التوصيف الأكثر مناسبة للفترة الراهنة أنها فترة بينية وحالة

انتظار" (وكالة معا الاخبارية، الموقع الإلكتروني، http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=626578).

د. خلق منافسة بين القطاعات الاقتصادية المساهمة في الناتج المحلي، حيث أسهم قطاع الزراعة بنحو 3% من الناتج، أما قطاع الصناعة فقد أسهم بنحو 19%، وقطاع الخدمات 78% من إجمالي قيمة الناتج المحلي الإسرائيلي المتولد في السنوات الخمسة الأخيرة. وكذلك هي الحال بالنسبة لاستحواذ القطاعات المذكورة على قوة العمل الإسرائيلية، حيث تشير المجموعات الإحصائية الإسرائيلية إلى أن 3% من قوة العمل الإسرائيلية تعمل في قطاع الزراعة، و78% في قطاع الخدمات الذي يضم كل القطاعات الأخرى دون الزراعة والصناعة، في حين استحوذ قطاع الصناعة الإسرائيلي على 19% من إجمالي قوة العمل في الاقتصاد الإسرائيلي في السنوات الأخيرة (السهيلي ، موقع الجزيرة نت في 2 / 3 / 2010) .

ترى الباحثة أن العالم منشغل الآن في محاولات احتواء تأثير التحولات العربية على مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي عامة، وعلى مسار التسوية الفلسطيني الإسرائيلي خاصة ، ويبدو هذا واضحا لدى الدول الغربية الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، إذ يتحرك الغرب ضمن محددين: ضمان مصالحه الإستراتيجية الكبرى، وحماية أمن إسرائيل، التي هي بالأساس من ضمن المصالح المشار إليها، فقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في دفع الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي للجلوس على طاولة المفاوضات مرة جديدة بعد أن توقفت الجولات التفاوضية السابقة بين الجانبين عام 2010 م بسبب استمرار الاستيطان الاسرائيلي في الأرض الفلسطينية خاصة في القدس، الأمر الذي دفع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في كلمته أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة أواخر أيلول 2013 م لمطالبة الأسرة الدولية بأن تبقى يقظة وهي تراقب الوضع من أجل إدانة ووقف أية أفعال على الأرض،

تقود إلى تقويض المسارالتفاوضي، ويقصد مواصلة عمليات الاستيطان في الأرض الفلسطينية، وخاصة في القدس، كما طالب عباس باتفاق سلام شامل ودائم مع اسرائيل، رافضا الدخول في ترتيبات انتقالية .

فيما قامت إسرائيل بتعديل أولويات استراتيجيتها تجاه بيئة الأمن القومي العربي مع وصول اليمين الإسرائيلي إلى الحكم ، الأمر الذي جعلتها تبذل ومعها الولايات المتحدة الأمريكية ودول غربية أخرى ، جهودا كبيرة للحفاظ على اتفاقيتي كامب ديفيد، ووادي عربة، واستمرار العملية السياسية في فلسطين .

المطلب الثاني

الإستراتيجية الإسرائيلية وإعادة ترتيب الأولويات الإسرائيلية

شكلت عودة اليمين الإسرائيلي لتولي قمة السلطة في إسرائيل عام 2001م ، مظهرا بارزا من مظاهر الحسم في المشهد السياسي الإسرائيلي بين ما يسمى معسكر اليمين ومعسكر اليسار لصالح اليمين ، وما من شك في أن هذا الحسم لم يأت مفاجئا ولا طارئا على الحياة السياسية الإسرائيلية، بل أتى من ضمن مسار طويل من الصراع والتنافس ، وعلى هذه الخلفية حصلت تبدلات عميقة في فهم وتطبيق استراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي وانتقالها من الشرق أوسطية اللاقومية الى الصهيونية المتجددة ذات الأفكار الشمولية المعتمدة على المزاعم والأساطير الدينية اليهودية ، ومن أجل الحفاظ على هذه الأولويات والثوابت في الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي ، قام اليمين الإسرائيلي، بإعادة ترتيب أولويات الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه بيئة الأمن القومي العربي، التي باتت تستند على المواجهة الصدامية المباشرة مع العرب والفلسطينيين عبر أساليب الالتفاف والمناورة والتضليل الشكلي، في إطار حملات من العلاقات العامة، مع حرصها على التشبث بالأهداف القومية الأمنية والسياسية وصولا الى إسرائيل الكبرى التي تضمن لجماهير المستوطنين اليهود الفعليين أو المرشحين، كل عوامل التفوق الأمني والإقتصادي والديموغرافي (مرتضى ،2004 : 66) .

وربط قادة الكيان الإسرائيلي بين طبيعة الواقع الداخلي الذي مر به هذا الكيان خلال السنوات الخمسة الأولى من الألفية الجديدة ، وبين المتغيرات الدولية التي تشهدها العلاقات الدولية ، ونظر هؤلاء القادة إلى ضرورة ترصين الوضع الداخلي عبر بناء متين يتعدى الجانب السياسي ليشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي يتم من خلالها وضع إستراتيجية شاملة قادرة على التصدي للدول

العربية ، لذلك فقد ولد مشروع (إسرائيل 2020) الذي وضع من جانب المؤسسة السياسية والتخطيطية التي قالت أن المستقبل التخطيطي واضح لأن الأبعاد الصغيرة لإسرائيل والقيود التي تعمل في داخلها ، تحتم التخطيط بقدر وثيق للغاية ، وتحدده بأنماط مألوفة ضمن سيناريو الأعمال الذي يوصل الاتجاهات القائمة في المرافق الاقتصادية وفي المجتمع ، والبدائل المعيارية التي تحمل لواء القيم ، في كل من مجالات الاقتصاد والبيئة والمجتمع ، وذلك من خلال تحليل مجال حيز الإمكانات ، وفي النهاية تم بلورة بدائل مشتركة تخدم هــذا المشروع (مازور ، 2004 : 10) .

وقد تضمنت تلك البدائل الجوانب الآتية :-

أولا : بديل سوق الأعمال : يفترض هذا البديل استمرار الاتجاهات القائمة ، من خلال الامتناع عن تدخل التخطيط المركزي ، في مجرى العمل المتوقع لقوى السوق ، والبواعث الأخرى العاملة في المجتمع الإسرائيلي .

ثانيا: البدائل الاقتصادية : تسعى إلى استنفاذ قدرة المرافق الاقتصادية الإسرائيلية على النمو ، على امتداد كل فترة التخطيط ، وإلى ضمان الاستقلال والاستقرار الاقتصادي ، وتم تطوير هذه البدائل على النحو الآتي :-

(1) البديل الاقتصادي – الصناعي الذي يسعى إلى إحراز أهدافه عن طريق التركيز على الصناعات المعتمدة على العلوم المتطورة.

(2) البديل الاقتصادي – الخدماتي الذي يسعى إلى أهدافه عن طريق التركيز على الخدمات الانتاجية والأبحاث والتطوير .

(3) البديل الاجتماعي الذي يضع على رأس اهتماماته قيمة (جودة الحياة للمجتمع) التي تعني التفضيل الواضح لقيم المساواة بين فئات السكان المختلفة .

(4) البديل الطبيعي – البيئي وهو مبني حول قيمة التطوير الدائم والتخطيط القيمي للبيئة الطبيعية (أبوستة ، 2004 : 14).

ثم تولدت لدى قادة الكيان الإسرائيلي قناعات جديدة أفضت إلى رأي مفاده بأن عملية السلام لم تحسم بعد، على الرغم من كل أعمال العنف والحروب التي مارسها هذا الكيان، الذي لم يحقق حتى الآن لا سلاما ولا أمنا ، وقد تمخض عدم حسم الصراع العربي الإسرائيلي بإقرار الفكر لإسرائيلي إلى العديد من أشكال الصراع والعنف في المنطقة؛ والحرص على أن تفوق إسرائيل، عسكريا على سائر دولها؛ هو الذي يتكفل بتسوية سياسية ومواجهة الأعداء ، وقد دفعت تلك الرؤية الإسرائيلية الجديدة صناع القرار السياسي الإسرائيلي إلى اتخاذ قرار الشروع بتطوير الإستراتيجية الإسرائيلية بحيث تكون نابعة من التطورات التي طرأت على النظام العالمي، والمتغيرات الإستراتيجية في البيئة الإقليمية، التي زادت من الدوافع الداعية إلى تطوير الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي، وقد تمثل ذلك التطوير في العوامل الآتية : –

1. اعتماد سياسة جديدة، لتعزيز المكانة الإسرائيلية، من منطلق كونها قوة إقليمية فاعلة في مجالها الحيوي.
2. السعي إلى دور إقليمي، في النظام الأمني لمنطقة الشرق الأوسط؛ لحماية مصالح إسرائيل ومصالح حلفائها.
3. الطموح إلى أن تصبح إسرائيل دولة كبرى في المنطقة، من خلال التحول من المجال الجيوسياسي إلى المجال الجيواقتصادي .

4. الانفتاح على البيئة الإقليمية، استغلالا لادعاء الاتجاه نحو السلام، من أجل الخروج من العزلة، وتطبيع العلاقات بالدول العربية، ومد جسور الصداقة مع دول الخليج، ودول المغرب العربي.

5. ضمان التزام أمريكي بتحقيق أمن إسرائيل.

6. استغلال ظروف السلام، لتوسيع دائرة التعاون الإستراتيجي مع القوى الدولية، ومع دول أوروبا الشرقية، والدول الآسيوية المهمة (عبد العزيز ، 1996 : 298).

ولا يتعلق مجال البحث هنا في التوجهات الإقليمية للإستراتيجية الإسرائيلية ، بقدر ما أن هذه الدراسة معنية بتحديد تأثير المفهوم الإسرائيلي للأمن القومي على بيئة الأمن القومي العربي ، إذ أنه من الضروري الإشارة إلى عدة جوانب قامت عليها مرتكزات الأمن القومي الإسرائيلي والتي كان من أبرزها :-

أ. التفوق العسكري : بقيت إسرائيل رهينة الفكرة القائلة بأنها دولة صغيرة تحيط بها مجموعة من الدول العربية الرافضة لها والتي تسعى إلى إزالتها من الوجود، وإنها تدعو هذه الـــدول إلى الاعتراف بها وإقامة سلام معها ، لكن جاراتها تصر على موقفها ، الأمر الذي تطلب أن تكون متفوقة عسكريا علـــى الدول العربيـــة (Ben Gurion, 1971 : 15) .

ونظرت إسرائيل إلى أن تفوقها العسكري أصبح بديلا عن الاعتراف بها، لذلك ينبغي أن تكون قدراتها العسكرية هي العنصر الرادع الذي تختفي معـــه فكرة الحرب لدى العرب ، وهذا يتطلب أن يصبح جيشها القوة الأكبر في منطقة الشرق الأوسط (أفنيري ،1969: 100) .

وبهذا أصبح للتفوق العسكري الإسرائيلـــي عـــدد من الأهداف مـــن بينها : إيجاد حالة الأمن داخل المجتمع الإسرائيلي ؛ ومنع العرب من الإقدام على الحرب ؛ وفرض السلام على العرب وفق الشـــروط الإسرائيلية (زهرة ، 1991 : 174).

ب. الحدود الأمنة : أضافت القيادات الإسرائيلية عنصرا جديدا لمفهوم الأمن يقوم على فكرة الحدود الآمنة ، التي يتم بموجبها احتفاظ إسرائيل بالأراضي التي تحتلها والتي لا تدخل ضمن نطاق ما تطلق عليه دولة إسرائيل الكبرى ، وذلك لأن هذه الأراضي تمثل ضمانا مطلقا يمنع مهاجمة العرب لإسرائيل مـــن جديد (عبد المولى، 1973 :51).

ويشير مصطلح الحدود الآمنة أيضا إلى الأراضي التي تنوي إسرائيل ضمها إليها بصورة نهائية ، ويستخدم لتبرير الاستيلاء على الأراضي العربية ، لهذا كان يجري تعريف الحدود الآمنة بأنها حدود رادعة لها من المنعة ما يصرف العرب عن التفكير في مهاجمة إسرائيل أو تمكنها من صدهم إذا قرروا ذلك ، أي أنها توفر العمق الإستراتيجي وترتكز على موانع طبيعية كالمياه والمرتفعات والصحارى ، وفيها يمكن إقامة وسائل إنذار متنوعة وفعالة ، أو تكون قواعد صالحة لشن هجوم إسرائيلي مضاد (هويدي ، 1974 : 227) .

ج. المساندة الدولية : نشأت إسرائيل بمساندة الدول الكبرى وحظيت منذ السنوات الأولى لقيامها بضمان هذه الدول لأمنها ، رغم أن الكيان الإسرائيلي لم يبرم معاهدة دفاع مع أي من الدول الكبرى قبل عام 1981م ، إلا أن تلك الدول التزمت بصورة فعلية بالأمن الإسرائيلي والتأكيد على استمرار وجودها ، ويشير إلى ذلك تطور العلاقات الإسرائيلية مع كل من :

أولا: فرنسا : بلغت العلاقات الإسرائيلية – الفرنسية من المتانة أكثر مما يمكن أن تقدمه أية معاهدة دفاع .

ثانيا: الولايات المتحدة الأمريكية : ظلت العلاقات الإسرائيلية – الأمريكية متميزة ، حتى أخذت الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1981م تعمل على تقنين علاقاتها بإسرائيل من خلال توقيع اتفاقات محددة للتعاون الإستراتيجـــي (صالح ، 1984 : 20).

وعلى الرغم من أن إسرائيل تعلن أنها لا تعول في تأمين وجودها على الضمانات الدولية ، إلا أنه لا يمكنها الاستمرار بدون تلك الضمانات كما أنها لا تستطيع أن تصل إلى أهدافها بعيدا عن تأييد ولو دولة كبرى واحدة (زهرة ، 1991 : 176) .

وما أن ظهرت نتائج انتخابات الكنيست التاسع عشر التي جرت في 22 كانون الثاني 2013م التي مثلت مرحلة انقطاع قسرية لها مدلولاتها بمسار سياسي ، كادت تقود لديكتاتورية من نوع جديد داخل إسرائيل ، بعدما هيمنت التوجهات اليمينية على المجتمع بشكل غير مسبوق ، إذ أراد رئيس الليكود بنيامين نتنياهو أن يكون الملك غير المتوج على عرش إسرائيل ، من خلال تحطيم الدورات الزمنية لمن سبقوه في رئاسة الحكومة ، لإزاحة خصومه ومنافسيه السياسيين عن المشهد السياسي ، لكي يكون هو الحاكم والبديل في آن واحد (سالم ، 2013 : 120) .

وقد جاء فوز اليمين الإسرائيلي في تلك الانتخابات ليمنح الركائز الفكرية المؤسسة للعقل الصهيوني قوة مضافة ، خاصة في جانبه المتشدد ، الذي يتزعمه بنيامين نتنياهو الذي عمل على نقل الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي من الأسس التنظيرية إلى الواقع العملي ، إذ مثلت الانتخابات اختبارا فعليا لمدى تأثير التطورات الإقليمية الجارية – خاصة تلك المتعلقة بالصعود الإسلامي في دول الربيع العربي – في اتجاهات الرأي العام والنخب السياسية في إسرائيل ، وكيفية ترتيب الأولويات لكليهما والتي أظهرها استطلاع للرأي العام قبل الانتخابات بأيام قليلة نشرته صحيفة هآرتس جاء فيه : أن 47 % من المستطلعين يرون القضية الاقتصادية والاجتماعية لها الأولوية على سائر القضايا الأخرى ؛ بينما يرى 18% أن الأكثر أهمية هي المفاوضات مع الفلسطينيين ،

وحدد 12% من المستطلعة آراؤهم قانون التجنيد الجديد ؛ وقال 10% إن البرنامج النووي الإيراني هو القضية الأكثر أهمية (عكاشة، 2013 : 24) .

وقد أفرزت مخرجات العملية الانتخابية العديد من المدلولات المميزة للمشهد السياسي الإسرائيلي ، والتي تركت تداعياتها على رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ، وقدرته على إدارة وتوجيه الاستراتيجية الإسرائيلية مستقبلا ، أبرزها:-

(1) تراجع اهتمامات الإسرائيليين بالقضايا الأمنية ، بما فيها التهديد النووي الإيراني المزعوم .

(2) تحييد تأثير آلة الحرب الإسرائيلية في الصراع السياسي ، إذ إن الحملة الجوية على قطاع غزة عام 2012 م وقبلها ، والضربات الجوية للسودان وسوريا ، فشلت في حشد التأييد والدعم الشعبي لحكومة نتنياهو .

(3) صعود القضايا الاجتماعية والاقتصادية في مقدمة أولويات الإسرائيليين ، الأمر الذي عزز من قوة معسكري الوسط واليسار ، أبرز المدافعين عن تلك القضايا ، من خلال إعادة ترتيب الأولويات الوطنية داخل إسرائيل ، لكي تشغل تلك القضايا المرتبة الأولى متقدمة على الأمن والاستيطان .

(4) اتهامات الفساد المالي والسياسي التي وجهت ضربة غير متوقعة للشريك القوي في حكومة نتنياهو عبر اتهام ليبرمان بخيانة الأمانة في قضية تعيين سفير في بيلاروسيا قدم له معلومات بشأن تحقيقات للشرطة ، مما أجبر ليبرمان على الاستقالة من منصب وزير الخارجية ، والعودة إلى المنصب بعد تبرئته .

(5) إعادة إنتاج النخبة السياسية ، فالأحزاب الثلاثة الحاصلة على أكبر عدد مقاعد بعد كتلة نتنياهو تتمتع بقيادات شابة ، وخطاب سياسي جديد ، وقادة هذه الأحزاب بمثابة نماذج للسياسيين الجدد ، مما يبرز رغبة المجتمع في التغيير الجاد ، بخلاف المعتاد ، دفع الإسرائيليون بسياسيين

جدد ليسوا ذوي خلفية عسكرية ، وهو ما يعد تغييرا في هيكل السياسة الإسرئيلية (سالم ، 2013 : 122).

تبقى قضية أسياسية لها مساس ببيئة الأمن القومي العربي ، تتعلق بالأمن المائي في إسرائيل، إذ من المعروف أن إسرائيل تستهلك حاليا كامل الموارد المائية المتاحة لها وأنها تشهد عجزا مائيا يصل إلى حوالي 500–700 مليون م^3 في السنة حتى مع استثمارها لكامل المياه العربية التي تطالها يدها ، وإن هذا العجز مرشح للازدياد الكبير خاصة اذا ما تم التوصل إلى تسوية سلمية تقضي بعودة الأراضي العربية المحتلة ، ومن هذا المنطلق تقدمت إسرائيل بعدة مقترحات إلى البنك الدولي في كانون الأول 1990م لتلبية احتياجات المنطقة من المياه تحت عنوان الخطط الإقليمية الدولية يتم تنفيذها بالتعاون الإقليمي، منها برامج لتوليد الطاقة وأخرى لتطوير المصادر المائية وقد لخصت منظمة الإسكوا *عام 1993م هذه المشاريـــع على النحـــو الآتي (الدروبي ، الموقع الإلكتروني : http://www.watersexpert.se/Deroby.htm) :

(أ) جر مياه نهر النيل عبر سيناء إلى قطاع غزة والنقب كبديل لتزويد الضفة الغربية والغور الغربي من مياه نهر الأردن .

(ب) جر مياه نهر اليرموك إلى الغور الغربي في وادي الأردن .

(ج) جر مياه نهر الليطاني لتوفير المياه للضفة الغربية وقطاع غزة بطريق مباشرة أو عبر الناقل القطري الإسرائيلي واستغلال مياه الفيضان أثناء فصل الشتاء في إجراءات التغذية الصناعية للطبقة المائية في الساحل الإسرائيلي .

* **الإسكوا** : وهي **لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا** (يونيسكوا أو إسكوا) تأسست عام 1973. وقد أسسها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة التابع للأمم المتحدة بقرار 1818 (LV) كبديل لمكتب الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي في بيروت (يونيسوب). وقد تبدل الاسم عام 1985 إلى الإسكوا .

(د) استغلال جزء من مياه الليطاني أثناء فصول الجفاف لأجل توليد الطاقة الكهربائية فقط في مقابل تزويد لبنان بالطاقة على أن تخزن المياه الواردة في بحيرة كينيريت في إسرائيل .

(هـ) تحلية مياه البحر أو نقل المياه من خارج المنطقة عن طريق البحر بالمشاركة مع الأردن.

ومن هذه المشاريع يتبين أن لدى إسرائيل طموحات ليس فقط في الاستفادة من مياه الليطاني بل أيضا من مياه النيل ، وهذه المشاريع المعروفة باللغة العبرية باسم مشاريع (اليشع كالي) قد حسبت لها الكلف الاقتصادية بالكامل ، وجاءت مكملة لفرضية الدفاع الشرعي عن النفس كحجة قانونية مقدمة من طرف إسرائيل لتبرير سلوكها العدواني ضد جيرانها العرب ، غير أن هذه الحجة تطرح عدة إشكالات من وجهة نظر الشرعية الدولية المعبر عنها في ميثاق الأمم المتحدة ومبادىء القانون الدولي ذات الصلة ، والتي تحصر فرضية الدفاع الشرعي عن النفس في حدود ضيقة وتخضعها لشروط صارمة أهمها الرد الضروري والمتناسب من طرف الدولة على العدوان المسلح الذي تكون ضحية له ، وهذا التبرير هو الذي دفع إسرائيل لشن حربها على لبنان عام 2006م تحت ستار ومحاججة قانونية لفرضية الدفاع الشرعي عن النفس والذي من خلاله قامت تهديدات الاستراتيجية الإسرائيلية لبيئة الأمن القومي العربي (الهزاط ، 2007 : 180).

وترى الباحثة أن الإستراتيجية الإسرائيلية قد استغلت كل العوامل السابقة من أجل تعميق شعور الإحباط وعقدة النقص لدى محيطها العربي والفلسطيني من خلال فرض سيطرتها العسكرية الساحقة والمتمتعة بالحصانة الأمريكية ، وهي بذات الوقت تصر على تفادي التوصل إلى تسوية نهائية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي ، وتجنب الالتزام بترسيم الحدود النهائية لكيانها في المدى المنظور ، فضلا عن تأييدها لاتجاه تقسيم المنطقة بين محوري الاعتدال والتطرف بما يدفع الصراع إلى خلفية المشهد ويحيله إلى المرتبة الثانية في أولويات دول المنطقة وفي الاصطفافات الاستراتيجية على ساحتها ، إلا أن

إسرائيل أصبحت تواجه تحديات خطيرة من جراء التحولات الدراماتيكية التي شهدتها المنطقة في أعقاب ما سمي بثورات الربيع العربي وصعود التيار الإسلامي في دول هذا الربيع .

يضاف إلى ذلك تصاعد دور إيران الإقليمي جراء دخول مساعيها في مجال القدرات غير التقليدية إلى مرحلة الغموض ، والتي أضفى عليها الغزل الأمريكي لرئيس الجمهورية الإيرانية حسن روحاني طابع القوة الإقليمية الكبرى في منطقة الشرق الأوسط تتمتع بالنفوذ والتأثير والندية التي تطرح احتمالات تحييد قدرة الردع النووية الإسرائيلية ، إلى جانب تنامي قدرات حزب الله اللبناني خاصة بعد دخوله كطرف في النزاع الدائر في سوريا ، فضلا عن الدور الذي يلعبه في أن يكون رأس الحربة التي تمسك بها طهران بقوة في تعاملها مع قضايا المنطقة ، في ظل تردي الأوضاع الداخلية الإسرائيلية ومعاناتها من ضعف وتخبط القيادة السياسية ، واهتزاز الائتلاف الحكومي ، وتفجر قضايا الفساد المالي والاداري والانحلال الأخلاقي على أعلى المستويات .

الفصل السادس

أولا : الخاتمة

ثانيا: الاستنتاجات

ثالثا: التوصيات

الفصل السادس

أولا : الخاتمة

يلاحظ أن المتغيرات الأساسية التي أثرت بشكل واضح في تهديدات بيئة الأمن القومي العربي كانت نابعة من عدة عناصر برز فيها عدم الادراك الحقيقي لأبعاد التهديدات التي تعرضت لها هذه البيئة ، وذلك يعود لمسؤولية الفكر والعلم الذي يحمله صناع القرار في الوطن العربي ، ومن يعاونهم من مختصين سواء في مستوى التنظيم الجماعي الذي يتشكل منه النظام الإقليمي العربي، والمقصود به جامعة الدول العربية ، أو المؤسسات البحثية الرسمية وغير الرسمية التي لم يكن لديها القدرة على تشخيص نظرية أمن تخص هذا النظام الإقليمي ، وذلك بعد الفشل الذي واجه الجميع في تكتيل الارادة القومية في مواجهة الاخطار التي تتعرض لها الأمة ، يصاحب ذلك العامل الخارجي الذي أدى إلى تضخيم وتقوية العناصر المهددة للأمن القومي العربي .

إن المصالح المشتركة والأصالة الحضارية ووحدة العقيدة واللغة والمصير حتمت على الأمة العربية جميعها شعوبا وحكومات ، أن تتعاون لدفع الأطماع الخارجية ومواجهة التكتلات الدولية التي تستهدف بيئة الأمن القومي العربي ، وليس من شك أن الحفاظ على الأمن الوطني للدولة أو القومي للأمة أسهل وأيسر من الحفاظ على الأمن القومي لمجموعة متباينة من الدول ، أو لمنطقة جغرافية وذلك لتضارب المصالح الخاصة لكل دولة منها أو شعب فيها ، علاوة على تضارب الاتجاهات السياسية والنظم الاجتماعية والتقاليد السائدة في كل منها .

وتقود دراسة تهديدات الأمن القومي العربي وتحليل عناصره إلى خلاصات تبنى عليها الاستراتيجية الأمنية العربية ، بمعنى أن ما تنشده الأمة العربية من أمن قومي هو الذي يحدد ما يتطلب اتخاذه من سبل وأساليب تكفل تحقيقه ، وهو ما يعرف بالاستراتيجية القومية التي تنبع من الأمن القومي وتخدمه ، لذا فهي تعد السياسية التخطيطية لتفيذه وضمان تحقيقه ، وهي غائبة في الوقت الحاضر ، ولا يخفى عن البال أن ضمان الأمن القومي العربي إنما يخضع لعدة عوامل تؤثر عليه من داخل الأمة وعوامل أخرى تفرضها الظروف الخارجية والملابسات المحيطة بكل شعب داخل كل دولة من الدول العربية ، ثم بأمة العرب ككل .

ويقود الحديث عن العوامل المؤثرة لضمان الأمن القومي العربي إلى مفهوم إدارة الصراع الذي يعني عملية التعامل مع الأزمات التي تواجه الواقع العربي بقصد تصفيتها ، وذلك يتلخص في الاستخدام الأمثل للقدرات الذاتية التي تحددت زمانا ومكانا وموضوعا ، وعملية إدارة الصراع تفرض التعامل مع المتغيرات من منطلق الأدوات التي تسمح بالتأثير في تلك المتغيرات بما يتفق مع تطويعها لصالح الأمن القومي العربي ، ومن أبرز هذه الأدوات هناك : الأداة الدبلوماسية ، والأدارة العسكرية والأداة الإعلامية ، وفي هذا الخصوص لم يتعلم الجانب العربي من الدول المحيطه له في جواره الآسيوي التي وضع كل منها مشروعه الإقليمي من أجل تنفيذه وفق أسس استراتيجية شكل كلها تهديدات حقيقية لبيئة الأمن القومي العربي خلال الفترة الزمنية التي تهتم بها هذه الدراسة ، إذ جرى التطرق إلى كثير من المعاني المتعلقة بهذا الموضوع بعد أن تم تناول المحاور الآتية :

أولا : تمكنت الدراسة من خلال البحث والاستقراء للمعلومات الواردة فيها، من إثبات صحة فرضيتها المفضية إلى أن تهديدات دول الجوار الأسيوي للأمن القومي العربي ، هي من العوامل المؤثرة في عدم تحقيق الاستقرار السياسي في الدول العربية ، وذلك بعد أن نجحت دول الجوار

الآسيوي في إدارة أدوات الصراع بشكل سليم تجاه بيئة الأمن القومي العربي ، إذ أفضت معطيات الواقع إلى نتائج خطيرة برزت فيها أخطاء القيادات العربية التي كانت تعتقد أن نجاحها في الداخل يعني أن أساليب تعاملها في الخارج صالحة لأن تؤدي نفس النتائج ، خاصة أن أغلب القيادات العربية لم تحسن التعامل الدولي الحقيقي وقد دعيت للمارسات السياسية دون إعداد مسبق ، فبات الواقع يشير إلى اندلاع ثورات شعبية ثبت أن العامل الخارجي كان فاعلا فيها ، وأصبحت مقدرات الشعب تتقاذفها القدرات الأكثر ميلا للمشاريع الإقليمية والدولية .

ثانيا : أجابت الدراسة عن الأسئلة الواردة فيها مركزة على الآتي :

1. عالجت الدراسة السؤال الأول المتعلق بطبيعة التهديدات التركية تجاه بيئة الأمن القومي العربي ، التي جاءت بعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم منذ عام 2002م ، إذ شهدت تركيا تحولا في سياستها الداخلية والخارجية ، فبعد أن حاولت ترتيب الوضع الداخلي من خلال تعديل الدستور والحد من تدخل الجيش في السياسة ، قامت بالتوجه نحو السياسة الخارجية التي كانت تسعى بتمرير طلبها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ، فتبنت سياسة الانفتاح على جميع الدول الإقليمية من أجل تحقيق مصالحها ، معتمدة على العمق الاستراتيجي والتاريخي ، وأخذت تعزز علاقاتها مع العالم العربي ، لكن تلك السياسة أفرزت عن معطيات عديدة شكلت بالنتيجة تهديدات واضحة لبيئة الأمن القومي العربي ، خاصة عبر تداخلاتها السافرة في مجرى الحياة السياسية في العراق ودعمها لعدد من المكونات الاجتماعية وخاصة أنها بدأت تستعمل الورقة التركمانية للضغط على المكونات الأخرى بما فيها الأكراد والعرب ، فضلا عن دورها في استمرار الأزمة السورية من خلال الضغط على الحكومة القائمة ودعمها لفصائل المعارضة السورية ، أضافة إلى تنامي تهديداتها فيما يتعلق بمشكلة المياه لاسيما أنها دولة المنبع لنهري دجلة والفرات .

2. تناولت الدراسة السؤال الثاني المتعلق بتهديدات المشروع الإيراني لبيئة الأمن القومي العربي ، التي برزت من خلال عدد من المرتكزات والأدوات ، ومن أبرزها :

أ. مرتكزات المشروع الإيراني تجاه بيئة الأمن القومي العربي : وهذه اشتملت على المرتكزات الآيديولوجية والإستراتيجية، إذ استندت مرتكزاتها الآيديولوجية على سياسة تصدير الثورة نحو دول الجوار بالاعتماد على الطائفة الشيعية المتواجدة في دول المنطقة العربية ، ومبدأ ولاية الفقيه الذي يؤديها فيه أبناء الطائفة الشيعية من مقلدي مراجع الدين الإيرانيين .

ب. أدوات المشروع الإيراني تجاه بيئة الأمن القومي العربي : تنوعت هذه الأدوات الآيديولوجية التي تمثلت في نشاطات حزب الله اللبناني والحركة الحوثية في اليمين ، وأدوات النفوذ التي تعتمد وجود الشيعة في العراق ولبنان وسوريا ودول الخليج العربي ، كما وظفت إيران برنامجها النووي كأداة من أدوات القوة العسكرية غير التقليدية في تهديد دول المنطقة العربية وخاصة دول الخليج العربي التي تحملت كثير من الآثار الناجمة عن هذا البرنامج سواء المتعلقة بالجانب البيئي أو الأمني والعسكري .

3. اهتمت الدراسة بالسؤال الثالث المتعلق بتهديدات الإستراتيجية الإسرائيلية لبيئة الأمن القومي العربي ، التي تكمن في الإرهاب الإسرائيلي وفي عمقه الآيديولوجي الذي يبرره ، والمستمد من تأكيدات التلمود على مبادىء الاستعلاء والتفوق العنصري اليهودي على بقية الشعوب ، إذ يعد توظيف التاريخ والدين من أهم اتجاهات الآيديولوجية الإسرائيلية التي توظفهما بصورة معكوسة لإنشاء واقع جديد عن طريق العنف الذي جندت له إسرائيل الفكر التربوي بمؤسساته وأجهزته ومناهجه ، وذلك لعلم أصحاب هذا الفكر أن الصراع بين العرب وإسرائيل في الفترة المقبلة سيكون فكريا وحضاريا ، وسوف تكون أسلحته أشد ضراوة من أسلحة الحرب والدمار ، لذلك أثارت ثورات الربيع العربي هواجس المفكرين والسياسيين في إسرائيل بعد سقوط معكسر الاعتدال

العربي مما أبرز تأكيد أن إسرائيل باتت تواجه تحديات أمنية مهمة وخطيرة ، فتعالت الأصوات في أروقة سياسيين في إسرائيل إلى إعادة النظر في استراتيجيتها في المنطقة في ضوء تطورات الأحداث الإقليمية ، وذلك في مسعى لإعادة إخراج المشروع الإسرائيلي الذي لم يتوقف والهادف لإضعاف القوى الإقليمية العربية والمسلمة التي بدأت السير في طريق البناء والإكتفاء الذاتي لأن ذلك يظهر ضعف المشروع الإسرائيلي.

ثانيا: الاستنتاجات

تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية :-

1. إن غياب الاستراتيجية الأمنية العربية ضمن مفردات المشروع العربي الذي تتطلبه ظروف الواقع المرير الذي يمر به النظام الإقليمي العربي ، سمح بتبلور مشروعات إقليمية من قبل دول الجوار الآسيوي، بحيث باتت هذه المشروعات تشكل تهديدات حقيقية لبيئة الأمن القومي العربي ، والتي يعد المشروع الإسرائيلي أخطرها.
2. **إن** التحولات التي شهدتها تركيا في السياسات الداخلية والخارجية بعد تولي حزب العدالة والتنمية للحكم وتبني سياسة الانفتاح على جميع الدول الإقليمية من أجل تحقيق مصالح تركيا الحيوية ، بالاعتماد على العمق الاستراتيجي والتاريخي ، أفرز عن تهديدات واضحة لبيئة الأمن القومي العربي .
3. إن تنوع المشروع الإيراني تجاه المنطقة العربية القائم على عدد من المرتكزات الآيديولوجية والاستراتيجية، واعتماده على عدد من أدوات النفوذ والقوة ، قد أفرز عن تهديدات حقيقية لبيئة الأمن القومي العربي ، وذلك نتيجة التداخل التاريخي والديني في أوساط الشيعة في الدول العربية الواقعة في الجوار الآسيوي .
4. إن الإرهاب الإسرائيلي القائم على مبررات العمق الآيديولوجي ، والمستمد من تأكيدات دينية جرى توظفهما بصورة معكوسة لإنشاء واقع جديد عن طريق العنف جندت له إسرائيل مناهج الفكر التربوي بمؤسساته وأجهزته، يعد من أهم اتجاهات المشروع الإسرائيلي تجاه المنطقة العربية

، والذي أوجد تهديدات لبيئة الأمن القومي العربي خاصة بعد اندلاع ثورات الربيع العربي، وتفاقم مشكلة المياه في الشرق الأوسط والعالم.

ثالثا: التوصيات

استناداً إلى ما جاء في الاستنتاجات ومن أجل وضع إستراتيجية أمنية عربية تتصدى لتهديدات بيئة الأمن القومي العربي من دول الجوار الآسيوي، فإن الدراسة توصي بالآتي:

1. صياغة إستراتيجية أمنية عربية موحدة للتعامل مع المتغيرات الإقليمية وفق تصورات المصلحة الوطنية لدول المنطقة العربية ، وذلك عبر تكثيف جهود التعاون والتنسيق في المحافل الدولية والإقليمية؛ والارتقاء بالعمل المؤسسي العربي من مرحلة التعاون إلى مرحلة الوحدة .
2. الحرص على مواجهة التهديدات التركية لبيئة الأمن القومي العربي من خلال إفهام صناع القرار السياسي في تركيا من أجل منع التدخل بالشؤون الداخلية لأي دولة عربية ، والعمل على تجاوز سلبيات الموقف التركي من الأحداث التي تجري في عدد من الدول العربية.
3. التصدي للمشروع الإيراني تجاه الدول العربية ورفض التوجهات المذهبية والإثنية والعرقية في المشروع الإيراني، القائم على نظرية اعتبار جميع الشيعة جزءا من المشروع الإيراني، لأن خطورة هذا المشروع تكمن في مدى تأثيره في الأمن القومي العربي .
4. توحيد الجهود العربية من أجل مواجهة المشروع الإسرائيلي في المنطقة العربية، وفضح نواياه القائمة على أسس دينية وعنصرية ، وتقديم الدعم اللازم لفصائل المقاومة الفلسطينية بما يمكنها من التصدي للإرهاب الإسرائيلي .

قائمة المصادر والمراجع

أولا : الوثائق

- **دستور الجمهورية الإسلامية في إيران** (1997) . طهران ، رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية .

ثانيا : الكتب العربية

- إبراهيم ، سعد الدين (1983) : " **مصر تراجع نفسها** " ، القاهرة ، دار المستقبل العربي.
- أبطحي ، محمد علي (2005) : " إيران والعلاقات الدولية : التأثيرات في الاستقرار السياسي في منطقة الخليج" ، في : السويدي ، جمال سند (تقديم) : " **الخليج : تحديات المستقبل** " ، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .
- أحمد ، فيروز وآخرون (1985) : " **النفوذ الإسلامي في تركيا بين الضغوط واستجابة الدولة، بحث في تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري**" ، بيروت ، مؤسسة الأبحاث العربية .
- إدريس ، محمد السعيد (2001) : " **تحليل النظم الإقليمية : دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**" ، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .
- آراس، بولنت وآخرون (2012) : " **التحول التركي تجاه المنطقة العربية** " ، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط .

- الأشقر ، جلبير (2004) : " **الشرق الملتهب الشرق الأوسط في المنظور الماركسي**" ، بيروت ، ترجمة سعيد العظم ، دار الساقي.
- الأصبحي ، أحمد محمد (2000) : " **قراءة في تطور الفكر السياسي**" ، ج3 ، بيروت ، دار البشير.
- الأعظمي ، وليد حمدي (1992) : " **العلاقات السعودية – الأمريكية وأمن الخليج في وثائق غير منشورة** " ، لندن ، دار الحكمة .
- اغبارية ، مسعود (2012) : " المشروع الصهيوني : عوامل ضعف وقوة " ، في : بركات ، نظام (تحرير) : " **مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها** " ، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط .
- أفنيري ، يوري (1969) : " **إسرائيل بدون صهيونية**" ، القاهرة ، وزارة الارشاد القومي.
- آل ثاني ، منى سحيم حمد (2000) : " **السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي**" ، القاهرة ، الأهرام المركز الأكاديمي للدراسات الاستراتيجية .
- أوغلو ، أحمد داود (2010) : " **العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية** " ، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات ، ترجمة : محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل .
- أوناط ، حسن (1996) : " **الشيعة في القرن العشرين والثورة الإسلامية الإيرانية** " ، أنقرة ، د . ن .

- باكير ، علي حسين (2012) : " النموذج التركي والعرب ما بعد الثورات " ، فـــي : آراس، بولنت وآخرون ، " **التحول التركي تجاه المنطقة العربية** " ، عمان ، مركز دراســـات الـــشرق الأوسط .
- البرصان ، أحمد (2012) : " المشروعات التركي والأوروبي" ، فـــي : بركات ، نظـــــام (تحرير) . " **مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها** " ، عمـــان ، مركـــز دراســـات الشرق الأوسط .
- بركات ، نظام (1983) : " **مراكز القوى في إسرائيل 1963– 1983 ودورهـــا فـــي صـــنع السياسة الخارجية الإسرائيلية** " ، عمان ، دار الجليل للنشر.
- بركات ، نظام (تحرير) (2012): " **مشاريع التغيير في المنطقة العربيـــة ومـــستقبلها** " ، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط .
- بشارة ، عزمي (2005) : " **من يهودية الدولة الى شارون**" ، القاهرة ، دار الشروق للنشر .
- بشارة ، عزمي (2012) : " العرب وإيران : ملاحظات عامة" ، فـــي : بـــشارة ، عزمـــي ومحجوب الزويري (تحرير) : " **العرب وإيران مراجعة في التاريخ والـــسياسة**" ، بيـــروت ، الدار العربية للعلوم ناشرون .
- بن عبد العزيز ، خالد بن سلطان (1996) : " **مقاتل من الصحراء حقائق وذكريات ورؤية مستقبلية لقائد القوات المشتركة ومسرح العمليات** " ، بيروت، دار الساقي للنشر والتوزيع .
- بوفر ، أندريه (1970): " **مدخل إلى الاستراتيجية العسكرية** " ، بيروت ، ترجمة أكرم ديري والهيثم الأيوبي ، دار الطليعة .

- بيريز ، شمعون (1994) : " **الشرق الأوسط الجديد** " ، عمان ، الأهلية للنشر والتوزيع ، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ .
- تشوبين ، شاهرام (2007) : " **طموحات إيران النووية** " ، بيروت ، الدار العربيـــة للعلـــوم ناشرون .
- توماس ، هلين وادفيد هنجر(1990) : " **الإدارة الإستراتيجية** " ، الرياض ، ترجمة محمود عبد الحميد وزهير نعيم، معهد الإدارة العامة .
- تيم ، فوزي أحمد وعطا محمد صالح (1988) : " **النظم السياسية المعاصرة** " ، بنغازي ، مشورات جامعة قار يونس .
- أبو جابر ، إبراهيم (2006) : في : الكيالي ، عبد الحميد (تحرير) : " **الحراك السياسي في إسرائيل بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والأمنية** " ، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط.
- الجبلي ، هاني عبد الودود (2010) : " **الحرب السادسة ضد الحوثيين .. بين التدخل الإيراني والصراع الداخلي** " ، صنعاء ، مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث .
- جرين ، جيرولد (2005) : " سياسات إيران الإقليمية : وجهات نظر غربية " ، في : السويدي ، جمال سند ، مرجع سابق .
- الجعفري ، وليد (1981) : " **المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية في الأرض المحتلة** " ، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية .
- الجلبي ، عصام (2012) : " النفط مرتكز أساسي للعلاقات البينية العراقية – التركية " ، في : نور الدين ، محمد (تقديم) : " **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل** " ، الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .

- جواد ، سعد ناجي (2000) : " **تداعيات المشكلة الكردية** " ، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط.
- حرج ، ناجي علي (2012) : " **المياه في العلاقات العربية – التركية** " ، في : نور الدين، محمد ، مرجع سابق .
- الحضرمي ، عمر (2010) : " **العلاقات العربية التركية تاريخها واقعها ونظرة في مستقبلها** " ، عمان ، دار جرير للنشر والتوزيع .
- الحمد ، جواد (2012) : " السياسة الخارجية التركية والعالم العربي " ، في : آراس ، بولنت وآخرون ، " **التحول التركي تجاه المنطقة العربية** " ، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط .
- الحمد ، جواد (2012) : " تقديم " ، في : بركات ، نظام ، مرجع سابق .
- الحمش ، منير (2012) : " **وجهة نظر عربية في واقع العلاقات الاقتصادية العربية – التركية** " ، في : نور الدين ، محمد ، مرجع سابق .
- حمودة ، عمرو كمال (2012) : " **مشروع الغاز العربي بوصفه بنية ارتكازية لعلاقات عربية – تركية** " ، في: نور الدين ، محمد ، مرجع سابق .
- حوا ، هدى (2012) : " **منطقة التجارة الحرة العربية – التركية أي نمط من أنماط الشراكة الاقتصادية بين تركيا والوطن العربي ؟** " ، في: نور الدين، محمد، مرجع سابق .
- الخزرجي، ثامر كامل وياسر علي المشهداني (2004) : " **العولمة وفجوة الامن في الوطن العربي** " ، عمان ، دار مجدلاوي .
- الخصوصي ، بدر الدين عباس (1988) : " **دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**" ، ج2 ، الكويت ، دار ذات السلاسل .

- خماس ، علاء الدين حسين مكي (1987) : " **أفكار حول الحرب** " ، مطبعة دار الشؤون الثقافية، بغداد .
- الخميني ، الإمام روح الله (1999) : " **الحكومة الإسلامية ، أو ولاية الفقيه** " ، ط2، بيروت، مركز بقية الأعظم .
- الدجاني ، مهدي (2012) : " **سيناريوهات المشروع الأمريكي حتى عـام 2015 محـدداتها وشروطها وفرص نجاحها** " ، في : بركات ، نظام ، مرجع سابق .
- الدغشي ، أحمد محمد (2009): " **الحوثيون الظاهرة الحوثية دراسة منهجية** " ، صنعاء، دار الكتب اليمنية .
- الدليمي ، خالد زياد (1990): " الاتفاق الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسـرائيل " ، فـي ربيع ، حامد عبدالله وآخرون (اعداد) : " **علاقات إسرائيل الدولية** " ، بغداد ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية.
- الراوي ، رياض(2006) : " **البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط** " ، دمشق ، الأوائل للنشر .
- ربيع ، حامد (1984) : " **نظرية الأمن القومي العربي** " ، القاهرة، دار الموقف العربي.
- رضوان ، وليد (2006) : " **العلاقات العربية التركية** " ، بيروت ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر .
- رياض ، عادل محمد (1980) : " **الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة** " ، بيروت ، دار النهضة العربية .
- زهرة ، عطا محمد صالح (1991) : " **في الأمن القومي العربي** " ، بنغازي ، منشورات جامعة قار يونس .

- الزهيري ، أبو بكر مرشد فازع (2011) : " **التوجهات الإيرانية في المنطقة العربية وأثرها على الأمن القومي** " ، ط2 ، صنعاء ، مكتبة مركز الصادق .
- أبو ستة ، سلمان (تقديم) (2004) : " **إسرائيل 2020 خطتها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع** " ، المجلد الثالث ، الخطة الشاملة لإسرائيل تقييم البدائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية .
- السعدون حميد حمد (2001) : " **فوضوية النظام العالمي الجديد وآثاره على النظام الإقليمي العربي** " ، عمان ، دار الطليعة العربية للنشر .
- سعيد ، عدلي حسن (1977) : " **الأمن القومي العربي واستراتيجية تحقيقه** " ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- سليم ، محمد السيد (2012) : " **الأدوار التركية الجديدة في الوطن العربي : البديل والنموذج الاستراتيجي** " ، في: نور الدين ، محمد ، مرجع سابق .
- سليمان ، منذر (2012) : " **قراءة في انعكاسات المشروع الامبراطوري الأمريكي على المنطقة العربية** " ، في : بركات ، نظام ، مرجع سابق .
- سيف الدين ، بيار مصطفى (2009) : " **تركيا وكردستان العراق : الجاران الحائران** " ، دمشق ، دار الزمان .
- شبلي ، سعد شاكر وأمين المشاقبة (2012) : " **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية في الشرق الأوسط (مرحلة ما بعد الحرب الباردة)** " ، عمان ، دار الحامد للنشر .
- شبلي ، سعد شاكر ومحمد حسين المومني (2013) : " **المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الإسرائيلي** " ، عمان ، دار الحامد للنشر والتوزيع .

- شتا ، إبراهيم الدسوقي (1979) : " **الثورة الإيرانية الجذور الأيديولوجية** " ، بيروت ، مطبعة دار الكتب .
- شحاتة ، رضا أحمد (2007) : " **إيران والخليج خيارات القوة واحتمالات السلام** " ، المنامة ، مركز البحرين للدراسات والبحوث .
- شعبان ، عبد الحسين (2000) : " **السيادة ومبدأ التدخل الإنساني** " ، أربيل ، مطبعة جامعة صلاح الدين .
- شمس الدين ، محمد مهدي (1994) : " **في الإجتماع السياسي الإسلامي** " ، قـم ، دار الثقافة .
- شوفاني ، الياس (1977) : " **مناحم بيجن من الارهاب إ"لى السلطة** " ، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية .
- الصبور ، محمد صادق (2006) : " **الصراع في الشرق الأوسط والعالم العربي** " ، القاهرة ، دار الأمين للنشر والتوزيع .
- الصدر ، محمد باقر (1991) : " **اقتصادنا** " ، بيروت ، دار التعارف للمطبوعات .
- طايل ، فوزي محمود (1992) : " **النظام السياسي في إسرائيل** " ، المنصورة ، دار الوفـاء للطباعة والنشر.
- الطويسي ، باسم محمد (1997) : " **الادراك السياسي لمصادر تهديد الأمن القومي العربي – وجهة نظر المثقفين في الأردن** " ، عمان ، دار سندباد للنشر .

- العاملي ، جعفر مرتضى (2002) : " **موقع ولاية الفقيه من نظرية الحكم في الإسلام (نظرة جديدة)** " ، ط3 ، بيروت ، دار الولاية للثقافة الاعلام .
- عبد القادر ، محمد (2012) : " **تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية** " ، في : نور الدين ، محمد ، مرجع سابق .
- عبد الله ، عادل علي (2012) : " **محركات السياسة الإيرانية في منطقة الخليج العربي**" ، ط2 ، دبي – بيروت ، دار مدارك للنشر .
- عبد المولى ، محمد (1973) : " **في عمق إسرائيل فكريا واستراتيجيا / قضايا الساعة**" ، بيروت ، منشورات عويدات .
- عبيدات ، خالد (2012) : " **رؤية الولايات المتحدة لدورها الدولي والمستقبلي والتطورات التي أثرت عليها خلال السنوات العشرين الماضية** " ، في : بركات ، نظام ، مرجع سابق .
- عثمان ، ناظم يونس (2012) : " **الأكراد على طرفي الحدود العربية – التركية التداعيات السياسية والاجتماعية** " ، في: نور الدين ، محمد ، مرجع سابق .
- العكرة ، أودنيس (1981) : " **من الدبلوماسية إلى الاستراتيجية** " ، بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر .
- علوي ، مصطفى (2004) : " مفهوم الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة " ، في : ميتيكس ، هدى والسيد صدقي عابدين (محرران) : " **قضايا الأمن في آسيا** " ، القاهرة ، مركز الدراسات الآسيوية .
- عيسى، حامد محمود (1992): " **المشكلة الكردية في الشرق الأوسط** " ، القاهرة، مكتبة مدبولي .

- العيطة ، سمير وآخرون (2012) " **العرب وإيران تحديات الحاضر ورهانـــات المـــستقبل** "، الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .
- الغنوشي ، راشد (1993) " **الحريات العامة في الدولة الإسلامية** " ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية .
- فضل الله ، حسن (1994) : " **الخيار الآخر** " ، بيروت ، دار الهادي .
- الفهداوي، خالد سليمان (2006): " **القضية الكردية والحل المنشود التاريخ – الواقع – المستقبل** " ، دمشق، الأوائل للنشر.
- فهمي ، عبد القادر محمد (2011) : " **المدخل إلى دراسة الإستراتيجية** " ، عمان ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع .
- كرامر ، هاينتس (2001) : " **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديـــد** " ، الريـــاض ، مكتبـــة العبيكان .
- كشك ، أشرف محمد عبد الحميد (2012) : " **تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003 دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو** " ، بيروت ، سلسلة أطروحات الدكتـــوراه (100) ، مركز دراسات الوحدة العربية .
- كوثراني ، وجيه (2012) . إشكاليات في التاريخ العربي للدولة العثمانية ومجتمعاتها: مراجعة للمفاهيم والفرضيات ، في نور الدين ، محمد ، مرجع سابق .
- كوفيل ، تييري (2008) : " **إيران الثورة الخفية** " ، بيروت ، ترجمة : خليل أحمد خليل ، دار الفارابي .

- الكيلاني ، هيثم (1981) : " **المذهب العسكري الإسرائيلي** " ، دمشق ، مجلة الفكر العسكري.
- مازور ، آدام (2004) . تمهيد ، في : أبو ستة ، سلمان (تقديم) ، " **إسرائيل 2020 خطتها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع** "، المجلد الثالث، الخطة الشاملة لإسرائيل تقييم البدائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية .
- ماكنمارا ، روبرت (1970) : " **جوهر الأمن** " ، القاهرة ، ترجمة : يونس شاهين ، الهيئة المصرية العامة للنشر .
- مالتير ، توماس (2005) : " **الثلاث المحتلة لدولة الامارات العربية المتحدة** " ، أبو ظبي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .
- المجالي ، عصام نايل (2011) : " **تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي** " ، عمان ، دار الحامد للنشر .
- مجدوب ، طه (2001) " **السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خلال القرن العشرين**" ، في : الإمبراطورية الأمريكية ، ج1 ، القاهرة ، مكتبة الشروق .
- مجذوب ، طارق (1999) : " **المياه ومتطلبات الأمن المستقبلي في الدول العربية (دراسة في دبلوماسية المياه)** " ، الرياض ، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية .
- محمد ، معين أحمد (1971) : " **الصهيونية النازية** " ، بيروت ، المكتب التجاري للطباعة والنشر .
- المخادمي ، عبد القادر رزيق (2005) : " **مشروع الشرق الأوسط الكبير الحقائق والأهداف** " ، بيروت ، الدار العربية للعلوم .

- المرهون ، عبد الجليل زيد (2007) : " **أمن الخليج وقضية التسلح النـــووي** " ، المنامـــة، مركز البحرين للدراسات والبحوث .
- مصالحة ، محمد (1997) : " أثر التحولات في النظام الدولي على منطقة الخليج والشرق الأوسط " ، في : ميرفي ، إيما وآخرون ، **أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد** ، عمان ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، دراسات (25) .
- مصطفوي ، السيد محمد (2002) : " **نظريات الحكم والدولة** " ، بيروت ، معهد الرسول الأكرم العالي للشريعة والدراسات الإسلامية .
- معوض ، جلال عبد الله (2001) : " **قضايا العلاقات المصرية – التركية** " ، القاهرة ، جامعة القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية .
- المغازي ، أحمد فؤاد إبراهيم (2012) : " **واقع الأمن القومي العربي وتحدياته المختلفة** " ، الرياض ، مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام .
- مغنية ، محمد جواد (1979) : " **الخميني والدولة الإسلامية** " ، بيروت ، دار العلـــم للملايين .
- مكطوف ، عبد الزهرة (2001) : " **الفكر السياسي في المـــشرق العربـــي** " ، بغـــداد ، دار الشؤون الثقافية .
- مكي ، لقاء (2012) : " التعريف بالمشروع الإيراني ، مكوناته ، أدواته ، أهدافه ، مصادر قوته " ، في : بركات ، نظام ، مرجع سابق .
- ميرفي ، إيما وآخرون (1997) : " **أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد** "، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط .

- نبهان ، يحي (2009) : " **مقومات الأمن القومي العربي** " ، عمان ، دار زهران .
- نتنياهو ، بنيامين (1995) : " **مكان تحت الشمس** " ، عمان ، ترجمة : محمد عودة الدويري ، دار الجليل للنشر والأبحاث الفلسطينية .
- النجار ، زغلول راغب محمد (2013) : " **ماذا بعد ربيع الثورات العربيـــة** " ، القـــاهرة ، دار نهضة مصر للنشر .
- النداوي ، مهند (2013) : " **إسرائيل في حوض النيل دراسة في الاستراتيجية الإسرائيلية** " ، القاهرة ، دار العربي للنشر والتوزيع .
- نور الدين ، محمد (تقديم) (2012) : " **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل** " ، الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .
- الهزايمة ، محمد (2007) : " **الفكر السياسي العربي المعاصر، دراسة في الجانب التنظيمي** " ، عمان ، دار الحامد للنشر .
- هوفسبيان ، نوبار (1985) : " الوضع الإستراتيجي : آفاق العلاقات التركية – الأمريكية " ، في : أحمد ، فيروز وآخرون : " **النفوذ الإسلامي في تركيا بين الضغوط واستجابة الدولة، بحث في تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري** " ، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية.
- هويدي ، أمين (1974) : " **كيف يفكر زعماء إسرائيل** " ، القاهرة ، دار المعارف .
- هويدي ، فهمي (1991) : " **العرب وإيران : وهم الصراع وهم الوفـــاق** " ، القـــاهرة ، دار الشروق .

- وليد ، خالد (2006) : " **خطة الإنطواء / التجميع الإسرائيلية** " ، عمان ، مركز القدس للدراسات السياسية .

ثالثا: القواميس والمعاجم

- بعلبكي ، منير (1987) : " **قاموس المورد** " ، بيروت ، دار العلم للملايين.
- الرازي ، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (2005) : " **مختار الصحاح** " ، ط 10 ، عمان، دققه : عصام فارس الحرستاني ، دار عمار .
- " **المعجم العسكري الموحد** " (1970) . القاهرة ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

رابعا : الدوريات العربية

- الأحوازي ، صباح الموسوي (2013) : " مرتكزات المشروع الإيراني في المنطقة العربية " ، الرياض ، **مجلة البيان السعودية** ، العدد (307) في (1 تموز) .
- إدريس ، محمد السعيد (2007) : " إيران والأمن الإقليمي للخليج العربي "، القاهرة ، **مجلة أوراق الشرق الأوسط** ، العدد (38) ، ص (16 – 27) .
- إسرائيل بلا حدود (1978) : " **مجلة الموقف العربي** " ، العدد (14) ، يونيو ، دار الموقف العربي .
- الأزعر ، محمد خالد (2007) : " واقع القضية الفلسطينية وآفاقها ... منظور إستراتيجي " ، القاهرة ، **مجلة شؤون عربية** ، عدد فصل الربيع (129) ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، ص (140 – 151).

- افتتاحية مجلة السياسة الدولية (2007) : " كيف نوقف الفوضى في العالم العربي ؟ "، القاهرة ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (169) ، المجلد (42) ، يوليو ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ص (6 – 7) .
- باديب ، سعيد (2005) " العلاقات بين دول المجلس وإيران والاعتبارات الأمنية والدفاعية " ، **مجلة آراء حول الخليج** ، العدد (14) . نوفمبر .
- البرصان ، أحمد سليم (2006) : " جيوبوليتيكا الأمن القومي العربي " ، بيروت ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، العدد (15) . مركز دراسات الوحدة العربية .
- بكر ، حسن (1991) : " المنظور المائي للصراع العربي – الإسرائيلي " ، القاهرة ، **مجلة السياسة الدولية** ، السنة (27) ، العدد (104) ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ص (132) .
- بيبرس ، سامية (2007) : " الأمن القومي العربي بين المواثيق المرجعية والخبرة التاريخية " ، القاهرة ، **مجلة شؤون عربية** ، العدد (132) ، عدد فصل الشتاء ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، ص (160 – 179) .
- تقي الدين، سليمان(2007) : " لبنان بين التجاذبات الإقليمية والدولية والاستقطاب الطائفية والمذهبية "، القاهرة ، **مجلة شؤون عربية**، العدد (129) ، عدد الربيع ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص (164 – 176) .
- تنيرة ، بكرة مصباح (1986) : " التطور الاستراتيجي لصراع القوى العظمى وأثره على أمن الخليج " ، الكويت ، **مجلة دراسات الخليج** ، مركز الخليج والجزيرة العربية.

- جاد ، عماد (2007) " إسرائيل والتحالفات القلقة في المنطقة " ، القاهرة ، **مجلة شؤون عربية** ، عدد الشتاء (132) ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .
- جاد ، عماد (2008) : " إسرائيل ولقاء أنابوليس " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (171) ، يناير ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ص (104 – 107) .
- الجمال ، أحمد مختار (2010) : " استراتيجية إيران الإقليمية : الإشكالية والصفقة " ، القاهرة ، **مجلة شؤون عربية**، العدد (126) ، حزيران ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص (43) .
- الحاروني ، علي عبد الفتاح (2007) : " الأقليات في المنطقة العربية وتأثيرها على الأمن القومي العربي " ، القاهرة ، **سلسلة الراصد** ، (العدد 49) .
- الحمد ، جواد (1997) : " أمن الخليج بين دوله والنظام الدولي الجديد " ، في : ميرفي ، وآخرون ، أمن الخليج في ظل النظام الدولي الجديد، عمان ، **دورية دراسات**، العدد (25) ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، ص (157– 213) .
- حنفي ، عبد العظيم محمود (2004) : " اتجاهات جديدة في السياسة الخارجية التركية " ، القاهرة ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (156) ، أبريل ، مجلد (39) ، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ص (135).
- الحيدري ، محمد (2006) : " التحولات الجيوبوليتيكية .. الجغرافيا الجديدة للأمن الإيراني" ، بيروت ، **مجلة شؤون الأوسط** ، العدد (121) ، الشتاء ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، ص (49 – 63) .

- الدسوقي، أبو بكر(2006): " حزب الله .. النشأة والدور والمستقبل" ، **مجلة السياسة الدولية** ، القاهرة ، العدد (166) اكتوبر ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ص (94) .
- راشد ، سامح (2004) : " الثورة الإيرانية بعد (25) عاما .. تحولات الدولة والمجتمع" ، القاهرة ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (157) ، ص (56)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .
- راشد ، سامح (2008) : " الخليج في البيئة الإقليمية .. التوجهات والسياسات " ، القاهرة ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (171) ، يناير ، المجلد 43 ، مؤسسة الأهرام .
- الربضي ، سلام (2011) : " التآكل في العلاقات التركية – الإسرائيلية واستبعاد التغير الاستراتيجي " ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، العدد (30) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص (122) .
- سالم ، صلاح (2012) : " رابطة الجوار العربي .. بين شروط الواقع ومعطيات التاريخ " ، القاهرة ، **مجلة شؤون عربية** ، العدد (142)، عدد فصل الصيف ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، ص (139–153) .
- سالم ، علاء (2013) : " تراجع اليمين : قراءة في انتخابات الكنيست التاسع عشر" ، القاهرة ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (192) ، أبريل ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ص (120 – 125) .

- سلمان ، ظافر ناظم وأنيس محمد حسن (2000) : " التسلح العسكري الإيراني في التسعينيات : دراسة في أثر المتغيرات الإقليمية والدولية " ، بغداد ، **مجلة دراسات استراتيجية** ، العدد (7) ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية .
- سليم ، محمد السيد (1994) : " التفاعل في (مثلث القوة) إطار فكري ومؤسساتي" ، بيروت ، **دورية شؤون الأوسط** ، العدد 33 ، أيلول ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق .
- شلحت ، أنطوان (2007) : " الحرب على لبنان وتداعياتها السياسية " ، القاهرة ، **مجلة شؤون عربية** ، عدد الربيع (2007) ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، ص (44 – 56) .
- صالح ، عطا محمد (1984) : " الاتفاق الإستراتيجي الأمريكي – الإسرائيلي " ، بيروت، **مجلة المستقبل العربي** ، (العدد 63) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص (20).
- أبو طالب ، حسن (2007) : " المبادرة العربية للسلام .. بين السكون والحركة " ، القاهرة ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (169) ، المجلد (42) ، يوليو ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ص (30 – 33) .
- عبد الرحمن ، ياسر (2003) : " التداعيات الأمنية للحرب الأمريكية على العراق" ، المنامة ، **مجلة شؤون خليجية** ، العدد (33) ، عدد الربيع ، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، ص (47 – 48) .
- عبد القادر ، بشتيران علي (2007) : " القيمة القانونية الدولية لقرار مجلس الأمن الدولي 688 لسنة 1991" ، أربيل ، **مجلة جامعة كويه** ، العدد (7) . ص (89) .

- عبد الله ، عبد الخالق (2010) : " رابطة دول الجوار العربي : فكرة سابقة لأوانها"، **دورية شؤون عربية** ، العدد (142)، الصيف، الأمانة العامة لجامعة الـــدول العربية، ص (130 – 137) .
- عبد الله ، أبو بكر (2009) : " صعدة في نسختها السادسة : حسم نهائي أم حرب طويلة ؟ " **مجلة الرأي الآخر** ، العددين (35 – 36) ، (آب / أيلول) .
- عبد الله ، حسين (2011) : " الغاز الطبيعي والطاقة النووية والتغير المناخي مـــن منظـــور اقتصادي" ، القاهرة ، **كراسات مستقبلية** ، المكتبة الأكاديمية .
- عبد المؤمن ، محمد السعيد (2005) " الشيعة وتجاوز تفتيت العراق " ، القاهرة ، **مجلة شؤون الشرق الأوسط** ، العدد (14) ، مركز بحوث الشرق الأوسط، ص (128 – 139) .
- " العقيدة الاستراتيجية الحربية الاسرائيلية " (1974) : **مجلة العسكرية الصهيونية** القاهرة ، المجلد الثاني ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية .
- عكاشة ، سعيد (2007) : " هل تنظم إسرائيل للناتو" ، **مختارات إسرائيلية** ، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، السنة (13) ، العدد (145) ، كانون الثـــاني ، ص (105 – 106) .
- عكاشة ، سعيد (2013) : " تراجع فلسطين : الصعود الإسلامي وإعادة ترتيب أولويات السياسة الإسرائيلية " ، القاهرة ، **ملحق مجلة السياسة الدولية** ، العدد (192)، أبريل ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ص (23 – 28) .

- العمار، منعم وخضر عطوان (2008) : " المصالح في جولات الحوار الإيرانية– الأمريكية تجاه العراق" ، **مجلة شؤون عربية** ، (عدد الربيع 133)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص(184) .
- العمد ، عدنان (1974) : " إنهاء حالة الحرب بين الدول العربية وإسرائيل وآثارها على القضية الفلسطينية " ، بيروت ، **مجلة شؤون فلسطينية** ، العدد (39) ، مركز الأبحاث ، ص (343) .
- عمرو ، أحمد (2010) : " أزمات اليمن وانعكاساتها على أمن الخليج " ، الرياض ، **مجلة البيان** ، العدد (281) ديسمبر .
- العناني ، خليل (2007) : " هل الدولة العربية على وشك السقوط "، القاهرة ، **مجلة شـــؤون عربية** ، العدد (129) ، عدد فصل الربيع ، الأمانة العامـــة لجامعة الدول العربيـــــة ، ص (74 – 81) .
- العيسوي ، أشرف سعد (2008) : " أمن الخليج.. تحديات ومخاطر جديدة ، القاهرة " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (171) ، المجلد (43) ، يناير ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .
- غانم ، إبراهيم البيومي (2007) : " الرؤية العربية لتركيا الجديدة " ، **السياسة الدولية**، العدد (169) ، يوليو ، ص (188).
- " **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1973** " (1976) : بيروت ، مؤسسة الدراســـات الفلسطينية .

- كشك ، أشرف محمد (2006) : " التحالفات الإقليمية لإيران : السياسة تتجاوز الأيديولوجيا " ، القاهرة ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (165)، (يوليو) ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، ص (116 – 120) .
- كشك ، أشرف محمد (2007) : " إسرائيل والناتو من التعاون إلى الشراكة" ، القاهرة ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (168) ، المجلد (42) ، أبريل ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ص (250 – 254) .
- الكيلاني ، هيثم (1998) : " الحلقة النقاشية حول : عملية صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية " ، بيروت ، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد (227) ، ص (53–54).
- اللباد ، مصطفى (2007) : قراءة في مشروع إيران الإستراتيجي تجاه المنطقة العربية " ، القاهرة ، **مجلة شؤون عربية** ، عدد الربيع (129) ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، ص (34 – 43) .
- اللباد ، مصطفى (2008) : " هل أصبحت الأدوار الإقليمية بالمنطقة حكرا على قوى غير عربية " ، القاهرة ، **مجلة شؤون عربية** ، عدد الربيع (135) ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، ص (36) .
- محمود ، أحمد إبراهيم (2007) : " الصناعات العسكرية الروسية: تدعيم الاقتصاد والمكانة الدولية "، القاهرة ، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (170)، (تشرين الأول) ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ص (66) .
- محمود، عزمي، (1992): " الترتيبات الأمنية الجديدة في الخليج مبدأ كارتر في التطبيق" ، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد (4)، كانون الأول، ص(60–64).

- مرتضى ، احسان (2004) : " الأولويات الإستراتيجية في سياسة اليمين الإسرائيلي " ، بيروت ، **مجلة الجيش** ، العدد (229) ، المديرية العامة لإدارة الجيش اللبناني .
- مرسي ، مصطفى عبد العزيز (2007) : " المأزق العربي ومصادر التناقضات العربية وتأثير العوامل الإقليمية والدولية " ، القاهرة ، **مجلة شؤون عربية** ، عدد فصل الربيع (129) ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، ص (58–73) .
- مسعد ، نيفين مسعد (2006): " الدور الإيراني في المنطقة العربية: الأبعاد والتداعيات" ، القاهرة ، **مجلة شؤون عربية**، عدد الربيع (125)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص (33) .
- المشاط ، عبد المنعم (1985): " نظرية الأمن الإسرائيلي تجاه العرب " ، **مجلة الباحث العربي** ، العدد (4) ، يوليو – سبتمبر .
- المشاط ، عبد المنعم (2008) : " الخليج العربي في الاستراتيجية العالمية "، القاهرة ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (171) ، المجلد (43) ، يناير ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ص (30 – 33) .
- بو منيجل ، شفيع (2005) : " خلفيات المواقف الإيرانية اتجاه العراق المحتل" ، بيروت ، **مجلة المستقبل العربي**، عدد حزيران (316)، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص(54 – 67).
- نهار ، غازي صالح (2008) : " المنظور الإيراني لأمن الخليج العربي : الواقع والخيارات " ، القاهرة ، **مجلة النهضة** ، المجلد التاسع ، العدد الثالث ، يوليو . كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة .

- نوار ، إبراهيم (2008) : " الخيار النووي الإيراني .. رؤية تحليلية " ، القاهرة ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (171) يناير ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، ص (22 – 28) .
- نور الدين ، محمد (2004) : " حوار مع أحمد داود أوغلو : الاستراتيجية التركية الجديدة " ، بيروت ، **مجلة شؤون الأوسط** ، العدد (116) ، عدد الخريف ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، ص (142) .
- نور الدين، محمد (2007) : " تركيا والعالم العربي.. علاقات محسوبة " ، **السياسة الدولية،** العدد (169)، يوليو ، ص (183).
- الهزاط ، محمد (2007) : " الحرب الإسرائيلية على لبنان وتقويض منظور القانون الدولي لمشروعية استخدام القوة في العلاقات الدولية " ، القاهرة ، **مجلة شؤون عربية** ، العدد (132) ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، ص (180 – 206) .

خامسا: المؤتمرات والندوات

- حرب ، أسامة الغزالي (1987) : " **النظام العربي تحت التهديد** " ، عمان ، ورقة قدمت في المؤتمر الاستراتيجي العربي الأول (15–17 أيلول) ، الذي نظمه مركز الدراسات الاستراتيجية بمؤسسة الأهرام ، ومركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية .
- القصاب ، عبد الوهاب (2008): " **تهديدات الأمن القومي العربي** " ، صنعاء ، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر القومي العربي التاسع عشر المنعقد في اليمن بتاريخ 10 أيار .

سادسا : الدراسات الجامعية

- حازمي ، حاتم عليان محمد (2005) : " **السياسة السعودية تجاه أمن الخليج 1990–2003** " ، القاهرة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة.
- سيد ، عزت عبد الواحد (2008) : " **أمن الخليج العربي في التسعينيات : دراسة للسياسات الأمنية لكل من السعودية والكويت والإمارات** : ، القاهرة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة .
- سيف ، مصطفى علوي (2007) : " **محاضرات مادة نظرية العلاقات الدولية للسنة التمهيدية للدكتوراه** " ، القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة.
- محمد ، محمود حافي (2008) : " **العلاقات التركية – الإسرائيلية في الفترة 1996–2006** " ، القاهرة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية .

سابعا : التقارير

- التقرير الإستراتيجي رقم 59 (2013) : " **الجهود الأمريكية لإحياء عملية التسوية السلمية واحتمالات نجاحها** " ، بيروت ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات .
- تقرير حول الشرق الأوسط ، رقم (38) في (21 آذار 2005): " **إيران في العراق: ما مدى النفوذ** " ، المجموعة الدولية للأزمات .
- التقرير الاستراتيجي العربي (2005–2006): " **إيران مفاجآت الداخل وتوترات الخارج** "، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .
- " **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** " (1994) : القاهرة ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .

- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة ، الوثيقة (E/CN.17/1997/9) : **تقييم شامل لموارد المياه العذبة في العالم**، نيويورك، الأمانة العامة لهيئة الأمم المتحدة، الموقع الإلكتروني: http://www.un.org/esa/documents/ecosoc/cn17/1997/ecn171997-9.htm

ثامنا : المقالات الصحفية

- أردوغان ، رجب طيب (2009) : " **مقابلة مع قناة الجزيرة الفضائية** " ، الدوحة ، 25 تشرين الأول .
- حسان ، عبد القوي (2012) : " الحوثيون وإيران اختلاف المذهب ..واتفاق السياسة " ، صنعاء ، **جريدة الجمهورية اليمنية** ، العدد (15526) في (6 أكتوبر) .
- غانم ، إبراهيم البيومي (2009) : " وزير الخارجية التركي الجديد ونظرية التحول الحضاري " ، القاهرة ، **صحيفة الأهرام** ، العدد 44718 في 5/13 ، صفحة قضايا وآراء .
- عبد الرحمن ، أنور (2007) : " تحديات الأمن في الخليج " ، المنامة ، **جريدة أخبار الخليج البحرينية** ، العدد (10851) في (8 كانون الأول) .

تاسعا: المواقع الإلكترونية

- حسين ، زكريا (2000): " **الأمن القومي** " ، منتدى الشاهد للدراسات السياسية والاستراتيجية، الموقع الإلكتروني :

http://ashahed2000.tripod.com/mfaheem/5.html

- الدروبي ، عبد الله (د . ت) : " **المياه في الإستراتيجية الإسرائيلية وآليات ووسائل تحقيقها** " ، الموقع الإلكتروني : http://www.watersexpert.se/Deroby.htm.
- زلماط ، حياة (2012) : " **التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل والصحراء**" ، صحيفة صحراء تايمز ، في 12 حزيران ، الموقع الإلكتروني :

http://ar.sahara-times.com/1_a2453.html

- السهيلي ، نبيل (2010): " **الاقتصاد الإسرائيلي وأزمته البنوية** " ، موقع الجزيرة نت فـــي 2 آذار :

http://www.aljazeera.net/opinions/pages/9b293c3f-d69c-4661-8b38-2cedcdf1dd6c

- الشرقاوي ، باكينام (2007): " طبيعة المشروع الإيراني في المنطقة " ، موقع أون إسلام الإلكتروني :

http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/islamic-world/84933-2007-02-05%2015-23-07.html

- الشيمي ، أحمد حسين (2012) : " **دراسة مترجمة: تغير العلاقات (التركية – العراقية) .. الدوافع والمتغيرات** " ، موقع الألوكة الثقافي، الموقع الإلكتروني :

http://www.alukah.net/translations/0/46746/#ixzz2iwnHDfSv

- الطائي، عبد الرزاق خلف (2009): " **أمن الخليج في المنظور الإيراني** " ، منتدى دنيا الرأي، الموقع الالكتروني:

http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2009/03/06/158628.html

- العيسوي ، أشرف سعد (2007): " **أمن مجلس التعاون الخليجي.. تحديات مفتوحة وأخرى مؤجلة** " ، موقع إسلام أون لاين الإلكتروني :

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1183484156408&pagename=Zone - Arabic - News/NWALayout

- العيسوي، فايز محمد (2012):" **مشكلة الأكراد.. رؤية جغرافية**"، موقع الألوكة الثقافي، الموقع إلكتروني: http://www.alukah.net/culture/0/38776/#ixzz2irCnNKQv.

- قنبر ، سهاد (2011): " **الحداثيون العرب ظاهرة تستحق الرصد**"، الموقع الإلكتروني لملتقى أهل التفسير في 17 أيلول : http://vb.tafsir.net/tafsir28268) .

- مطر ، حسام (2012) : "**هل يخشى الغرب برنامج إيران النووي أم النبـــوي؟** " ، الموقـــع الالكتروني : **http://www.tebyan.net/index.aspx?pid=210754**
- الموسوعة الحرة ، ويكيبيديا (2012) : " العثمانية الجديدة "، الموقع الإلكروني :

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%D8%AB%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9_%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9

- نافعة ، حسن (2011) . **مبادرة موسى لرابطة دول الجوار العربي : أهدافها ومستقبلها** ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ،

. **http://www.alzaytouna.net/permalink/5463.html**

- وكالة معا الاخبارية (2013): " **ورقة موقف تطوير الإقتصاد الإسرائيلي متعلق بتحسين ظروف عمل العرب** " ، حيفا ، مركز مدى الكرمل للدراسات الإجتماعيّة التطبيقيّة، الموقع الإلكتروني في 3 أيلول :

http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=626578

- وكالة جهينة نيوز (2013): " **انتصار المقاومة في 2006 شكل تحولا كبيرا في طبيعة الصراع العربي الإسرائيلي** " ، الموقع الإلكتروني في 15 آب: –

http://www.jpnews-sy.com/ar/news.php?id=61451

عاشرا: المراجع الأجنبية

- Alutnisik, Meliha (2007). Turkey's Security Culture and Policy Trends towards Iraq, Ankara, **Perceptions**, vol.12, no.1.
- Bar, Shmuel (2009). **Iranian Terrorist Policy and Export of Revolution: The Ninth Annual Herzliya Conference (IDC)**, February 2-4 .

- Ben Gurion , David (1971) . **Israel A personal History ,** London , Fon and Wangnals .
- Bensahel, Nora and Daniel L. Byman (Edited) (2004) "**The Future Security Environment in the Middle East : Conflict , Stability , and Political Change**" , Prepared for the United States Air Force , Approved for Public Release ; Distribution Unlimited , RAND Project AIR FORCE .
- Chubin, Shahram (2001). The Persian Gulf : Security, Politics and Order, in **The Global Century : Globalization and National Security**, eds. Richard L. Kugler and Ellen L. Frost , Washington, D.C: NDU Press.
- Clause witz, Carl Von (1993). "**On War**", London, Everyman's library.
- Davis, Dale R (1993). **"Iran's Strategic Philosophy and Growing Sea- Denial Capabilities",** the Marine Corps Gazette, July.
- Davis, Dale R (1993). **"Iran's Strategic Philosophy and Growing Sea- Denial Capabilities",** the Marine Corps Gazette, July.
- Edwin, R – A. Seligrnan (1965). **Encyclopedia of Social Sciences**, New York: the Macmillan Company, (1965) vol 10.
- Gilbert, Martin (1993). **The Rutledge Atlas of the Arab-Israeli Conflict,** London, Rutledge Publishing.
- Granett, John (1987). "**Strategies studies and its Assumptions, in: Contemporary Strategy**", London**,** Holmes & Meier Publishers, Inc.
- Granett, John (1987). "**Strategies studies and its Assumptions, in: Contemporary Strategy**", London**,** Holmes & Meier Publishers, Inc.
- Hard, B.H.L (1966)." **Strategy**", London, the Indirect Approach.
- Hourani, Albert (1962). Arabic Thought in the Liberal Age, 1798-1939 , London, New York Oxford University Press; Royal Institute on International Affairs .

- Klare, Michael (2004). Bush-Cheney Energy Strategy: Procuring the Rest of the Worlds Oil, **Foreign Policy in Focus**, January.

- Lenzowski, G, (1982). "**The middle East in world Affairs**" , New - York. Connell University pres, P 18.

- Lenzowski, G, (1982). "**The middle East in world Affairs**", New - York. Connell University pres.

- Kushner, David (1977). **The Rise of Turkish Nationalism 1876-1908**, London, Totowa. NJ; Cass.
- News week, August, 1991.
- Smith R. Jeffery (1992). **Gates Warns of Iranian Arms Drive**, The Washington Post, March 28.
- Teihami, sllibley (1990). Israel Foreign Policy Static Strategy in Ahanghng World. **Middle East journal**. Volume. 44, no3, Summer.
- **The oxford English dictionary**, 1989.

ملحق رقم 1

بعض فقرات الدستور الإيراني

المادة الخامسة

في زمن غيبة الإمام المهدي (عجل الله تعالى فرجه) تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل، المتقي، البصير بأمور العصر، الشجاع القادر على الإدارة والتدبير وذلك وفقاً للمادة (107) .

الفصل الثامن *القائد أو مجلس القيادة*

المادة السابعة بعد المائة

بعد المرجع المعظم والقائد الكبير للثورة الإسلامية العالمية ومؤسس جمهورية إيران الإسلامية سماحة آية الله العظمى الإمام الخميني (قدس سره) الذي اعترفت الأكثرية الساحقة للناس بمرجعيته وقيادته، توكل مهمة تعيين القائد إلى الخبراء المنتخبين من الجامعين للشرائط المذكورة في المادتين الخامسة، والتاسعة بعد المائة، ومتى ما شخصوا فرداً منه باعتباره الأعلم بالأحكام والموضوعات الفقهية، أو المسائل السياسية والاجتماعية، أو حيازته تأييد الرأي العام، أو تمتعه بشكل بارز بإحدى الصفات المذكورة في المادة التاسعة بعد المائة انتخبوه للقيادة، وإلا فإنهم ينتخبون احدهم ويعلنونه قائداً، ويتمتع القائد المنتخب بولاية الأمر ويتحمل كل المسؤوليات الناشئة عن ذلك.

ويتساوى القائد مع كل أفراد البلاد أمام القانون.

المادة التاسعة بعد المائة

الشروط اللازم توفرها في القائد وصفاته هي:

1. الكفاءة العلمية اللازمة للإفتاء في مختلف أبواب الفقه
2. العدالة والتقوى اللازمتان لقيادة الأمة الإسلامية.
3. الرؤية السياسية الصحيحة، والكفاءة الاجتماعية والإدارية، والتدبير والشجاعة، والقدرة الكافية للقيادة. وعند تعدد من تتوفر فيهم الشروط المذكورة يفضل من كان منهم حائزاً على رؤية فقهية وسياسية أقوى من غيره.

المادة العاشرة بعد المائة

وظائف القائد وصلاحياته

1. تعيين السياسات العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.
2. الإشراف على حسن إجراء السياسات العامة للنظام.
3. إصدار الأمر بالاستفتاء العام.

4. القيادة العامة للقوات المسلحة.
5. إعلان الحرب والسلام والنفير العام.
6. نصب وعزل وقبول استقالة كل من:

أ.فقهاء مجلس صيانة الدستور.

ب. أعلى مسؤول في السلطة القضائية.

ج. رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون في جمهورية إيران الإسلامية.

د. رئيس أركان القيادة المشتركة.

هـ. القائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية. و- القيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي.

7. حل الاختلافات وتنظيم العلائق بين السلطات الثلاث.
8. حل مشكلات النظام التي لا يمكن حلها بالطرق العادية من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام.
9. إمضاء حكم تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب. أما بالنسبة لصلاحية المرشحين لرئاسة الجمهورية من حيث توفر الشروط المعينة في هذا الدستور فيهم فيجب أن تنال قبل الانتخابات موافقة مجلس صيانة الدستور، وفي الدورة الأولى تنال موافقة القيادة.
10. عزل رئيس الجمهورية مع ملاحظة مصالح البلاد وذلك بعد صدور حكم المحكمة العليا بتخلفه عن وظائفه القانونية أو بعد رأي مجلس الشورى الإسلامي بعدم كفاءته السياسية، على أساس من المادة التاسعة والثمانين.
11. العفو أو التخفيف من عقوبات المحكوم عليهم في إطار الموازين الإسلامية بعد اقتراح رئيس السلطة القضائية. ويستطيع القائد أن يوكل شخصاً آخر أداء بعض وظائفه وصلاحياته.

المادة الحادية عشرة بعد المائة

عند عجز القائد عن أداء وظائفه القانونية أو فقده أحد الشروط المذكورة في المادة الخامسة والمادة التاسعة بعد المائة أو علم فقدانه لبعضها منذ البدء فإنه يعزل عن منصبه. ويعود تشخيص هذا الأمر إلى مجلس الخبراء المذكور في المادة الثامنة بعد المائة. وفي حالة وفاة القائد أو استقالته أو عزله، فإن الخبراء مكلفون بالقيام بأسرع وقت بتعيين القائد الجديد وإعلان ذلك، وحتى يتم إعلان القائد فإن مجلس شورى مؤلف من رئيس الجمهورية، ورئيس السلطة القضائية، وأحد فقهاء مجلس صيانة الدستور – منتخب من قبل مجمع تشخيص مصلحة النظام – يتحمل جميع مسؤوليات القيادة بشكل مؤقت، وإذا لم يتمكن أحد هؤلاء من القيام بواجباته في هذه الفترة) لأي سبب كان) يعين شخص آخر في الشورى من قبل مجمع تشخيص مصلحة النظام مع التركيز على بقاء أكثرية الفقهاء. وهذا المجلس يقوم بتنفيذ الوظائف المذكورة في البنود (1و3 و5 و10) والفقرات (د، هـ، و) في البند السادس من المادةالعاشرة بعد المائة بعد موافقة ثلاثة أرباع أعضاء مجمع تشخيص مصلحة النظام.

ومتى ما عجز القائد – اثر مرضه أو أية حادثة أخرى – عن القيام بواجبات القيادة مؤقتاً يقوم المجلس المذكور في هذه المادة – خلال مدة العجز – بأداء مسؤوليات القائد.

المادة الثانية عشرة بعد المائة

يتم تشكيل مجمع تشخيص مصلحة النظام – بأمر من القائد – لتشخيص المصلحة في الحالات التي يري مجلس صيانة الدستور إن قرار مجلس الشورى الإسلامي يخالف موازين الشريعة أو الدستور – في حين لم يقبل مجلس الشورى الإسلامي رأي مجلس صيانة الدستور – بملاحظة مصلحة النظام.

وكذلك للتشاور في الأمور التي يكلها القائد إليه وسائر الوظائف المذكورة في هذا الدستور.

ويقوم القائد بتعيين الأعضاء الدائمين والمؤقتين لهذا المجمع.

أما المقررات التي تتعلق بهذا المجمع فتتم تهيئتها والمصادقة عليها من قبل أعضاء المجمع أنفسهم وترفع إلى القائد لتتم الموافقة عليها.

المادة الرابعة والخمسون بعد المائة

تعتبر جمهورية إيران الإسلامية سعادة الإنسان في المجتمع البشري كله قضية مقدسة لها، وتعتبر الاستقلال، والحرية، وإقامة حكومةالحق والعدل حقاً لجميع الناس في أرجاء العالم كافة، وعليه فإن

جمهورية إيران الإسلامية تقوم بدعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في أية نقطة من العالم، وفي الوقت نفسه لا تتدخل في الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى.